

التقرير السنوي
2011



عاماً
في خدمة المملكة

البنك السعودي الهولندي
Saudi Hollandi Bank



البيانات المالية

2007م إلى 2011م



2007	2008	2009	2010	2011	قائمة الدخل (بملايين الريالات السعودية)
1,200	1,445	1,570	1,287	1,290	دخل العمولات الخاصة (صافي)
576	666	577	667	716	إجمالي الدخل من غير العمولات الخاصة
1,776	2,111	2,147	1,954	2,005	دخل العمليات
842	809	812	772	818	مصاريف العمليات
934	1,302	1,334	1,182	1,187	صافي دخل العمليات
496	78	1,248	398	171	مخصص خسائر الائتمان، صافي المبالغ المحصلة
438	1,224	86	790	1,032	صافي الدخل

قائمة المركز المالي (بملايين الريالات السعودية)

4,547	5,715	5,633	6,387	7,408	حقوق المساهمين
34,605	43,012	44,827	41,604	45,024	ودائع العملاء
27,555	38,017	36,023	35,039	37,745	قروض وسلف للعملاء، صافي
12,954	18,368	12,132	11,752	11,503	استثمارات
50,411	61,436	59,110	53,882	57,549	إجمالي الموجودات

264,600	264,600	330,750	330,750	330,750	عدد الأسهم القائمة (بالآلاف)
---------	---------	---------	---------	----------------	------------------------------

1,737	1,709	1,579	1,439	1,406	عدد الموظفين
-------	-------	-------	-------	--------------	--------------

41	41	42	44	44	عدد الفروع
----	----	----	----	-----------	------------

المؤشرات المالية

1.66	4.62	0.26	2.39	3.12	صافي ربح السهم (بالريال السعودي)
0.71	0.75	-	-	-	صافي الربح الموزع للسهم (بالريال السعودي)
43.00	16.00	-	-	-	معدل الربح الموزع (الأرباح الموزعة / صافي الأرباح) %
17.18	21.60	17.03	19.31	22.40	قيمة الموجودات الصافية للسهم (بالريال السعودي)

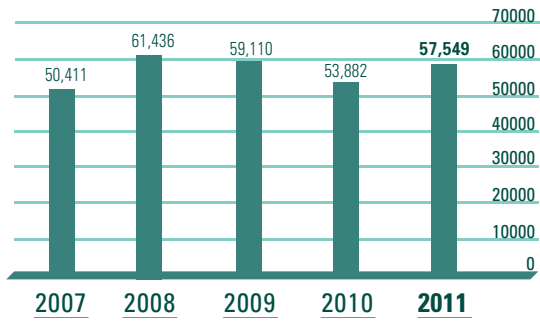
المعدلات

9.96	21.42	1.51	13.15	14.96	معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)
0.90	1.99	0.14	1.40	1.85	معدل العائد على متوسط الموجودات (%)
12	12.66	14.81	16.35	16.60	معدل كفاية رأس المال (%) (رأس المال الأساس + رأس المال المساند)
47.00	38.00	37.85	39.52	40.00	معدل الفعالية %

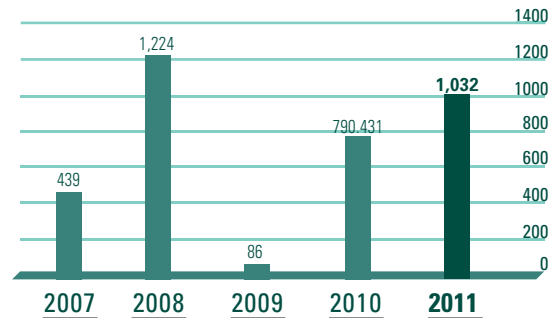
تصنيف الائتمان

وكالة التصنيف	طويل الأجل	قصير الأجل
موديز	A1	P-1
كابيتال انتيليجنس	BBB+	A1+
فيتش	A-	F2

إجمالي الموجودات (بملايين الريالات السعودية)



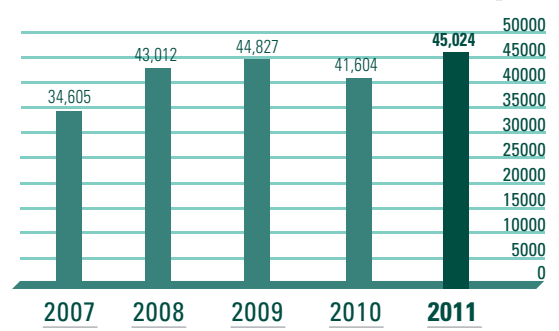
صافي الدخل (بملايين الريالات السعودية)



قروض وسلف للعملاء (بملايين الريالات السعودية)



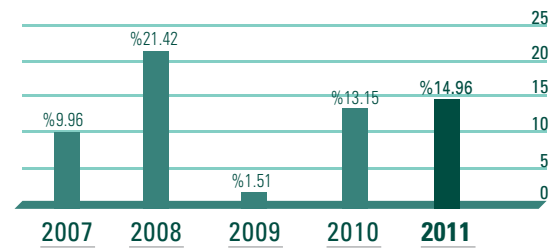
إجمالي ودائع العملاء (بملايين الريالات السعودية)



العائد على متوسط الموجودات (%)

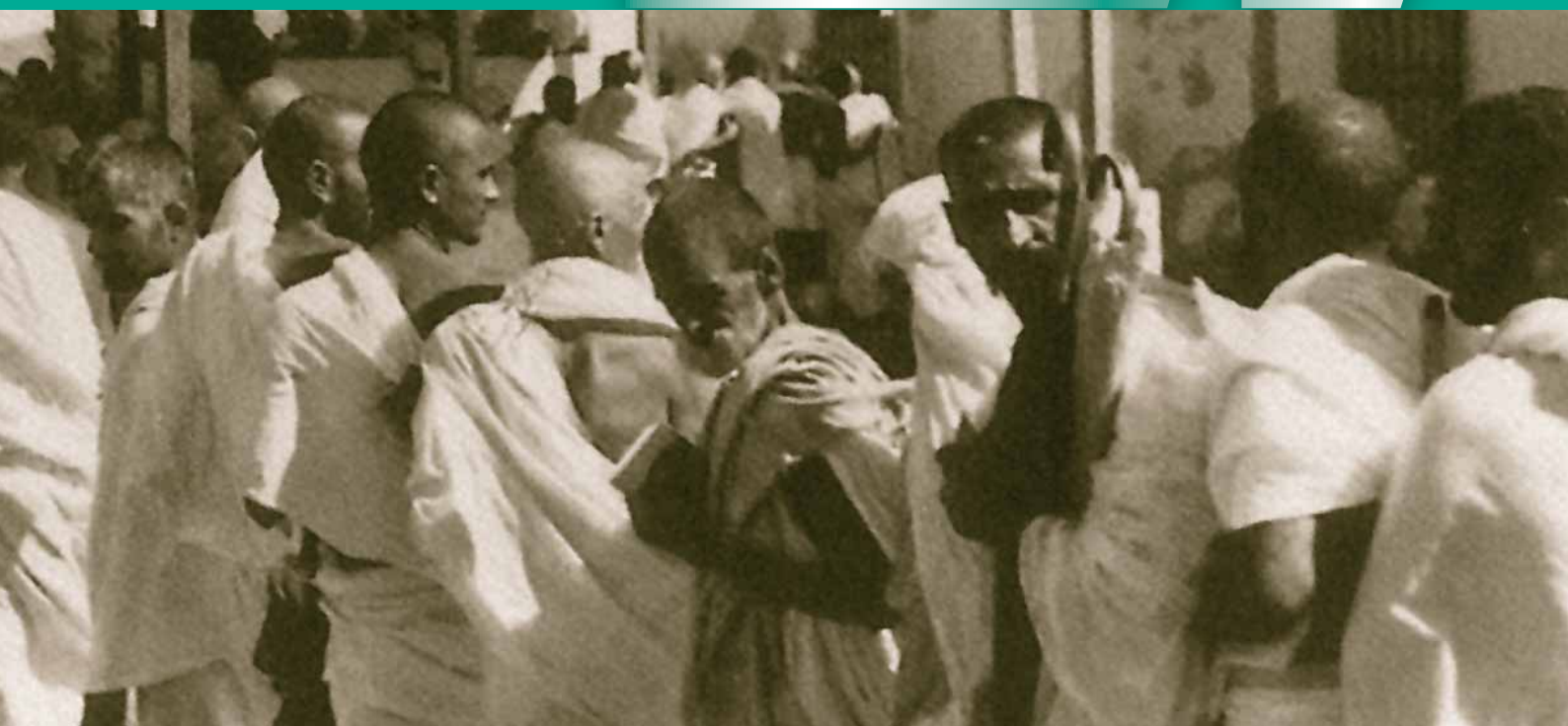


العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)



19

27



أكثر من 52,000 حاج يصلون إلى ميناء جدة من جزر الهند الشرقية لأداء فريضة الحج في الديار المقدسة.
(يشكل هذا العدد 42% من مجموع الحجاج من خارج المملكة آنذاك). وقد كان للبنك شرف خدمتهم في احتياجاتهم المصرفية.



شركة مساهمة سعودية

البنك السعودي الهولندي ○○○

1010064925
الرياض

رقم السجل التجاري ○○○

3,307,500,000 ريال سعودي مدفوع بالكامل
ومقسم إلى 330,750,000 سهم، القيمة
الاسمية للسهم الواحد 10 ريال سعودي

رأس المال ○○○

مستثمرون سعوديون 60%،
بنك إيه بي إن أمرو إن. في 40%

المساهمون ○○○

ص. ب 1467 - الرياض 11431
المملكة العربية السعودية

الإدارة العامة ○○○

www.shb.com.sa

موقع الإنترنت ○○○

+966 1 401 0288

هاتف ○○○

أعضاء مجلس الإدارة



المهندس مبارك عبدالله الخفرة
رئيس مجلس الإدارة



الأستاذ سليمان القاضي
عضو مجلس الإدارة



معالى الدكتور فهد عبدالله المبارك
عضو مجلس الإدارة



الأستاذة لبنى سليمان العليان
عضو مجلس الإدارة



الدكتور بيرند فان ليندر
العضو المنتدب



الأستاذ عبدالهادي علي شائف
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ خاقفير مالدونادو
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ سايمون بيني
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ إياد عبدالرحمن الحسين
عضو مجلس الإدارة



الأستاذ يان كوبمان
عضو مجلس الإدارة

مقدمة

يسر مجلس إدارة البنك السعودي الهولندي أن يقدم تقريره السنوي للمساهمين الكرام للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2011م.

تمكن البنك خلال عام 2011 من زيادة أرباحه بشكل كبير حيث بلغت 1,032 مليون ريال أي زيادة بنسبة 31% عن العام السابق و قد تمكن البنك من المحافظة على سياسة متحفظة في المخصصات حيث بلغت نسبة التغطية في نهاية العام 145.5%. كما بقيت نسبة كفاية رأس المال في وضع قوي بحيث توفر للبنك إمكانية تحقيق أهدافه في النمو خلال 2012 وتحقيق عوائد مجدية لمساهمي.

و بالرغم من التراجع في اقتصاد الدول في الغرب إلا أن الثقة بقيت كبيرة في الاقتصاد السعودي خلال العام والتي من المتوقع أن تستمر على مدى الأعوام القادمة.

وقد تم عرض ملخص عن تطورات الأنشطة الرئيسية في القسم الخاص بأنشطة البنك في التقرير السنوي.

1 - قطاعات البنك

يتكون البنك من ثلاثة قطاعات أساسية هي: قطاع الشركات وقطاع الأفراد وقطاع الخزينة. بالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك خدمات الوساطة وإدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية من خلال شركة السعودي الهولندي المالية المملوكة بالكامل من قبل البنك السعودي الهولندي. كما يمتلك البنك شركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين ويمتلك أيضاً نسبة 20% من الشركة الوطنية للتأمين التي تملك ذراع التأمين للبنك السعودي الهولندي. كما يمتلك البنك بالكامل شركة السعودي الهولندي العقارية وهي شركة تابعة تختص بالأنشطة العقارية.

1) قطاع الشركات

يعمل قطاع الشركات على تقديم مجال واسع من المنتجات والخدمات للعملاء من الشركات والمؤسسات والتي تشمل على القروض لأجل والتمويل التجاري والضمانات وتمويل الشركات والخدمات الاستشارية. كما يقدم هذا القطاع سلسلة متكاملة من الخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة للشركات وذلك تحت الهيكلية الإسلامية.

2) قطاع الأفراد

يعمل هذا القطاع من خلال شبكة الفروع و أجهزة الصرف الآلي مدعومة بسلسلة من الخدمات المصرفية الهاتفية و الإلكترونية للعملاء. وتشتمل المنتجات والخدمات التي يوفرها هذا القطاع على

الحسابات الجارية والودائع لأجل والقروض الشخصية والبطاقات الائتمانية والخدمات المصرفية بالانترنت والهاتف المصرفي. كما يوفر البنك خدمة المصرفية المميزة والتقدير المصممة للعملاء المؤهلين الذين يحتفظون بأصول كبيرة لدى البنك. كما تتوفر خدمات المتاجرة بالسهم وإدارة الأموال لدى شركة السعودي الهولندي المالية. ويوفر البنك أيضاً مجاًلاً واسعاً من الخدمات المصرفية للسيدات من خلال شبكة فروع السيدات.

3) قطاع الخزينة

يقدم قطاع الخزينة في البنك حلولاً استثمارية وتحوطية لعملاء البنك. ونظراً لأنها المزود الرئيسي لمنتجات النقد من العملات الأجنبية، فقد واصلت إدارة الخزينة في تنمية أنشطتها الخاصة بالمشتقات المهيكلية بالعملات الأجنبية و أسعار العمولة الخاصة. وتعتبر إدارة الخزينة ضمن أكبر المزودين الرئيسيين للأسواق بين البنوك لمنتجات الخزينة المسعرة بالريال السعودي وأسعار العمولة الخاصة.

إن الموجودات والمطلوبات والنتائج لهذه القطاعات موضحة في البند 29 من البيانات المالية الموحدة. كما أن العمليات بين قطاعات الأعمال تتم وفقاً للبنود والشروط التجارية المعتادة. ويتم احتساب العمولة للمبالغ المعاد تخصيصها بين قطاعات الأعمال الثلاثة على أساس آلية سعر التحويل المصممة لتعكس التكلفة المناسبة للتمويل.

وفيما يلي الشركات التابعة للبنك السعودي الهولندي أو التي يشارك بها:

• **شركة السعودي الهولندي المالية:** بدأت شركة السعودي الهولندي المالية، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، نشاطها في بداية عام 2008م، و قد شاركت منذ ذلك الوقت في العديد من الصفقات الهامة. ويشتمل عمل الشركة على ممارسة التعامل بصفة أصيل، ووكيل، في مجالات الوساطة المالية للأفراد وإدارة الأصول وتمويل الشركات والمشورة في مجال الأنشطة الاستثمارية وترتيب الديون وخدمات حفظ الأوراق المالية.

• **شركة السعودي الهولندي العقارية:** بدأت شركة السعودي الهولندي العقارية، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، نشاطها في بداية عام 2010م. وتشتمل أنشطة الشركة في تسجيل صكوك ملكية العقارات الخاصة بمنتج تمويل السكن للبنك.

ولا يزال البنك يشكل القوة الدافعة في مجال الخدمات المصرفية للشركات في المملكة. وتهدف المجموعة المصرفية للشركات إلى توفير أفضل الحلول مع تقديم خدمات غير منقوصة والتركيز على العملاء من الشركات المتوسطة والكبيرة في المملكة.

وركزت إدارة الخزينة للبنك وشركة السعودي الهولندي المالية وشركة السعودي الهولندي العقارية أوضاعها كمقدمي منتجات وخبرات للأنشطة مجموعتي مصرفية الشركات والأفراد في البنك. وتقوم إدارة الخزينة بتزويد العملاء من الأفراد والشركات بحلول تحوطية وتحسين العائد على استثماراتهم. وتوفر شركة السعودي الهولندي المالية مجموعة كاملة من منتجات الوساطة وإدارة الأصول والمنتجات المصرفية الاستثمارية. كما توفر شركة السعودي الهولندي العقارية خدمات شراء وتسجيل العقارات لدعم نشاط البنك في التمويل السكني.

ويستمر البنك في الاستثمار في الأنشطة المصرفية الإسلامية التي تهدف أن يكون من ورائها البنك رائدا في هذا المجال. وعقد البنك خلال عام 2011 ندوات توعية للعملاء من الشركات من أجل طرح الجيل الجديد من المنتجات المتوافقة مع الشريعة والتي تضمنت السحب على المكشوف وتمويل المستخلصات والحلول الإسلامية لمنتجات الخزينة.

3 - إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر مهمة في جميع الأعمال من أجل ضمان الالتزام بالسياسات التي حددها مجلس الإدارة في جميع الأوقات. كما يركز النشاط الأساسي للبنك على العلاقة المصرفية للشركات في المملكة العربية السعودية. كما أن شريحة كبيرة من قاعدة عملاء الشركات لها علاقة طويلة مع البنك وذات تاريخ ائتماني مستقر والتي واجهت انكماشاً اقتصادياً مرة واحدة على الأقل.

وقد مكنت هذه الخصائص البنك من وضع تصور طويل الأمد حيث أن لديه الثقة في الإقراض من خلال الدورة الاقتصادية. وقد حدد البنك تفاصيل وضوابط الاستراتيجيات الخاصة برغبته في تمويل المشاريع وإدارة المخاطر في خطة كفاية رأس المال الداخلي التي تمت الموافقة عليها من مجلس الإدارة ويتم إرسالها إلى الجهات التنظيمية المختصة بشكل سنوي.

• **شركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين:** تم الانتهاء من إجراءات تسجيل شركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين، وهي شركة مملوكة بالكامل للبنك. وتشمل أنشطة الشركة في مزاولة أعمال التأمين. وقد حصلت الشركة على رخصة مزاولة النشاط من مؤسسة النقد العربي السعودي في شهر ديسمبر 2011م، ومن المتوقع أن تبدأ الشركة نشاطها الفعلي خلال عام 2012م.

• **شركة الوطنية للتأمين:** اشترى البنك حصة 20% من أسهم شركة الوطنية للتأمين خلال 2008 وسوف توفر هذه الحصة الاستراتيجية للبنك الإمكانية لتلبية احتياجات قطاع الخدمات المصرفية الشخصية في مجال التأمين. وقد تأسست الشركة الوطنية للتأمين بتاريخ 26 أبريل 2010، وبدأت نشاطها في الأول من يوليو 2010.

(وقد تم الإشارة إلى تفاصيل عمليات الشركات التابعة أو التي يشارك بها البنك في البند 1 من القوائم المالية الموحدة).

2 - الاستراتيجية

كان عام 2011 هو العام الثاني من استراتيجية "الحين" الممتدة إلى ثلاثة أعوام. ويهدف البنك بأن يصبح قوة منافسة في الخدمات المصرفية الشخصية من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية تركز على شرائح مختارة من العملاء، مع الاستمرار في توسيع قاعدة عملائه من الشركات. ويتم تنظيم عمليات البنك بموجب هذه الاستراتيجية بأن تكون متوافقة بشكل أكبر مع وحدات العمل من أجل تحقيق متطلباتها التجارية بشكل ايجابي أكثر.

تهدف المجموعة المصرفية للأفراد في أن تصبح رائدة في مجال توفير الخدمات المالية للأفراد ذوي الملاة المالية والأشخاص ذوي المؤهلات، وأن تكون المنافسة على أساس تقديم خدمات شخصية شاملة ذات جودة. وكجزء من استراتيجية البنك، يستمر البنك في التركيز على إنشاء شبكة فروع جذابة. وبتاريخ 31 - 12 - 2011 بلغ عدد الفروع 44 فرعاً وتتضمن 15 فرعاً للسيدات و 257 جهاز صراف آلي موزعة على أنحاء المملكة، حيث جرى تركيب 31 جهازاً خلال العام.

ويستمر التركيز على تطوير مجموعة شاملة ومنافسة من منتجات الخدمات المصرفية الشخصية وبطاقات الائتمان لشرائح العملاء ذوي الملاة المالية والتي تشمل "الخدمات الخاصة" و"المصرفية المميزة" و"مصرفية التقدير". كما طرح البنك مشروعاً كبيراً لإنشاء البنية التحتية من أجل تقديم الخدمات المصرفية لمشاريع الأعمال الصغيرة.

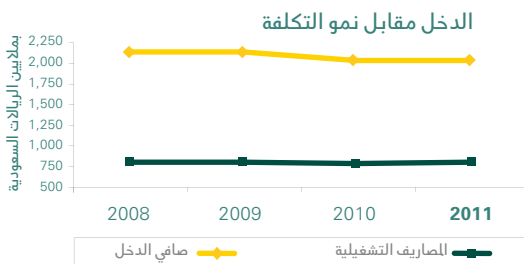
الجودة، وينعكس ذلك بانخفاض محفظة القروض غير المنتجة والمبالغ المستحقة بالمقارنة مع العام الماضي و توافق ذلك مع مواصلة وضع المخصصات المتحفظة.

وقد ارتفعت نسبة تغطية القروض غير المنتجة من 124.4 % إلى 145.4 %، كما وصلت نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض في نهاية العام إلى 1.9 % مقارنة بـ 2.5 % من السنة الماضية. وقد عملت إدارة مصرفية الشركات معتمدة على خبرتها الطويلة في الاستفادة من تحسين النشاط الاقتصادي. وخلال العام ارتفع دخل الخدمات التجارية بنسبة 8 % كما ارتفعت رسوم ترتيب الصفقات بنسبة 46 %، كما ارتفع دخل العملات الأجنبية بنسبة 22.6 % نتيجة العمل الجاد مع وحدة الخزينة.

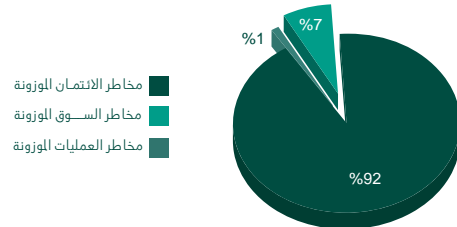
وفيما يخص شريحة مصرفية الأفراد فقد ازدادت الثقة في المتاجرة بالأسهم المحلية حيث ارتفعت الرسوم بنسبة 25 % . وأقفلت الميزانية الخاصة بمصرفية الأفراد عند أعلى مستوى لها حتى تاريخه بما في ذلك البداية المشجعة لنمو القروض السكنية.

ومن الأهداف الأساسية لاستراتيجية "الحين" ضبط المصاريف مع المصاريف التشغيلية والتدقيق المستمر للمصاريف الرأسمالية. وبلغت نسبة الدخل مقابل المصاريف لهذا العام 40 % حيث جاءت أعلى هامشياً عن العام السابق والبالغة 39.5 % . ويعود ذلك بشكل كبير إلى تكاليف تشغيلية غير متوقعة تمت لمرة واحدة.

وكانت المصاريف العادية منسجمة مع توقعات الإدارة إلى جانب عدد من المبادرات التي جرى تنفيذها خلال عام 2011 لتحقيق الكفاءات التشغيلية. ويوضح الرسم البياني للدخل مقابل التكاليف (باستثناء المخصصات) إدارة التكاليف التي تمت خلال تلك الفترات.



ويخلص الجدول التالي المبالغ الخاصة بموجودات المخاطر الموزونة كما في نهاية 2011:



ومن الملاحظ بأن البنك معرض غالباً إلى المخاطر الائتمانية كونه لاعباً أساسياً في مصرفية الشركات. وكان التركيز في قسم إدارة مخاطر الائتمان خلال العام بشكل كبير على جودة التسهيلات مع الأخذ في الاعتبار العوائد والنمو الائتماني للمخاطر التي أدت إلى مستويات عالية من التنوع ومستويات منخفضة من التركيز وتنفيذ آليات جديدة لإدارة تجاوزات العملاء بشكل أكثر فعالية.

وقد تمت الإشارة إلى تفاصيل المخاطر التي يتعرض لها البنك في البند 30، 32، 33 من القوائم المالية الموحدة.

4- المؤشرات المالية

يسر مجلس إدارة البنك أن يعلن عن تحقيق صافي ربح قدره 1,032 مليون ريال سعودي مرتفعاً بنسبة 31 % مقارنة مع عام 2010م.

وقد تم تحقيق هذا الارتفاع الكبير في صافي الربح على الرغم من تراجع الأسعار المنافسة في السوق التي شكلت ضغطاً على هوامش الإقراض إلا أن العوائد ارتفعت بنسبة 2.6 % هذا العام مدعومة بنمو ثابت للأنشطة المعتمدة على الرسوم.

وخلال العام، ارتفعت محفظة القروض بمعدل 7.7 % عن نهاية 2010 وبنسبة 4.8 % عن ما كانت عليه في نهاية عام 2009، وقاربت مستويات عام 2008.

والجدير بالذكر بأن النمو في الميزانية قد توافق مع زيادة كبيرة في

البيانات المالية لأقسام العمل الرئيسية

2011 بملايين الريالات	المجموعة المصرفية للشركات	المجموعة المصرفية للأفراد	الخزينة	الاستثمارات المصرفية وخدمات الاستثمار	الإجمالي
إجمالي الموجودات	33,515	5,301	18,255	478	57,549
إجمالي المطلوبات	20,869	17,127	12,120	24	50,140
صافي دخل العمليات للسنة	821	103	81	11	1,016

المؤشرات المالية للخمس سنوات الماضية

(المبلغ بملايين الريالات)

2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	
27,555	38,017	36,023	35,039	37,745	القروض
12,954	18,368	12,132	11,752	11,503	الاستثمارات
50,411	61,436	59,110	53,882	57,549	إجمالي الموجودات
34,605	43,012	44,827	41,604	45,024	الودائع
9,158	9,286	5,757	2,857	1,611	ودائع البنوك الأخرى
700	1,475	1,500	1,500	1,500	الديون الثانوية
4,547	5,715	5,633	6,387	7,408	حقوق المساهمين
439	1,224	86	790	1,032	صافي الربح
1.66	4.62	0.26	2.39	3.12	العائد على السهم (ريال)
0.80	0.88	لا يوجد	لا يوجد	1.14	ربحية السهم (ريال)

2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	
1,079	1,067	2,241	931	735	القروض غير المنتجة (بآلاف الريالات)
3.9	2.8	6.2	2.6	1.9	نسبة القروض غير المنتجة %
110.0	107.8	100.2	124.4	145.5	نسبة التغطية %
					نسبة رأس المال %
10.2	9.9	11.2	12.7	13.2	الشريحة الأولى
12.2	12.7	14.8	16.4	16.6	المجموع
78.0	85.5	77.8	81.3	81.4	نسبة القروض إلى الودائع %
37.3	27.7	38.0	28.8	26.2	نسبة السيولة %

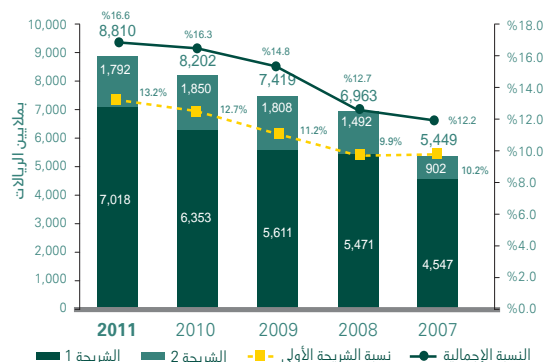
وتماشياً مع توجهات الصناعة المصرفية السعودية، وجد البنك أن الطلب على الائتمان قد ازداد مما نتج عنه ارتفاعاً في محفظة القروض والسلف بنسبة 7.7 % فوق مستويات عام 2010. وبقيت النسب الرأسمالية قوية حيث بلغ إجمالي نسبة رأس المال 16.6 % كما بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 13.2 % في نهاية العام، حيث أن كلا النسبتين يشكلان دعماً لاقتراح توزيع الأرباح لعام 2011.

وتسمح المستويات الحالية لرأس المال بأن يحقق النمو وفقاً لاستراتيجية "الحين" خلال عام 2012 وما بعده دون الحاجة لرفع رأس المال مع العودة إلى دفع أرباح وزيادة الشريحة الأولى لرأس المال وإصدار أسهم منحة. راجع بند (16) من القوائم المالية الموحدة.

الاستنتاج

تمكن البنك في عام 2011 من الاستفادة من وضعه القوي في تمويل الشركات وذلك لترسيخ مكانته وحضوره المتزايد من الخدمات المصرفية الشخصية من أجل الاستفادة من التوسع الائتماني والنمو الاقتصادي في المملكة. وقد تميز هذا العام باستمرارية نمو الموجودات المختارة وتحسن جودتها والأسلوب المتحفظ للمخصصات والتي ساهمت جميعها في الاستفادة من فرص النمو.

رأس المال والنسب الرأسمالية



5 - التركيز الجغرافي

فيما يلي التوزيع الجغرافي لمخاطر الائتمان:

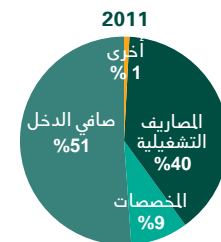
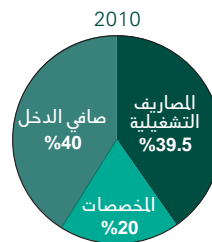
(المبلغ بآلاف الريالات)						كما في 31 ديسمبر 2011م
المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي	
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي						
5,968,777	-	-	-	-	5,968,777	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,165	31,842	96,622	477,621	5,616	612,866	استثمارات، صافي
9,460,128	1,459,833	123,178	-	459,397	11,502,536	قروض وسلف، صافي
37,297,073	448,226	-	-	-	37,745,299	الإجمالي
52,727,143	1,939,901	219,800	477,621	465,013	55,829,478	
التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان						
الحد الأعلى لمخاطر الائتمان (بالقيمة الائتمانية المعادلة)						
17,865,743	337,748	468,036	74,329	1,260,733	20,006,589	التعهدات والالتزامات المحتملة المشتقة
9,108,276	245,424	269,984	35,935	1,089,119	10,748,738	
894,507	90,557	128,745	17,216	807,676	1,938,701	

ولا يوجد لأي من شركات البنك التابعة وهي شركة السعودي الهولندي المالية و شركة السعودي الهولندي العقارية و شركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين أي مخاطر خارج المملكة، لزيد من التفاصيل يرجى الإطلاع على الإيضاح (31) من القوائم المالية الموحدة.

6 - المصادر الأساسية في صافي الأرباح والخسائر كنسبة من إجمالي الدخل

يوضح الرسم البياني التالي مصادر الأرباح والخسائر بشكل نسبة مئوية من إجمالي الدخل:

المبلغ بملايين الريالات	2011	2010	التغير
إجمالي الدخل	2,005	1,954	% 2.6
مصاريف التشغيل	802	772	% 4
المخصصات (صافي)	187	398	(% 53)
أخرى	16	6	% 144
صافي الربح	1,032	790	% 31
صافي ربح السهم (ريال سعودي)	3.12	2.39	% 31



وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك من خلال ملكية واستفادة مباشرة، وقد بدأت الشركة أعمالها اعتباراً من 1 - 4 - 1429 هـ الموافق 8 - 4 - 2008م. وتقع الإدارة العامة لشركة السعودي الهولندي المالية في الرياض، وتمارس جميع أنشطتها داخل المملكة.

ويبلغ رأسمال شركة السعودي الهولندي المالية المصرح به والمدفوع بالكامل 400 مليون ريال مقسماً إلى 400,000 سهم بقيمة 1000 ريال للسهم الواحد.

(ب) شركة السعودي الهولندي العقارية

تأسست شركة السعودي الهولندي العقارية المملوكة بالكامل والتابعة للبنك من خلال ملكية واستفادة مباشرة بموجب السجل التجاري رقم 1010250772 وتاريخ 21-6-1429 هـ (الموافق 25-6-2008م) بعد موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وتقوم هذه الشركة بممارسة أنشطة من خلال شراء وبيع وتأجير العقارات. وتقوم الشركة أيضاً بتسجيل الصكوك العقارية لمنتجات التمويل وإدارة الصناديق العقارية. وتقع الإدارة العامة لشركة السعودي الهولندي العقارية في الرياض وتمارس جميع أنشطتها داخل المملكة.

ويبلغ رأسمال الشركة المصرح به والمدفوع بالكامل 500,000 ريال مقسماً على 500 سهم بقيمة 1000 ريال للسهم الواحد.

(ج) شركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين

تم تأسيس شركة السعودي الهولندي لوكالة التأمين، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل للبنك السعودي الهولندي من خلال ملكية واستفادة مباشرة بموجب سجل تجاري رقم 1010300250 تاريخ 29-1-1432 هـ (الموافق 4-1-2011) بعد موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وسوف تعمل الشركة كوكيل لبيع منتجات الوطنية للتأمين. ولم يكن للشركة أي نشاط خلال هذا العام.

(د) الشركة الوطنية للتأمين

اشترى البنك حصة تبلغ 20% من أسهم الشركة الوطنية للتأمين خلال 2008 بمبلغ 20 مليون ريال، وتصنف هذه الشركة ذات ملكية جزئية للبنك. وتوفر هذه الحصة الاستراتيجية للبنك إمكانية التأمين من أجل تلبية احتياجات قطاع الخدمات المصرفية الشخصية من هذا النشاط. وقد تأسست الشركة الوطنية للتأمين بتاريخ 26 أبريل 2010، وبدأت نشاطها في 1 يوليو 2010.

7 - معايير إعداد البيانات المالية والمراجعة

يقوم البنك بإعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية بما في ذلك معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقاً لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي.

يحتفظ البنك بالسجلات المحاسبية المطلوبة. كما يوجد في البنك إدارة للمراجعة الداخلية تقوم برفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة التي تقوم بدورها برفع التقارير إلى مجلس الإدارة. وتقوم اللجنة بالإشراف على صحة أداء واستقلالية إدارة المراجعة الداخلية والتوصيتها. وتقوم لجنة المراجعة بإجراء مناقشات دورية مع الإدارة ومع المراجعين الداخليين والخارجيين عن المواضيع التي تؤثر على البيانات المالية الموحدة والرقابة الداخلية ومختلف مواضع الحوكمة والرقابة. وقد قامت اللجنة بإخطار مجلس الإدارة بهذا الأمر، وأن المجلس قد أخذ علماً بذلك.

ويؤكد مجلس الإدارة على سلامة منظومة الرقابة الداخلية من حيث التصميم، ويتم تطبيقها بشكل فعال.

8 - سلامة منظومة الرقابة الداخلية

إن لجنة المراجعة هي لجنة تابعة للمجلس. بالإضافة إلى متابعة مراقبة استقلالية وظائف المراجعة الداخلية، تقوم لجنة المراجعة بمراجعة ملاحظات إدارة المراجعة الداخلية وضمان حلول سريعة لها من قبل الإدارة. وتقوم لجنة المراجعة برفع ملاحظاتها لمجلس الإدارة بشكل منتظم. كما يرى المجلس أنه تم تطبيق نظام المراجعة الداخلية وتم التأكد من فعاليته. ولا يوجد لدى لجنة المراجعة ما يجعلها تعتقد بأن نظام المراجعة الداخلية لم يتم إعداده وتطبيقه بالشكل الصحيح.

9 - الشركات التابعة أو التي يشارك بها البنك

أ) شركة السعودي الهولندي المالية

تأسست شركة السعودي الهولندي المالية وفقاً لقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم 1 - 3983 - 2007 بموجب سجل تجاري رقم 1010242378 تاريخ 30 - 12 - 1428 هـ (الموافق 9 - 1 - 2008) لتولي وإدارة الخدمات الاستثمارية وأنشطة إدارة الأصول للمجموعة الخاصة بالتعامل وإدارة وترتيب والاستشارات و حفظ الأوراق المالية وتشرف عليها هيئة السوق المالية.



الريال السعودي كقطعة نقدية فضية جديدة آنذاك أمر بسكها جلالة المغفور
له الملك عبد العزيز آل سعود كأول عملة مستقلة للمملكة. وكان لفرع الشركة
التجارية الهولندية في جدة شرف المساهمة في تقديم المشورة للحكومة
في تحقيق هذا الإنجاز الكبير.



قدرة البنك في أي وقت في الإبقاء على المستويات الحالية.

2 - نمو البنك

يجب ألا يعيق مبلغ وعدد مرات وأسلوب الأرباح من قدرة البنك على تحقيق خطط نموه الاستراتيجية.

3 - إدارة رأس المال

خلال المراجعة السنوية وعند وضع سياسة الأرباح للعام الحالي يجب أن يتأكد مجلس الإدارة و الإدارة العليا من التالي:

1. أن يحافظ البنك على مستويات كافية من رأس المال من أجل تحقيق المتطلبات النصوص عليها في خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية بالإضافة للحد الأدنى للمتطلبات النظامية المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وفقاً لمتطلبات بازل 2 وبازل 3.
2. الإبقاء على المستويات الكافية لمستويات رأس المال لدعم أهداف النمو الاستراتيجي للبنك.
3. عدم الإبقاء على رأس مال يتجاوز المتطلبات النصوص عليها في الفقرات الواردة في الفقرة 1 و 2 أعلاه.

12 - اقتراح الأرباح النقدية واسهم المنحة

بلغت الأرباح المقترح توزيعها لعام 2011 مبلغ 377.1 مليون ريال ما يمثل 11 % من رأسمال البنك ويخضع ذلك إلى موافقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين في اجتماعها الذي سيعقد في الربع الأول من عام 2012، والتي سيتم دفعها للمساهمين في المواقع والتواريخ التي حددها مجلس الإدارة.

وخلال عام 2011 أعرب المجلس عن التزامه على المدى الطويل لدعم نمو أنشطة البنك من خلال اقتراح لزيادة رأس مال البنك بنسبة 20% من 3.307.5 مليون ريال إلى 3.969 مليون ريال، وسوف تتم هذه الزيادة من خلال توزيع سهم مجاني لكل 5 أسهم مملوكة وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية للمساهمين المقرر عقدها في الربع الأول من عام 2012.

10 - الاقتراض طويل الأجل

تتكون اقتراضات البنك من شريحتين من سندات الدين المتوافقة مع الشريعة التي أصدرها البنك في عامي 2008 و 2009م بمبلغ 775 مليون ريال (استحقاق 2018) ومبلغ 725 مليون ريال (استحقاق 2019) على التوالي.

ويشتمل الإيضاح رقم (14) في القوائم المالية الموحدة على تفاصيل أخرى لهذا البند.

11 - سياسة توزيع الأرباح

أ) الأهداف

إن الهدف الرئيسي لسياسة الأرباح توفير عائد للمساهمين من أجل تحقيق توقعاتهم الاستثمارية مع الأخذ في الاعتبار إدارة رأس المال مع مراعاة متطلبات إدارة رأس المال و النمو للبنك.

ب) الأسلوب المتبع

يمكن دفع الأرباح نقدا للمساهمين أو توزيعها من خلال إصدار أسهم منحة أو من خلال الجمع بينهما.

ج) فترات الإعلان عن الأرباح

يمكن الإعلان عن توزيع الأرباح في السنة وسوف يقوم مجلس الإدارة بمراجعة وإصدار قرار فيما إذا سيتم توزيع أرباح مرحلية بناء على النتائج المالية الفعلية أو المتوقعة عن نصف السنة في حين سيتم إقرار توزيع أرباح نهائية بناء على النتائج المالية السنوية الفعلية أو المتوقعة لنهاية العام.

د) فترات المراجعة

يقوم المجلس بمراجعة سياسة الأرباح للسنة الحالية على أساس سنوي وسوف تكون المراجعة على جدول أعمال مجلس الإدارة بينما يتم عرض النتائج المالية للموافقة عليها للسنة السابقة و الميزانية التقديرية للسنة الحالية.

هـ) الأسس المعتمدة

عند مراجعة ووضع سياسة الأرباح السنوية سوف يتقيد مجلس الإدارة والإدارة العليا بالأسس التالية:

1 - استدامة الأرباح

من أجل بناء قيمة طويلة الأجل للمساهم وثقة السوق في مستقبل البنك فانه ينبغي تقييم فترات توزيع الأرباح على أساس قدرة البنك في الاستمرار في دفعها في مستوى متكافئ أو مرتفع في المستقبل المتوقع. كما يجب تحديد وتقييم المخاطر التي قد تهدد

13 - كبار المساهمين

فيما يلي كبار المساهمين الذين يملكون خمسة بالمائة وأكثر من رأسمال البنك والتي بقيت دون تغيير خلال العام.

التغير	31 ديسمبر 2011		1 يناير 2011		
	%	الأسمم المملوكة	%	الأسمم المملوكة	
-	40.0	132,300,000	40.0	132,300,000	بنك إيه بي أن أمرو.ان. في.
-	20.8	68,955,000	20.8	68,955,000	شركة العليان السعودية للاستثمار
-	9.7	32,012,847	9.7	32,012,847	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

14 - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة. وتتم هذه المعاملات بنفس شروط التعامل العادية مع الأطراف الأخرى وتخضع للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم 35 في القوائم المالية الموحدة و الدققة والذي يلخص جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

15 - مجلس الإدارة

فيما يلي بيان عضوية أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2011 وعضويتهم في الشركات السعودية المدرجة الأخرى:

الاسم	صفة العضوية	العضوية في شركات مدرجة أخرى
المهندس / مبارك عبدالله الخفيرة (الرئيس)	عضو مستقل	شركة التصنيع الوطنية، شركة ملاذ للتأمين
السيدة/ لبنى سليمان العليان	عضو غير تنفيذي	-
معالي الدكتور/فهد عبدالله المبارك	عضو مستقل	شركة إتحاد الإتصالات (موبايلي)
الأستاذ/ سليمان عبدالله القاضي	عضو مستقل	-
الأستاذ/ عبدالهادي علي شايف	عضو مستقل	شركة الأسمت العربية المحدودة
الأستاذ/ إياد عبدالرحمن الحسين	عضو غير تنفيذي	-
الأستاذ / يان كوبمان	عضو غير تنفيذي	-
د. بيرند فان ليندر	عضو تنفيذي	-
الأستاذ/ خافيير مالدونادو	عضو غير تنفيذي	-
الأستاذ/ سايمون بيني	عضو غير تنفيذي	-

عقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات خلال العام حسب الجدول الموضح أدناه:

الاسم	عدد الجلسات التي تم حضورها	15 يناير 2011	19 أبريل 2011	17 أغسطس 2011	15 نوفمبر 2011
المهندس / مبارك عبدالله الخفرة (رئيس مجلس الإدارة)	4	√	√	√	√
السيدة / لبنى سليمان العليان	3	√	x	√	√
معالي الدكتور / فهد عبدالله المبارك *	4	√	√	√	√
الأستاذ / سليمان عبدالله القاضي	4	√	√	√	√
الأستاذ / عبدالهادي علي شايف	3	√	√	x	√
الأستاذ / إياد عبدالرحمن الحسين	4	√	√	√	√
الأستاذ / خافيير مالدونادو	2	x	x	√	√
الأستاذ / يان كويمان	4	√	√	√	√
الأستاذ / سايمون بيني	4	√	√	√	√
الدكتور / بيرند فان ليندر	4	√	√	√	√

* √: حضور X: غياب

* استقال معالي الدكتور/ فهد بن عبدالله المبارك بتاريخ 14-12-2011 تبعاً للأمر السامي بتعيينه محافظاً لمؤسسة النقد العربي السعودي.

لجان مجلس الإدارة

يوجد ثلاث لجان في مجلس الإدارة هي: اللجنة التنفيذية ولجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت.

1) اللجنة التنفيذية

يتم تعيين اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة حسب المادة 26 من النظام الأساسي للبنك. وتعاون اللجنة التنفيذية مجلس الإدارة في حدود السلطات المخولة لها منه، كما تتولى المهام التي يعهد المجلس إليها بها، ولكن لا يكون للجنة سلطة تعديل أي قرار يصدره المجلس أو قواعد أو لائحة يضعها. وتتكون من رئيس مجلس الإدارة و عضوية أربعة من أعضاء مجلس الإدارة (كما هو موضح أدناه). عقدت اللجنة التنفيذية ستة اجتماعات خلال العام.

وفيما يلي أعضاء اللجنة التنفيذية:

المهندس / مبارك عبدالله الخفرة (رئيس اللجنة)
السيدة/ لبنى سليمان العليان
الأستاذ / عبدالهادي علي شايف
الأستاذ / خافيير مالدونادو
الدكتور / بيرند فان ليندر

2) لجنة المراجعة

إن لجنة المراجعة هي لجنة فرعية يتم تعيينها من قبل مجلس الإدارة. وهذه اللجنة مسؤولة عن جميع المواضيع الخاصة بالرقابة في البنك. وتشرف لجنة المراجعة على أداء واستقلالية إدارة المراجعة الداخلية والعمل بتوصياتها. وتقوم اللجنة بإجراء المناقشات الدورية مع الإدارة و المراجعين الداخليين و الخارجيين عن المواضيع التي تؤثر على البيانات المالية الموحدة و الرقابة الداخلية. وتقوم لجنة المراجعة بإخطار مجلس الإدارة عن أعمالها. عقدت لجنة المراجعة أربعة اجتماعات خلال العام. وفيما يلي أعضاء لجنة المراجعة:

معالي الدكتور / فهد عبدالله المبارك (رئيس اللجنة)
الأستاذ / صالح حسن حسين
الأستاذ / مفضل عباس محمد علي

3) لجنة الترشيحات والمكافآت

بناء على المادة (15) من نظام حوكمة الشركات الصادر بقرار من هيئة السوق المالية رقم 1 - 212 - 2006 بتاريخ 21-10-1427 هـ الموافق 12 / 11 / 2006 م) و بعد الحصول على موافقة الجمعية

وفيما يلي أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت:

الأستاذ / عبد الهادي علي شايف (رئيس اللجنة)
السيدة / لبنى سليمان العليان
الأستاذ / إياد عبدالرحمن الحسين
الأستاذ / خافيير مالدونادو
الأستاذ / سليمان عبدالله القاضي

كما تم تعديل سياسات التعويضات في البنك حسب الضرورة من أجل الالتزام بقوانين بازل.

العامة للمساهمين في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 مارس 2008م، فقد قام مجلس الإدارة بتكوين لجنة منفصلة للترشيحات والمكافآت. وتتضمن واجبات ومسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت مايلي:

- 1 - التوصية بخصوص تعيينات العضوية لمجلس الإدارة.
- 2 - القيام بالمراجعة السنوية لمتطلبات المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة.
- 3 - القيام بمراجعة هيكل مجلس الإدارة وضمان عدم وجود تضارب في المصلحة بالنسبة لعضويتهم.
- 4 - وضع سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا في البنك.

وعقدت لجنة الترشيحات والمكافآت 3 اجتماعات خلال العام.

16 - المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

(بآلاف الريالات)

البيان	أعضاء المجلس التنفيذيين	أعضاء المجلس غير التنفيذيين/المستقلين	سنة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات في البنك بما فيهم العضو المنتدب ومدير عام المالية
الرواتب والتعويضات	لا يوجد	لا يوجد	7,982
البدلات	لا يوجد	لا يوجد	1,655
المكافآت الدورية والسنوية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
الحوافز	لا يوجد	لا يوجد	3,545
أي تعويضات أو مزايا أخرى عينية تدفع بشكل شهري أو سنوي	لا يوجد	1,380	لا يوجد

17 - مصالح أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين (وأزواجهم وأولادهم القصر)

أعضاء مجلس الإدارة

إن الأسهم التي يملكها كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة (شاملة أسهم ضمان العضوية البالغة (1,000) سهم لكل عضو) وكذلك الأسهم التي يملكها كبار التنفيذيين في رأسمال البنك في بداية ونهاية عام 2011م موضحة في الجدول أدناه.

الاسم	عدد الأسهم كما في 1 يناير 2011	عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2011
المهندس / مبارك عبدالله الخفرة	6,250	6,250
السيدة / لبنى سليمان العليان	10,000	12,000
معالي الدكتور / فهد عبدالله المبارك	56,640	56,640
الأستاذ / سليمان عبدالله القاضي	500	1000
الأستاذ / عبد الهادي علي شايف	150,000	150,000
الأستاذ / إياد عبدالرحمن الحسين	0	0
الأعضاء المعيّنين من قبل الشريك الأجنبي	4,000	4,000
الدكتور / بيرند فان ليندر	6,500	16,495

كبار التنفيذيين

إن الأسهم التي يملكها كبار التنفيذيين في بداية ونهاية عام 2011 موضحة في الجدول أدناه:

الاسم	عدد الأسهم كما في 1 يناير 2011	عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2011
الأستاذ/ فريد مصطفى ذوق	0	9,995
الأستاذ/ مساعد عبدالله الحمادي	0	9,995
الأستاذ/ طاهر محمد دباغ	1,000	0
الأستاذ/ عبدالله الحسن	0	6,330

ويوضح الجدول أدناه المدفوعات التي تم دفعها لجهات حكومية:

المدفوعات	2011 (آلاف الريالات)	2010 (آلاف الريالات)
الزكاة وضريبة الدخل	123,170	7,801
التأمينات الاجتماعية	37,922	37,950
رسوم تأشيرات وجوازات	608	638
الإجمالي	161,700	46,389

18 - المراجعين الخارجيين

خلال اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين الذي عقد بتاريخ 23-04-1432 هـ (الموافق 28 مارس 2011) تم تعيين السادة/ ديوليت وتوش بكر أبو الخير وشركاه والسادة/ الفوزان والسدحان (عضو شركة كيه بي إم جي) كمراجعين خارجيين مشتركين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011م. وقد بلغت أتعابهم 934,000 ريال.

19 - الزكاة وضريبة الدخل والمدفوعات الأخرى

يتم تسديد الزكاة وضريبة الدخل كما يلي:

أ) المساهمين السعوديين

بلغت الزكاة الشرعية المستحقة عن المساهمين السعوديين لعام 2011 حوالي 94 مليون ريال سعودي (15 مليون ريال في عام 2010) والتي ستحسم من حصتهم من توزيعات الأرباح المستقبلية. وسوف يحسم مبلغ الزكاة البالغ 27 مليون ريال المدفوع في السنوات السابقة من الأرباح المقترحة لهذا العام بحيث يصبح صافي ربح السهم 1 ريال.

ب) المساهمين غير السعوديين

بلغت ضريبة الدخل المستحقة على المساهمين غير السعوديين عن حصتهم من الدخل لعام 2011 حوالي 75 مليون ريال سعودي (62 مليون ريال في عام 2010)، وسوف يخضم مبلغ الضريبة عن السنوات السابقة البالغ 66.2 مليون ريال وسلفة الضريبة المدفوعة خلال العام والمشمولة في الالتزامات الضريبية للسنة الحالية من الأرباح المقترحة لهذا العام بحيث يصبح صافي ربح السهم 0.26 ريال للسهم.

20 - منحة الأسهم للموظفين

أطلق البنك السعودي الهولندي في يناير من عام 2008م برنامج منحة الأسهم للموظفين العاملين المؤهلين في البنك. ووفقاً لأحكام هذا البرنامج الذي تمت الموافقة عليه من قبل مجلس إدارة البنك في اجتماعه المنعقد في 10 ذو القعدة 1428 هـ (الموافق 20 نوفمبر 2007م) ومؤسسة النقد العربي السعودي بموجب خطابها تاريخ 26 صفر 1429 هـ (الموافق 4 مارس 2008م) فإن الموظفين المؤهلين سوف يحصلون على أسهم البنك في حال استيفاء شروط تم اعتمادها عند إقرار البرنامج.

وبموجب أحكام البرنامج، لا يصبح البنك المالك القانوني لهذه الأسهم في أي وقت. وحتى يحين فترة المنح لتلك الأسهم فهي لن تحصل على أي حق في التصويت. وبموجب البرنامج، فإن شركة السعودي الهولندي المالية ستدير صندوق أسهم الموظفين والتي تعمل وفقاً للأحكام والشروط التي وافق عليها مجلس إدارة البنك في الاجتماع المشار إليه أعلاه ومؤسسة النقد العربي السعودي في خطابها المشار إليه أعلاه. وإن أي تعديلات أخرى على أحكام وشروط البرنامج تتطلب الحصول على موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

- يُرجى الإطلاع على الإيضاح (38) "منحة أسهم الموظفين" الخاص بالقوائم المالية الموحدة.

يلتزم البنك السعودي الهولندي بأحكام نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات والأنظمة الصادرة عن مقام مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية. وفي حال وجود أي اختلاف في الأنظمة المطبقة، فإن البنك يلتزم بالأنظمة الحالية التي تحكم عمل البنوك والشركات المساهمة قبل تأسيس هيئة السوق المالية.

مدفوع البنك خلال عام 2011 مبلغ 565.314 ريال الذي
يمثل الغرامات التي فرضتها الجهات الإشرافية في المملكة
على البنك كما هو موضح في الجدول التالي:

البلغ	الجهة التي فرضت الغرامة
250,314	مؤسسة النقد العربي السعودي
315,000	هيئة السوق المالية*
565,314	المجموع

* فرضت الغرامة على شركة السعودي الهولندي المالية

يقر مجلس إدارة البنك السعودي الهولندي بما يلي:

- أنه تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح
- أنه يتم إعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً للمعايير الحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية بما في ذلك معايير الحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير الحاسبة الدولية وفقاً لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفاعلية.
- أنه لا يوجد لدى البنك أي اتفاقيات تعتبر أحد أعضاء مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو المدير المالي أو أي من تابعيهم له مصلحة مادية فيها.

يتشرف مجلس إدارة البنك السعودي الهولندي بتوجيه
اسمى آيات الشكر والتقدير إلى حكومة خادم الحرمين
الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وإلى سمو
ولي عهده الأمين وإلى معالي وزير المالية ومعالي وزير التجارة
والصناعة ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي
ومعالي رئيس هيئة السوق المالية لما يقدمونه من دعم
متواصل للقطاع المصرفي بالملكة.

كما يتوجه المجلس بشكره وتقديره إلى جميع مساهمي البنك وعملائه ومراسليه على ثقتهم المستمرة ودعمهم المتواصل، وإلى إدارة البنك وموظفيه على إخلاصهم وكفاءتهم وعملهم كفريق، والذين لولا جهودهم لما تمكن البنك من تحقيق هذه النتائج.

والله الموفق ،،،،،،،،

مجلس الإدارة



أعضاء الإدارة العليا (المدرء التنفيذيين)



الصف الأمامي من اليمين للييسار

الأستاذ عبد الله الحسن
مصرفية الافراد
شبكة الفروع

الأستاذ فريد ذوق
الإدارة القانونية
وأمانة سر مجلس الإدارة

الأستاذ عبد الرحمن باجنيد
مصرفية الشركات
المنطقة الوسطى

الأستاذ مساعد الحمادي
تطوير الأعمال
والتواصل المؤسسي

د. بيرند فان ليندر
العضو المنتدب

الأستاذ لاف كاتاريا
رئيس العمليات التشغيلية

الأستاذ إيهاب الدباغ
التخطيط الاستراتيجي
والتسويق

الأستاذ غابور سيزاموسي
مدير التدقيق الداخلي

الصف الخلفي من اليمين للييسار

الأستاذ كمال ميان
المصرفية الإسلامية
وإدارة الأصول

الأستاذ عبد الواحد المطر
الخزينة

الأستاذ جون مسيدو
المدير المالي

الأستاذ يعقوب العربي
مدير الالتزام

الأستاذ خالد المعمر
مصرفية الشركات
المنطقة الشرقية

الأستاذ ماجد الغانمي
تقنية المعلومات

الأستاذ موري سيمز
مصرفية الافراد

الأستاذ غسان نصيف
مصرفية الشركات
المنطقة الغربية

نظرة عامة تجارية

بالرغم من استمرار تراجع الثقة في الاقتصاد في الغرب والتوتر الإقليمي، إلا أن الثقة عادت إلى الاقتصاد السعودي عام 2011 متمثلة في تزايد الطلب على الائتمان والعمليات المصرفية في كل من مصرفية الشركات والأفراد. كذلك، وبالرغم من الأسعار التنافسية في السوق التي أدت إلى المزيد من الضغوط على هوامش القروض، إلا أن عائدات البنك السعودي الهولندي ارتفعت بنسبة 2.6% خلال نفس العام، مدعومة بنمو ثابت في العديد من الأنشطة المعتمدة على الرسوم.

وقد عملت إدارة مصرفية الشركات معتمدة على خبرتها الطويلة في الاستفادة من تحسن النشاط الاقتصادي، حيث سجلت زيادات في نشاطات البنك الرئيسية التي تعتمد الرسوم في إيراداتها. وتحسنت ظروف السوق في تمويل المشاريع والقروض خلال العام، تمثلت في مشاركة البنك في عدد من العمليات الكبيرة. وقد ركزت مجموعة المؤسسات المالية على رفع مستوى علاقاتها المصرفية مع البنوك المراسلة لزيادة فرص الأعمال لديها، وخاصة من الصادرات والواردات السعودية.

وفيما يتعلق بشريحة مصرفية الأفراد، فقد شهدت مع إغلاق ميزانية نهاية العام أعلى مستوى لها حتى الآن، حيث سجلت بداية إيجابية في قروض تمويل المنازل. من ناحية أخرى، انعكست الثقة في السوق المحلي بشكل واضح من خلال الزيادة الكبيرة في الرسوم من المتاجرة بالأسهم المحلية وتوقع تحقيق زيادات أخرى خلال العام 2012. وتوسعت مجموعة منتجات الأفراد خلال العام، حيث سجلت عدداً من المشاريع التي تعمل على تحسين تقديم الخدمة، والتي تسعى بدورها إلى تعزيز ممارسات العملاء.

واستمر الطلب على خدمات التمويل الإسلامي في المملكة في النمو، ويتمثل ذلك في زيادة أعداد العملاء في مختلف شرائح الأعمال بدءاً من عملاء الأفراد حتى عملاء الشركات الذين يسعون إلى الحلول المتوافقة مع الشريعة.

وحافظت صناديق استثمار السعودي الهولندي المالية على مكانتها العالية، فقد تولت قسم أسواق رأس المال خلال العام طرح أسهم للاكتتاب العام، مع عدد من التفويضات المستديمة من العملاء الباحثين عن التمويل في السوق خلال 2012.

كما واصلت إدارة الخزينة في البنك في تطبيق إستراتيجيتها في العمل بشكل وثيق مع وحدات الأعمال التي تتطلب طبيعة عملهم مواجهة العملاء لتزويدهم بحلول تتعلق بالتحوط وإدارة المخاطر. وقد تم دعم هذه الإستراتيجية بالمزيد من مشاركة العملاء من خلال الاجتماعات والندوات والعروض الإيضاحية.

وحققت إدارة النقد نمواً كبيراً في الدخل على مستوى جميع القنوات خلال 2011، وقد انعكس ذلك بشكل ملحوظ من نقاط البيع. وبالنسبة لوحدة التمويل التجاري، فقد واصل البنك تنفيذ إستراتيجيته في تقديم حلول منتجات تجارية مبتكرة وتحسين التوزيع والخدمات الاستشارية.

وتمشياً مع تطلعات البنك التي تؤكد أن رأسماله البشري يعتبر أساساً لنجاحه، فقد قدمت أكاديمية التدريب في البنك السعودي الهولندي العالية المستوى عدداً من الدورات من خلال وسائط متعددة تلبي للاحتياجات التطويرية لموظفي البنك على جميع المستويات.

المجموعة المصرفية للشركات

حافظت المجموعة المصرفية للشركات على مكانتها خلال عام 2011 بشكل متناغم مع عودة الثقة في المجالات العملية في المملكة. وبشكل خاص كان أداء إيرادات الخدمات التجارية والتحويلات الخارجية جيداً مع ازدياد النشاط التجاري، كما ازداد الدخل من الإيرادات غير الممولة بالمقارنة مع الإيرادات الممولة؛ وهو أحد الأهداف الحيوية في إستراتيجية البنك.

وتم خلال العام تبني الهدف الإستراتيجي المتمثل في اختراق السوق المتوسطة بشكل ناجح على مستوى الإدارات الإقليمية الثلاثة، حيث تمكنت فرق تطوير الأعمال الخاصة بذلك من تقديم خط جديد من الفرص الجيدة التي تتوافق مع معايير قبول المخاطر لدى البنك.

وتم إجراء المزيد من التطوير على تخطيط حسابات العملاء لعام 2012 مع وضع أهداف محددة لتقديم المزيد من الخدمة للعميل. وحتى يتمكن البنك من الإيفاء بهذه الأهداف، تم توجيه المسؤولين في هذا القطاع إلى المزيد من التنسيق لتلبية احتياجات العملاء، ومن أجل ذلك، واصلت المجموعة المصرفية للشركات في تعيين موظفين مؤهلين ذوي الخبرة الذين يساهمون حالياً في نمو البنك.

لعدد من العمليات الكبيرة بالريال السعودي.

وشارك البنك خلال العام بصفته منظم التمويل الرئيسي المكلف، في عدد من عمليات تمويل المشاريع الكبيرة، وتمويل الشركات، تنظيم وتمويل المشاريع الإنشائية. وقد اشتملت عمليات التمويل هذه على مشروع المعادن/ ألكا للوكسيت والمناجم؛ الشركة المتحدة للصلب (السعودية للصلب)؛ تسهيلات قرض جسري لشركة جبل عمر للتطوير؛ ومشروع توسعة شركة الجبيل الصناعية للكيماويات. وعلاوة على ذلك، فقد شارك البنك في تمويل قرض جسري لتمويل رأس المال لشركة هجر لإنتاج الكهرباء.

مجموعة المؤسسات المالية

حافظ البنك خلال العام على تطوير علاقاته القوية مع شركائه من البنوك المراسلة التي تنتشر في (60) دولة. ومع المحافظة على الأسلوب الذي ينتهجه البنك، فقد قامت المجموعة بأداء جيد خلال العام بحيث ركزت على مواصلة بناء علاقات قوية مع البنوك الكبيرة التي تعتبر نظيراً للبنك في تسهيل المعاملات التجارية الخاصة بصادرات وواردات المملكة. وقد تم تحقيق ذلك من خلال الجهود التسويقية العالية المستوى؛ ومن خلال تحديد فرص البيع المتقاطع في الأقسام الأخرى للبنك و التفاوض ومناقشة الأسعار التنافسية التي تؤدي إلى توسعة نطاق المنتجات وتحسين مستويات الخدمة.

مصرفية الأفراد

استمرت مصرفية الأفراد خلال العام 2011 في بناء قوة دفع كبيرة لطرح الخدمات والمنتجات والإجراءات التي تركز على العملاء، والمتلازمة مع إستراتيجية البنك.

وقد تم خلال العام استكمال عدد من مشاريع البنية التحتية الرئيسية والتي تضمنت استبدال نظام البطاقات الائتمانية إلى النظام الجديد (vision+) الذي يعتبر من أحدث الأنظمة الرائدة لبطاقات الائتمان في العالم و استكمال المرحلة النهائية من أجل المطابقة والتوافق مع معيار (EMV)، إضافة إلى الإصدار الفوري لبطاقات الصراف الآلي في الفروع و تنفيذ نظام تطوير وتسريع آلية الاستلام والموافقة وتنفيذ التمويل

مجموعة التعاملات المصرفية

اشتملت التطويرات التي تمت خلال العام على إنشاء مكاتب جديدة للخدمات التجارية في اثنين من فروع البنك أحدهما في المنطقة الغربية والآخر في المنطقة الشرقية، مما يسمح للعملاء بتنفيذ معاملاتهم التجارية محلياً، كما اشتملت على توسيع منتج خدمة "تسليم" الرائدة من البنك السعودي الهولندي لعملاء المنطقتين الغربية والشرقية، مما يوفر لهم الراحة في تسليم واستلام المستندات التجارية من البنك إلى مكاتب العملاء وبالعكس. كما قدمت مجموعة التعاملات المصرفية خلال العام منتجاً جديداً لمشاريع التطوير العقاري.

الخزينة

يتمثل الدور الرئيسي للخزينة في إدارة السيولة لدى البنك، والعمل في الوقت نفسه على تقديم وتوسيع مجال منتجاتها وخدماتها لتلبية الاحتياجات المحددة للعملاء. وقد سبق وضع هدف أساسي خلال العام يتمثل في تقديم الحلول المتعلقة بالتحوط وإدارة المخاطر لتقليل من مخاطر السوق المرتبطة بالنشاطات العملية للعملاء.

وتم خلال العام إعادة التنظيم الإستراتيجي لهيكل مبيعات الخزينة بغية توجيه المزيد من الانتباه والتركيز على إدارة وتعزيز العلاقات مع العملاء من خلال تركيز أدوار الموظفين تجاه خدمات المبيعات مما يساعد في زيادة التركيز على وضع اقتراحات الحلول للعملاء.

هذا، وقد قامت إدارة الخزينة، جنباً إلى جنب مع الإدارات الأخرى في البنك، بالمشاركة في عدد من الندوات التي سعت إلى تعزيز المعرفة بالسوق والمنتجات لدى عملاء البنك.

التمويل المهيكل والقروض المشتركة

شهدت السوق السعودية نشاطاً كبيراً في تمويل المشاريع والقروض المشتركة خلال عام 2011 بعد تباطؤ على مدى سنتين في الأسواق المحلية والإقليمية. وقد تميزت السوق المحلية بشكل رئيسي خلال العام في المستويات العالية في السيولة التي كانت جاذبة لأصحاب المشاريع، حيث تم التمويل الكامل تقريباً

أطلقت مصرفية الأفراد برنامج محدد للتدريب الإداري لمصرفية الأفراد؛ وقد تم تعيين 13 خريجاً كدفعة أولى من هذا البرنامج الجديد خلال عام 2011.

شركة السعودي الهولندي المالية

واصلت إدارة الأصول في شركة السعودي الهولندي المالية خلال العام 2011 نموها وأداءها القوي في الصناديق الاستثمارية بالمقارنة مع السنة السابقة، وبشكل محدد، فقد حقق 12 من أصل 22 من الصناديق الاستثمارية للشركة المراكز الثلاثة الأولى، كل ضمن الشريحة التابع لها.

واستلم البنك السعودي الهولندي خلال عام 2011 موافقة هيئة السوق المالية على إطلاق 10 صناديق استثمارية جديدة محددة التواريخ؛ وعند إطلاقها عام 2012 سيصبح مجموع الصناديق التي تديرها الشركة 32 صندوقاً، منها 15 صندوقاً متوافقة مع الشريعة. وسوف تستثمر الصناديق الجديدة في مجموعة من الأسواق والأصول التي تعرض فرص النمو للمستثمرين الباحثين عن تنمية رؤوس أموالهم على المدى البعيد.

وتمكنّت خدمة الوساطة في شركة السعودي الهولندي المالية خلال العام 2011 من تحقيق نتائج جيدة بالرغم من التراجع في عدم الاستقرار الاقتصادي الذي كان له الأثر على ثقة المستثمرين وخاصة في النصف الأول من العام. أما في النصف الآخر من العام، فقد شهدت الوساطة المحلية ازدياداً في الإيرادات المتحصلة من الرسوم نتيجة ازدياد حجم الأعمال التجارية على بورصة تداول.

وتوفر أسواق الأسهم من شركة السعودي الهولندي المالية لعملائها مجموعة واسعة من الخدمات ضمن ثلاثة قطاعات أعمال مشتركة هي: أسواق الأسهم، أسواق أدوات الدين، والاندماجات والاستحواذات. وقد أدارت شركة السعودي الهولندي المالية خلال عام 2011 بنجاح الاكتتاب العام للشركة السعودية "عناية" للتأمين، وعملت كمستشار لشركتي تأمين مدرجتين حول إصدارات الحقوق لكل منهما، ومن المحتمل طرحهما للاكتتاب العام خلال العام 2012. كذلك، حافظت

الشخصي. كما تم استكمال أعمال التطوير الخاصة بتحديث جميع قنوات التوزيع الإلكترونية لمصرفية الأفراد خلال العام 2011 والالتزام بتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي بالتحقق عبر الهاتف الآلي المصرفي (IVR) وتحديث رقم الجوال للعملاء عن طريق أجهزة الصراف الآلي الذي تم تطبيقه قبل نهاية العام.

وقد ظل تزويد عملائنا الكرام بمجموعة كاملة من المنتجات والحلول يشكل أحد نواحي التركيز الرئيسية. ولدعم هذه الناحية، قام البنك بنجاح بإطلاق منتج بطاقة الائتمان المتطورة - بطاقة ماستركارد "وورلد" والتي مثلت أول إطلاق لمنتج من ماستركارد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كذلك، استمر التركيز على العملاء وخدمتهم من خلال توفير الاهتمام الكبير بهم خلال العام 2011، وعلى خلفية ذلك، تم إنشاء برنامج رئيسي بعنوان "تحسين تجربة العملاء". وقد بدأ العمل بهذا البرنامج في فرعين رئيسيين في الرياض، وتمخض ذلك عن تحسينات كبيرة في فترات الانتظار التي يقضيها العميل والتجاوب الكلي معه. واستثمر البنك كذلك في مراقبة نظام صفوف الانتظار في الفروع من خلال طرح نظام مركزي لمراقبة الوقت الذي يستغرقه العملاء في جميع الفروع، وهو قيد التنفيذ الآن.

وانفق البنك الكثير على تطوير إمكانيات الأنظمة والمنتجات استعداداً للإطلاق خدمة التأمين من البنك (Bancassurance)، فقد تم منح البنك في شهر ديسمبر 2011 رخصة تشغيل كاملة من مؤسسة النقد العربي السعودي للبدء في بيع منتجات مختارة من التأمين (Bancassurance) في جميع أنحاء المملكة.

إلى ذلك، قام البنك بتحويل ثلاثة من فروعها في مكة المكرمة والمدينة المنورة وبريدة لتصبح فروعاً إسلامية بالكامل بحيث تعكس طلبات العملاء للعروض المتوافقة مع الشريعة. كذلك تمت توسعة شبكة أجهزة الصراف الآلي بإضافة 12 جهازاً جديداً، مما رفع مجموع هذه الأجهزة إلى 257 جهازاً مع نهاية عام 2011.

وختاماً، وبالنظر إلى أهمية الدور الكبير لموظفي البنك من حيث اهتمامهم لتحقيق أعلى مستويات كسب رضى العملاء، فقد

حصل البنك على جائزة أفضل صفقة إسلامية في المملكة العربية السعودية على خلفية ترتيب تمويل مشروع رائد لصهر الألمنيوم. وخلال العام تمكن قسم المصرفية الإسلامية بنجاح من إطلاق عدد من منتجات الجيل الثاني لعملائه من الشركات، ومن ذلك الحساب الجاري المدين الإسلامي لمصرفية الشركات، وتمويل الذمم المدينة الإسلامي، والعديد من الحلول المتعلقة بالتحوط وإدارة المخاطر. كما قدم البنك سلسلة من الندوات في المناطق الإقليمية الثلاث لتعريف عملائه من كبار الشركات بهذه الحلول الرائدة.

كذلك، واصلت مجموعة مصرفية الأفراد عام 2011 في عرض منتجات متوافقة مع الشريعة وذلك بالتركيز بشكل خاص على منتجات تمويل السكن.

كما واصل قسم المصرفية الإسلامية والتمويل في تطوير ممارساته لتلبية الازدياد الدائم على طلب الخدمات المتوافقة مع الشريعة، حيث إن عملاء البنك يبحثون دائماً عن حلول إبداعية.

العمليات والتقنية

قدمت العمليات والتقنية عدداً من إجراءات التعزيز والتنفيذ خلال العام سعياً وراء تحسين مستويات الخدمة المقدمة لعملاء البنك وتحسين الرقابة والالتزام والفعالية في العمليات اليومية.

وفيما يتعلق بتعزيز الإجراءات، فقد تم تنفيذ العديد من التحسينات الهامة على وحدات إدارة استمرارية الأعمال؛ المطابقة المركزية؛ ضبط الجودة؛ وإمكانيات مراقبة عمليات الاحتياطي على مدار الساعة؛ وغير ذلك.

شركة السعودي الهولندي المالية خلال العام 2011 على التزامها كمستشار لشركتين خاصتين في مجال طرح أسهمهما، ولأربع شركات أخرى لتغطية عملية الإكتتاب العام أو إصدارات الحقوق. والهدف من هذه الالتزامات الست هو رفع ما يزيد على 2.9 مليار ريال سعودي من السوق.

الموارد البشرية

خطا البنك خلال العام 2011 خطوات واسعة في مجال التوظيف والتدريب وتطوير الموظفين المحليين كجزء من برنامج إدارة الكفاءات في البنك. ويلتزم البنك بتزويد موظفيه بالمهارات والإمكانيات التي تمكنه من المنافسة في محيط الأنشطة المصرفية العالمية، وفي المساهمة في تطور اقتصاد المملكة بشكل عام.

وكجزء من إدارة الكفاءات لدى البنك ومبادرات تطوير الموظفين، فقد تم تعزيز برامج التدريب الإداري ليكون من أفضل برامج التطوير في المملكة. كذلك، تم إطلاق برنامج المدرب الإداري بشكل مخصص لأعمال مصرفية الأفراد.

كما عمل البنك على توسعة برنامج التدريب لديه نظراً لكثرة أعداد المشاركين في جلسات التدريب. وقد تم تقديم غالبية الدورات التدريبية في أكاديمية البنك السعودي الهولندي المتميزة.

وطرحت الموارد البشرية خلال العام 2011 "مفهوم شريك الأعمال" والذي تم تفعيله على مستوى مصرفية الشركات والخزينة وتقنية المعلومات ومجموعة مصرفية الأفراد. وقد أوحى نجاح هذا المفهوم إلى ضرورة أن تقوم الموارد البشرية بتغطية جميع الأقسام الرئيسية الأخرى في البنك خلال عام 2012.

المصرفية الإسلامية

يلتزم البنك بشكل كامل في العمل على توفير المزيد من التطوير في شريحة خدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة والتي لاقت تقديراً من خلال منح جوائز الأصول الآسيوية عام 2011، حيث

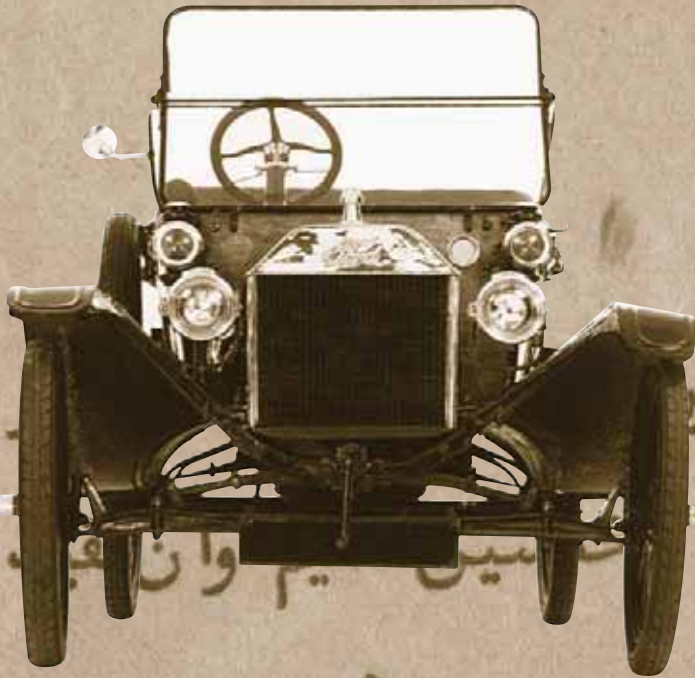
المكرم مدير الشركة التجارية الهولندية
بعد التحية :-

حسب امر معالي وزير المالية ارجوانت

(٤٥٤ / ٤٥١) اربع مائة وواحد وخمسين جنيه

على المزاولة في الحساب

الشركة التجارية الهولندية تمول استيراد سيارات فورد إلى المملكة.



إلى السادة/ مساهمي البنك السعودي الهولندي الموقرين (شركة مساهمة سعودية)

بأن هذه القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية. وتشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية الموحدة. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يقوم مراجعو الحسابات بالأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. كما تشتمل أعمال المراجعة على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وتقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة ككل:
- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2011، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

كي. بي. أم. جي
الفوزان والسدحان
ص. ب. 92876
الرياض 11663
المملكة العربية السعودية

طارق عبدالرحمن السدحان
محاسب قانوني - ترخيص رقم 352



19 ربيع الأول 1433 هـ
11 فبراير 2012 م

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة للبنك السعودي الهولندي ("البنك") والشركات التابعة له (ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2011 وقائمة الدخل الموحدة والقوائم الموحدة للدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية الأخرى من 1 إلى 41. لم نقوم بمراجعة الإيضاح رقم (42) بما في ذلك البيانات المشار إليها والمتعلقة بالإفصاحات الخاصة بالركيزة الثالثة لبازل (2) حيث أنها لا تقع ضمن نطاق أعمال المراجعة التي قمنا بها.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك. كما تتضمن هذه المسؤولية الإحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية الموحدة الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة

ديلويت أند توش
بكر أبو الخير وشركاهم
ص. ب. 213
الرياض 11411
المملكة العربية السعودية

بكر عبدالله أبو الخير
محاسب قانوني - ترخيص رقم 101



للسنة المنتهية في

31 ديسمبر 2011



قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

2010	2011	إيضاحات	الموجودات
4,999,698	5,968,777	4	نقد في الصندوق وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
308,881	612,866	5	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
11,751,665	11,502,536	6	إستثمارات، صافي
35,038,979	37,745,299	7	قروض وسلف، صافي
20,000	17,750	8	إستثمار في شركة زميلة
495,216	489,499	(أ)9	ممتلكات ومعدات، صافي
1,267,974	1,212,025	10	موجودات أخرى
53,882,413	57,548,752		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
2,857,012	1,611,091	12	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
41,603,619	45,024,437	13	ودائع العملاء
1,500,000	1,500,000	14	أوراق مالية تابعة
1,534,826	2,004,902	15	مطلوبات أخرى
47,495,457	50,140,430		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
3,307,500	3,307,500	16	رأس المال
2,134,500	2,392,480	17	احتياطي نظامي
130,000	130,000		احتياطي عام
(29,916)	(20,240)	18	احتياطيات أخرى
-	661,500	16	احتياطي منحة أسهم
820,691	556,077		أرباح مبقاة
-	377,055	27	إجمالي أنصبة أرباح مقترح توزيعها
24,181	3,950	38	احتياطي برنامج أسهم الموظفين
6,386,956	7,408,322		إجمالي حقوق المساهمين
53,882,413	57,548,752		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة الدخل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010
بآلاف الريالات السعودية

2010	2011	إيضاحات	
1,624,997	1,566,505	20	دخل العمولات الخاصة
337,666	276,910	20	مصاريف العمولات الخاصة
1,287,331	1,289,595		صافي دخل العمولات الخاصة
454,827	519,203	21	دخل الأتعاب والعمولات، صافي
89,345	109,526		أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي
			دخل الأدوات المالية المقتناة ليُدْرَج التغير في قيمتها العادلة
5,389	5,040	22	في قائمة الدخل، صافي
86,197	76,030	23	دخل المتاجرة، صافي
30,994	5,852	24	أرباح من إستثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي
1,954,083	2,005,246		إجمالي دخل العمليات
426,669	440,432	25	رواتب ومصاريف الموظفين
73,755	75,953		إيجار ومصاريف مباني
92,223	101,775	9	إستهلاك وإطفاء
179,559	183,863		مصاريف عمومية وإدارية أخرى
-	16,333	19	مخصصات أخرى
388,726	160,776	7 (ب)	مخصص خسائر ائتمان، صافي
9,200	10,000	6 (ز)	مخصص خسائر استثمارات
1,170,132	989,132		إجمالي مصاريف العمليات
783,951	1,016,114		صافي دخل العمليات للسنة
6,480	18,057	9 (ب)	الربح من بيع ممتلكات
-	2,250	8	الحصة في خسارة الشركة الزميلة
790,431	1,031,921		صافي دخل السنة
			ربحية السهم (بالريال السعودي لكل سهم)
2.39	3.12	26	ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010
بآلاف الريالات السعودية

2010	2011	
790,431	1,031,921	صافي دخل للسنة
		بنود الدخل الشامل الأخرى
		استثمارات متاحة للبيع
(14,305)	3,395	- صافي التغير في القيمة العادلة
2,394	7,335	- صافي المبالغ المرحلة إلى قائمة الدخل الموحدة
(11,911)	10,730	
		التدفقات النقدية المحوطة
(29,391)	(1,054)	- الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة المحققة
2,391	-	- صافي التغير في القيمة العادلة المرحل إلى قائمة الدخل الموحدة
(27,000)	(1,054)	
751,520	1,041,597	إجمالي الدخل الشامل للسنة

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

2011										
إيضاحات	رأس المال	الإحتياطي النظامي	الإحتياطي العام	استثمارات متاحة للبيع	تحوطات التدفقات النقدية	إحتياطي منحة أسهم	الأرباح المبقاة	إجمالي أنصبة أرباح مقترح توزيعها	إحتياطي برنامج أسهم الموظفين	إجمالي حقوق المساهمين
الرصيد في										
بداية السنة										
إجمالي الدخل										
الشامل للسنة										
معاملات برنامج										
أسهم الموظفين										
المرحل إلى الإحتياطي										
النظامي										
منحة أسهم										
مقترحة										
أنصبة أرباح										
مقترح توزيعها										
الرصيد في نهاية السنة										

إحتياطيات أخرى

إيضاحات	رأس المال	الإحتياطي النظامي	الإحتياطي العام	استثمارات متاحة للبيع	تحوطات التدفقات النقدية	إحتياطي منحة أسهم	الأرباح المبقاة	إجمالي أنصبة أرباح مقترح توزيعها	إحتياطي برنامج أسهم الموظفين	إجمالي حقوق المساهمين	2010
الرصيد في											
بداية السنة											
إجمالي الدخل	3,307,500	1,936,500	130,000	(7,185)	16,180	-	228,260	-	21,567	5,632,822	
الشامل للسنة	-	-	-	(11,911)	(27,000)	-	790,431	-	-	751,520	
معاملات برنامج أسهم الموظفين	-	-	-	-	-	-	-	-	2,614	2,614	
المرحل إلى الإحتياطي النظامي	-	198,000	-	-	-	-	(198,000)	-	-	-	
الرصيد في نهاية السنة											
	3,307,500	2,134,500	130,000	(19,096)	(10,820)	-	820,691	-	24,181	6,386,956	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010
بآلاف الريالات السعودية

2010	2011	إيضاحات	الأنشطة التشغيلية:
790,431	1,031,921		صافي دخل السنة
(192,779)	(176,706)		التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية:
(30,994)	(5,852)		إطفاء الخصم على الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي
92,223	101,775	9 (أ)	أرباح من استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي
388,726	160,776	7 (ب)	استهلاك وإطفاء
-	2,250		مخصص خسائر ائتمان، صافي
9,200	10,000	6 (ز)	الحصة في خسارة الشركة الزميلة
2,614	3,950		مخصص خسائر استثمارات
(6,480)	(18,057)		مصاريف برنامج أسهم الموظفين
1,052,941	1,110,057		الربح من بيع ممتلكات
(132,214)	(30,277)		صافي (الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية:
1,381	750		ودائع نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
(3,685)	104,468		أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء
595,265	(2,867,096)		استثمارات مقتناة ليُدْرَج في قيمتها العادلة في قائمة الدخل (من ضمنها استثمارات
(237,886)	55,949		مقتناة لأغراض المتاجرة)
			قروض وسلف، صافي
			موجودات أخرى
(2,899,544)	(1,245,921)		صافي الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية:
(3,223,670)	3,420,818		أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
141,775	470,076		ودائع العملاء
(4,705,637)	1,018,824		مطلوبات أخرى
			صافي النقدية الناتجة من / (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية
9,642,386	16,181,262		الأنشطة الاستثمارية:
(9,083,150)	(15,878,548)		المحصل من بيع واستحقاق استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة
(96,756)	(106,501)	9 (أ)	شراء استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة
12,405	28,500		اقتناء ممتلكات ومعدات
474,885	224,713		المحصل من بيع ممتلكات
(4,230,752)	1,243,537		صافي النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
7,310,356	3,079,604		صافي الزيادة / (النقص) في النقدية وشبه النقدية
3,079,604	4,323,141	28	النقدية وشبه النقدية في بداية السنة
1,706,210	1,647,128		النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة
452,740	301,906		عمولات خاصة مقبوضة خلال السنة
			عمولات خاصة مدفوعة خلال السنة
			معلومات إضافية غير نقدية
38,911	9,676		صافي التغيرات في القيمة العادلة والمحوّلة إلى قائمة الدخل الموحدة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 42 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة



1926

1926م، جلالة المغفور له الملك فيصل بن عبدالعزيز (وزير الخارجية آنذاك) يزور هولندا في مهمة دبلوماسية، في الصورة صاحب الجلالة وهو يزور الشركة التجارية الهولندية في أمستردام.



1926م، الشركة التجارية الهولندية تفتتح أول مكتب لها في مدينة جدة.



1926م، ساهم البنك في تمويل أول مختبر بكتيريا في جدة.



1927م، أكثر من 52,000 حاج يصلون إلى ميناء جدة من جزر الهند الشرقية لأداء فريضة الحج في الديار المقدسة، وقد كان للبنك شرف خدمتهم في احتياجاتهم المصرفية.



1927م، تم تداول أول عملة ورقية في المملكة العربية السعودية وشرعت مؤسسة النقد العربي السعودي في تنظيم العمليات المالية وخدمات الصرافة المالية في المملكة.



1928م، الريال السعودي قطعة نقدية فضية جديدة أمر بسكها جلالة المغفور له الملك عبدالعزيز آل سعود كأول عملة مستقلة للمملكة، وكان لفرع الشركة التجارية الهولندية في جدة شرف المساهمة في تقديم المشورة للحكومة في تحقيق هذا الإنجاز الكبير.



1930م، الشركة التجارية الهولندية تحول استيراد سيارات فورد إلى المملكة.



1931م، الشركة التجارية الهولندية تفتتح فرعاً مصرفياً في مكة المكرمة تحت إدارة السيد حسين العطاس رحمه الله.



1933م، أبرمت المملكة عقداً مع شركة ستاندارد أوليل لاستخراج النفط من أراضي المملكة، وقد استلمت المملكة أول دفعة من ثمن النفط في ذلك العام.



1945م، شركة أرامكو تستورد ملايين الجنيهات الذهبية من الشركة التجارية الهولندية إلى المملكة العربية السعودية.



1950م، تم تأسيس البنك السعودي الهولندي وتولي السيد حسين العطاس (رحمه الله) رئاسة مجلس إدارة البنك كأول رئيس لها، وتأسست بعد ذلك شبكة جديدة لفرع البنك في كل من الرياض والجبيل ومكة المكرمة والمهوف والمدينة المنورة والقطيف وبقية مناطق المملكة.



1964م، اندمجت الشركة التجارية الهولندية مع بنك توينتشيه وأصبح اسمها الجديد «الجميني بنك ندرلاند» وهو مايعرف اليوم «بنك بين أمرو».



1983م، وسع البنك نشاطه في الأسواق العالمية وشارك بإسهمه الجديد في عمليات مصرفية مثل القروض المشتركة والسندات المالية.



1977م، تم تأسيس البنك السعودي الهولندي وتولي السيد حسين العطاس (رحمه الله) رئاسة مجلس إدارة البنك كأول رئيس لها، وتأسست بعد ذلك شبكة جديدة لفرع البنك في كل من الرياض والجبيل ومكة المكرمة والمهوف والمدينة المنورة والقطيف وبقية مناطق المملكة.

عاماً في خدمة المملكة



1977م، بدأت تتبلور فكرة سعودة فروع البنك في المملكة، كان بنك هولندا العام ABN أول البنوك الأجنبية التي حولت النسبة العظمى من حقوق ملكيتها إلى ملكية سعودية وأصبح بذلك المثل الذي تتحتذى به البنوك الأخرى.



1983م، انتقل فرع جدة الرئيسي إلى مقره الرئيسي في مركز بالمجزر في شارع الميناء.



1990م، تبنى البنك السعودي الهولندي شعاراً جديداً له.



1990م، قام البنك السعودي الهولندي بتركيب أول جهاز صرف آلي في مطار الظهران بالدمام، وأسس فرع جدة الرئيسي إدارة مصرفية خاصة للشركات.



1994م، توسعت شبكة البنك ليصل عددها إلى 39 فرعاً و45 جهازاً الصرف الآلي، وفي نفس الوقت بدأ البنك خدمة أجهزة نقاط البيع، وطرح برنامجاً لكبار العملاء كما قام بتأسيس الصناديق الإستثمارية.



1995م، أدخل البنك أجهزة وسائل تقنية حديثة لتداول الأسهم، وطرح العديد من المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد.



1996م، أريان 4 نجح في وضع القمرين الصناعيين عرسات A2 وعرسات B2 في مدارهما الفلكي الصحيح، ليقدما بذلك أفضل وأرقى مستوى من خدمات الإتصال للعالم العربي، قدم البنك السعودي الهولندي تمويل إضافي طلب في حينه من قبل عرسات.



1999م، البنك السعودي الهولندي يفتتح أول فرع نسائي متكامل في الرياض، ونماشياً مع السياسات التي يعتمدها البنك فإن هناك استراتيجيات واضحة لاستقطاب العنصر النسائي المؤهل للانضمام إلى القوى العاملة مجتمعنا السعودي.



2001م، طرح البنك السعودي الهولندي صندوق أسهم البنوك السعودية كأول صندوق استثماري من نوعه في المملكة.



2002م، أصبح لدى عملاء البنك أداة آمنة للخدمات المصرفية على شبكة الإنترنت، وقد حصل البنك السعودي الهولندي على جائزة «الأعمال السعودية الإلكترونية» لعام 2002م كأفضل مبادرة مبتكرة للخدمات المصرفية الإلكترونية للشركات.



2002م، البنك السعودي الهولندي ينشي أول مركز إتصالات متكامل بتقنية حديثة.



2002م، منذ بداية الألفية الجديدة يسعى البنك السعودي الهولندي إلى توجده جديد ليكون البنك الذي يساهم في تطوير الكفاءات السعودية الشابة والأخذ بيدهم وجعلهم يتحملون المسؤولية تجاه مجتمعهم.



2003م، البنك السعودي الهولندي يصدر أول بطاقة إئتمانية بشريحة ذكية في المملكة.



2003م، طرح البنك برنامج الخدمات المصرفية المميزة «فان عوج»، والتي تمثل البوابة الرئيسية للخدمات المصرفية المميزة، كما أنها أول من قدم حساب إدارة الأموال للعملاء.



2004م، أول بنك تجاوب مع تشريعات هيئة السوق المالية السعودية وطرح لأول مرة في المملكة سندات مالية بقيمة 700 مليون ريال سعودي.



2005م، البنك السعودي الهولندي يقود «كونسورتيوم» من ثماني بنوك لتمويل مشروع جسر الجمرات الحديد بقيمة 1.5 مليار ريال سعودي.



2006م، قام البنك السعودي الهولندي بتحديث هويته وأطلق شعاراً جديداً له.



2008م، أول بنك في المملكة يصدر صكوك المضاربة لدعم رأسماله من الشريحة الثانية والتي حصلت على جائزة "صقعة العام في مجال إصدار الأسهم، لعام 2008" التي تقدمها جوائز أخبار المصرفية الإسلامية.



2009م، أول بنك في المملكة يقدم تقنية (TCR).



2010م، أفضل بنك في المملكة لمصرفية السيدات.

2012

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

1 - عام

25 يونيو 2008) بموافقة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

شركة السعودي الهولندي للتأمين

إن شركة السعودي الهولندي للتأمين هي شركة تابعة مملوكة بالكامل من قبل البنك بشكل ملكيات مباشرة وملكيات حق انتفاع . وقد تأسست الشركة بموجب السجل التجاري رقم 1010300250 بتاريخ 29 محرم 1432 هـ (الموافق 4 يناير 2011) بموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، ستقوم الشركة بعمل وكيل للمنتجات التأمينية للشركة الوطنية للتأمين، شركة زميلة. لم يكن لدى الشركة أي أنشطة تشغيلية خلال السنة.

إن هدف المجموعة القيام بتقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستثمارية. كما تقدم المجموعة لعملائها منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية (غير خاضعة لعمولات) يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة.

2 - أسس الإعداد

أ) النظم المتبعة

تم إعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتعد المجموعة قوائمها المالية الموحدة لتتماشى مع متطلبات نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات بالملكة العربية السعودية و النظام الأساسي للبنك.

ب) أسس القياس

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء البنود الجوهرية التالية في قائمة المركز المالي الموحدة:-
يتم قياس الموجودات والمطلوبات المقتناة لأغراض التجارة بالقيمة العادلة.

-يتم قياس الأدوات المالية المدرجة كمقتناة ليدير التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل بالقيمة العادلة.

-المشتقات المقتناة بالقيمة العادلة.

-يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة.

-يتم تعديل الموجودات المالية والمطلوبات المالية المحققة والمدرجة كأدوات محوطة لغرض تأهيل علاقات التحوط بالقيمة العادلة

البنك السعودي الهولندي ("البنك")، شركة مساهمة سعودية، مسجلة بالملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم 85/م الصادر بتاريخ 29 ذي الحجة 1396 هـ (الموافق 20 ديسمبر 1976). بدأ البنك أعماله في 16 شعبان 1397 هـ (الموافق 1 أغسطس 1977)، بعد أن انتقلت إليه ملكية فروع بنك الجمني نيدرلاند إن. في. في المملكة العربية السعودية. يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010064925 بتاريخ 6 جمادى الثاني 1407 هـ (الموافق 4 فبراير 1987) وذلك من خلال شبكة فروعها وعددها 44 فرعاً (2010: 44 فرعاً) في المملكة العربية السعودية. إن العنوان البريدي للمركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:

البنك السعودي الهولندي

المركز الرئيسي

شارع الضباب

ص. ب. 1467

الرياض 11431

الملكة العربية السعودية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة (المشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة"). وفيما يلي تفاصيل الشركات التابعة:

شركة السعودي الهولندي المالية

تم تأسيس شركة السعودي الهولندي المالية وفقاً لقرار هيئة السوق المالية رقم 1-39-2007 بموجب السجل التجاري رقم 1010242378 بتاريخ 30 ذو الحجة 1428 هـ (الموافق 9 يناير 2008) لتولي وإدارة خدمات المجموعة الاستثمارية وأنشطة إدارة الأصول والتي تشمل التعامل، والإدارة، والترتيب، وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية حسب أنظمة هيئة السوق المالية. إن شركة السعودي الهولندي المالية هي شركة مملوكة بالكامل من قبل البنك بشكل ملكيات مباشرة وملكيات حق انتفاع، وقد بدأت الشركة بممارسة أعمالها اعتباراً من 1 ربيع الثاني 1429 هـ (الموافق 8 أبريل 2008).

شركة السعودي الهولندي العقارية

إن شركة السعودي الهولندي العقارية هي شركة تابعة مملوكة بالكامل من قبل البنك بشكل ملكيات مباشرة وملكيات حق انتفاع. وقد تأسست الشركة بموجب السجل التجاري رقم 1010250772 بتاريخ 21 جمادى الثاني 1429 هـ (الموافق

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

ومراجعة طرق التقييم، على سبيل المثال: النماذج، دورياً بواسطة موظفين مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وتتم معايرة النماذج لضمان أن النتائج تعكس البيانات الفعلية وأسعار السوق المقارنة. وتستخدم النماذج البيانات السوقية التي يمكن ملاحظتها فقط، إلى أقصى حد عملي، حيث أن بعض الجوانب مثل مخاطر الائتمان (التي تخص البنك والطرف الآخر)، و التذبذبات والارتباطات تتطلب من الإدارة إجراء الافتراضات والتي تأخذ بالاعتبار السيولة ومدخلات النموذج مثل تذبذب أسعار الأدوات المالية طويلة الأجل والمعدلات للخصم، والدفع المسبق والتعثر للأوراق المالية المدعومة بموجودات. إن التغيرات في التقديرات التي تستند عليها هذه العوامل من الممكن أن تؤثر في القيمة العادلة المسجلة لتلك الأدوات المالية.

(3) الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع:

تمارس الإدارة افتراضاتها لتقدير الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع والتي تتضمن تحديد الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم التي تقل عن تكلفتها. وللوصول إلى هذا الافتراض، تقيم الإدارة ضمن عوامل أخرى، التقلب الطبيعي في سعر السهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة تعتبر الانخفاض في القيمة مناسباً عندما يكون هناك دليلاً للتدهور الملحوظ في المركز المالي للشركة المستثمر فيها، وفي أداء الصناعة أو القطاع والتغيرات في التقنية وفي التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

(4) تصنيف الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

تتبع المجموعة متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 في تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديد دفعاتها وذات الاستحقاق الثابت كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. وللقيام بهذه الافتراضات، تقوم الإدارة بتقييم نيتها وقدرتها على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.

(هـ) الاستمرارية:

قامت الإدارة بإعداد تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرارية كمنشأة عاملة، واقتنعت بأن المجموعة لديها الموارد اللازمة للقيام بالأعمال في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي من الحالات الجوهرية لعدم اليقين من مدى قدرة المجموعة على الاستمرارية كمنشأة

إلى التغيرات في القيمة العادلة والخاصة بالمخاطر التي تم تحويطها.

(ج) عملة الإفصاح والعرض

تم عرض القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر عملة الإفصاح للمجموعة. باستثناء ما هو مذكور، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال السعودي لأقرب ألف.

(د) الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات والأحكام

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية استخدام بعض الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات والأحكام والتي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما يتطلب الأمر من الإدارة أن تمارس حكمها في طريقة تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم تقييم هذه الافتراضات والتقديرات والأحكام باستمرار وتعتمد على الخبرة السابقة وعوامل أخرى، والتي تتضمن توقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في مثل تلك الحالات والحصول على استشارات مهنية. وتتضمن البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والأحكام أو تلك التي تمارس فيها الافتراضات ما يلي:

(1) مخصص خسائر الائتمان على القروض والسلف:

تقوم الإدارة على أساس ربع سنوي بمراجعة فردية وجماعية لحافظ قروضها لتحديد خسارة الانخفاض في القيمة. ولتحديد مدى تسجيل خسائر الانخفاض في القيمة، تقوم الإدارة باستخدام افتراضاتها لتحديد ما إذا كانت هناك أي بيانات يمكن ملاحظتها تشير إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية. إن هذا الدليل قد يحتوي على بيانات يمكن ملاحظتها والتي تشير إلى أن هناك تغيراً عكسياً في حالة السداد للمقترضين في مجموعة. وتستخدم الإدارة التقديرات بناء على الخبرة السابقة للخسائر في القروض ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة حيث يوجد دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. تتم مراجعة المنهجية والأحكام المستخدمة في تقدير كل من المبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أية فروقات بين خبرة الخسائر المقدرة و الخسائر الفعلية.

(2) القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة:

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في الأسواق النشطة باستخدام طرق التقييم. ويتم اختبار

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

- التحسينات على المعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية
2010 - المعيار الدولي الخاص بإعداد التقارير المالية رقم 7 -
الأدوات المالية: الإفصاحات

تضيف التعديلات بيان صريح بضرورة تقديم إفصاحات نوعية
متصلة بالإفصاحات الكمية لتساعد المستخدمين في تقييم
تعرض المنشأة للمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية بشكل
أفضل . إضافة إلى ذلك ، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي
بتعديل وإزالة متطلبات الإفصاح القائمة .

- التحسينات على المعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية
2010 - معيار لجنة تفسير التقارير المالية رقم 13- برنامج ولاء
الزبائن

ان التعديلات توضح أن القيمة العادلة لجائزة الائتمان تأخذ
في الحسبان قيمة الخصومات أو المحفزات والتي في غير ذلك
قد تعرض على الزبائن الذين لم ينالوا جائزة الائتمان.

لم يكن للتعديلات الأخرى الناتجة عن التحسينات على معيار
لجنة تفسير التقارير المالية رقم 19 ومعيار لجنة تفسير التقارير
المالية رقم 13 والمعيار الدولي الخاص بإعداد التقارير المالية رقم
1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 32 والمعيار الدولي الخاص
بإعداد التقارير المالية رقم 3 أي تأثير جوهري على السياسات
المحاسبية والوضع المالي وأداء المجموعة.

أ) أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك السعودي
الهولندي وشركاته التابعة والتي يتم إعدادها حتى 31 ديسمبر
من كل سنة. ويتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس
الفترة المعتمدة من قبل البنك. ويتم تعديل السياسات
المحاسبية حسبما هو ضروري لتتماشى مع السياسات المحاسبية
المتبعة من قبل المجموعة.

الشركات التابعة هي الشركات التي يكون للمجموعة القدرة
على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع
من أنشطتها، وبشكل عام الامتلاك فيها حصة تزيد عن
نصف حقوق التصويت. ويتم توحيد القوائم المالية للشركات
التابعة من تاريخ تحويل السيطرة عليها إلى البنك، ويتوقف
توحيد هذه القوائم المالية من تاريخ تحويل السيطرة عليها من
البنك. و لقد تم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام
سياسات محاسبية وطرق تقييم موحدة للمعاملات والأحداث
الأخرى في حالات مشابهة.

عامة. وبناءً على ذلك ، تم الاستمرار في إعداد القوائم
المالية الموحدة على مبدأ الاستمرارية .

3 - ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية المعتمدة تتماشى مع السياسات في
القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر
2010 ، باستثناء اعتماد التعديلات التي أدخلت على المعايير
القائمة، كما هو مذكور أدناه. واعتمدت المجموعة التعديلات
والتفسيرات التالية بأثر رجعي، والتي لم يكن لها تأثير على
قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة.

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1- عرض القوائم
المالية

أن التعديلات توضح أن تصنيف الجزء المطلوب أداة قابلة
للتحويل كمتداول أو غير متداول لا يتأثر بالشروط والتي قد
ينتج عنها حسب خيار مالك الأداة لتسوية المطلوب بإصدار
أدوات أسهم .

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 - قوائم
التدفقات النقدية

أن التعديلات توضح أنه فقط يمكن تصنيف المصاريف التي
ينتج عنها تحقق موجود كتدفقات نقدية من الأنشطة
الاستثمارية.

- معيار المحاسبة الدولي رقم 24- الإفصاحات المتعلقة بالإطراف
ذات العلاقة (المراجع في 2009)

أن معيار المحاسبة الدولي رقم 24- الإفصاحات المتعلقة
بالأطراف ذات العلاقة المراجع قام بتعديل تعريف الأطراف
ذات العلاقة وتعديل بعض متطلبات الإفصاح عن الأطراف
ذات العلاقة الخاصة بالمنشآت ذات الصلة بالجهات الحكومية.

- التعديلات على المعيار الدولي الخاص بإعداد التقارير المالية
المعيار الدولي الخاص بإعداد التقارير المالية رقم 7 - الأدوات
المالية: الإفصاحات المتعلقة بتحويلات الموجودات المالية

أن هذه التعديلات تقدم متطلبات إفصاح جديدة متعلقة
بتحويلات الموجودات المالية تتضمن الإفصاحات المتعلقة
بالموجودات المالية غير المغطاة بالكامل و الموجودات المالية المغطاة
بالكامل واستمرار المنشأة في المشاركة فيها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

تدرج أية تغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة ويفصح عنها في دخل المتاجرة. وتتضمن الأدوات المالية المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة أيضاً تلك الأدوات المالية المشتقة غير المؤهلة لحاسبة التحوط.

(2) المشتقات المدمجة

يتم معاملة الأدوات المالية المشتقة المدمجة في الأدوات المالية الأخرى على أنها أدوات مالية مشتقة منفصلة ويتم قيدها بقيمتها العادلة إذا لم تكن خصائصها و مخاطرها الاقتصادية مرتبطة بشكل وثيق بالعقد الأساسي ولم يكن اقتناء العقد الأساسي لأغراض المتاجرة أو ليدرج التغير في قيمته العادلة في قائمة الدخل. وتحسب الأدوات المالية المشتقة المدمجة المنفصلة عن العقد الأساسي بقيمتها العادلة في محفظة المتاجرة مع قيد التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

(3) محاسبة التحوط

تقوم المجموعة بإدراج بعض الأدوات المشتقة كأدوات تحوط في علاقات تحوط مؤهلة.

لأغراض محاسبة التحوط، يتم تصنيف التحوطات إلى فئتين هما: (أ) تحوطات مخاطر القيمة العادلة والتي تحوط مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لموجود أو مطلوب تم إثباته (أو الموجودات أو المطلوبات في حالة تحوط محفظة) أو الارتباطات التي لم يتم إثباتها أو جزء محدد من هذا الموجود أو المطلوب أو الالتزام والتي تتعلق بخاطر محدد قد يؤثر على صافي الربح أو الخسارة المسجلة. (ب) تحوطات مخاطر التدفقات النقدية والتي تحوط مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بموجود أو مطلوب مثبت أو العملية المتوقعة المحتمل حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الأرباح أو الخسائر المسجلة.

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة التحوط، فإنه يتوقع بأن يكون التحوط ذات فعالية عالية، أي أن يتم مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية من أداة التحوط بشكل فعال للتغيرات التي طرأت على الأداة المحوطة، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. عند بداية التحوط، يتم توثيق أهداف وإستراتيجية إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة التحوط والأداة المتعلقة بالتحوط وطبيعة الخطر المحوط وطريقة تقييم فعالية علاقة التحوط من قبل الإدارة. ولاحقاً، يجب تقييم مدى فعالية التحوط بصورة مستمرة.

يتم استبعاد الأرصدة على مستوى المجموعة وأي دخل أو مصاريف تنشأ من المعاملات على مستوى المجموعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة. ويتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي تستبعد فيها الأرباح غير المحققة ولكن فقط إلى حد عدم وجود دليل على انخفاض في القيمة.

(ب) الاستثمارات في شركات زميلة

يتم قيد الاستثمارات في شركات زميلة على أساس التكلفة و لاحقاً على أساس حقوق الملكية بناءً على قوائمها المالية السنوية المدققة أو أحدث قوائم مالية مرحلية متوفرة. وتعرف الشركة الزميلة بأنها شركة يمتلك فيها البنك من 20 % إلى 50 % من حقوق التصويت حيث أن للبنك تأثير جوهري عليها ولكنها لا تعتبر شركة تابعة أو مشروع مشترك. يتم قيد الاستثمارات في شركات زميلة في قائمة المركز المالي الموحدة بالتكلفة زائداً التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجبات الشركة الزميلة ناقصاً منها أي انخفاض في قيمة الاستثمارات الفردية.

(ج) محاسبة تاريخ التداول

يتم إثبات وإلغاء كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء عملية. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بالشراء والبيع هي عمليات الشراء والبيع التي تتطلب أن يتم التسليم خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

(د) الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

يتم قياس الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود الصرف الأجنبي، والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العملات واتفقيات الأسعار الآجلة، وعمليات مبادلة العملات وأسعار العملات، وخيارات أسعار العملات (المكتتبة والمشتراة) بالقيمة العادلة. تقيد كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وتقيد ضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. وتحدد القيمة العادلة بالإشارة إلى الأسعار المتداولة بالسوق ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير، حسبما هو ملائم. إن معالجة التغيرات في القيمة العادلة تعتمد على تصنيف الأدوات المشتقة بحسب الفئات التالية:

1 () المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

تحوط مخاطر القيمة العادلة

عندما تدرج أداة مالية مشتقة كأداة تحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة، يدرج أي ربح أو خسارة ناشئ عن إعادة قياس أداة تحوط إلى قيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة مع التغير في القيمة العادلة للأداة المحوطة المتعلقة بالخطر المحوط. أما الأدوات المحوطة والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، وفي الحالات التي يتوقف فيها تحوط مخاطر القيمة العادلة للأدوات المالية الخاضعة لعمولات عن التزامها بشرط محاسبة التحوط، أو بيعها، أو تنفيذها، أو إنهاء سريانها يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للأداة المحوطة عند نهايتها والقيمة الإسمية على مدى الفترة المتبقية من التحوط الأساسي باستخدام مبدأ العائد الفعلي. إذا تم إلغاء إثبات الأداة المحوطة يتم إثبات القيمة العادلة غير المطفأة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

تحوط مخاطر التدفقات النقدية

عندما تدرج أداة مشتقة كأداة تحوط لمخاطر التدفقات النقدية يتم إثبات الجزء الخاص بالربح أو الخسارة الناتجة عن أداة التحوط والذي تم تحديده على أنه جزء فعال ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى، على أن يتم إثبات الجزء غير الفعال، إن وجد، في قائمة الدخل الموحدة. أما بالنسبة لتحوط مخاطر التدفقات النقدية التي تؤثر على عمليات مستقبلية والتي تم إثبات الأرباح والخسائر من القيمة العادلة فيها ضمن الاحتياطات الأخرى، وتحوّل إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي أثرت فيها معاملة التحوط على قائمة الدخل الموحدة.

وعندما ينتج من المعاملة المحوطة المتنبأ بها إثبات موجودات أو مطلوبات غير مالية عندئذ يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الربح والخسارة المتعلقة بها والتي سبق إثباتها مباشرة في بنود الدخل الشامل الأخرى، في القياس المبدي لتكلفة الاقتناء أو التكلفة الدفترية الأخرى في وقت إثبات هذا الموجود أو المطلوب. وعند انتهاء سريان أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو تنفيذها أو في حال لم تعد تلك الأداة مؤهلة لحاسبة التحوط، أو التوقع بأن المعاملات المتنبأ بها لن تحدث أو أن تقوم المجموعة بحل الارتباط حينئذ يتم الاحتفاظ بالربح أو الخسارة المتراكمة الناتجة عن أداة تحوط التدفقات النقدية التي تم إثباتها في بنود الدخل الشامل الأخرى حتى تحدث العملية المتنبأ بوقوعها. وفي حالة التوقع بعدم حدوثها يتم

تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبت ضمن قائمة الدخل الشامل الأخرى الموحدة إلى قائمة الدخل الموحدة للسنة.

هـ) العملات الأجنبية

تحوّل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريالات السعودية بأسعار التحويل السائدة عند تاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحوّل أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة إلى الريالات السعودية بأسعار التحويل السائدة كما في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. إن ربح أو خسارة تحويل العملات الأجنبية الخاصة بالبنود النقدية هي الفرق بين التكلفة المطفأة في العملة الوظيفية في بداية السنة معدلة بالفائدة الفعلية والمدفوعات خلال السنة، والتكلفة المطفأة للعملات الأجنبية محولة بسعر الصرف السائد في نهاية السنة. إن جميع الفروقات التي تنشأ عن الأنشطة لغير أغراض التجارة تسجل ضمن الدخل من العمليات غير التشغيلية الأخرى في قائمة الدخل الموحدة. باستثناء الفروقات الناتجة عن الاقتراض بالعملات الأجنبية والتي تقدم تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في منشأة الأجنبية.

يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تحويل العملات الخاصة بأرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة، باستثناء الفروقات الناتجة عن إعادة تحويل الاستثمارات في أدوات الأسهم المتاحة للبيع. ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من فروقات أسعار الصرف الخاصة بالبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة كجزء من تعديل القيمة العادلة إما في قائمة الدخل الموحدة أو في بنود الدخل الشامل الأخرى طبقاً لطبيعة الموجودات المالية.

يتم تحويل البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بأسعار التحويل السائدة عند تاريخ إجراء المعاملة. فيما يتم تحويل البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة بأسعار التحويل السائدة عند تاريخ تحديد القيمة العادلة.

و) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق قانوني ملزم لمقاصة المبالغ المثبتة أو عندما يكون لدى المجموعة نية للتسوية على أساس الصافي، أو إثبات الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

ز) إثبات الإيرادات/المصروفات

1) دخل ومصاريف العمولات الخاصة

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة لجميع الأدوات المالية الخاضعة لعمولات، باستثناء التي تصنف كمقتناة لأغراض المتاجرة أو تلك المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادية في قائمة الدخل في قائمة الدخل الموحدة على أساس مبدأ العائد الفعلي. إن العائد الفعلي هو المعدل الذي يخضم المدفوعات والمتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للموجودات و المطلوبات المالية (أو حيثما مناسب، لفترة أقصر) إلى القيمة الدفترية للموجودات و المطلوبات المالية. وعند حساب نسبة العائد الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بالاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية.

ويتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات المالية و المطلوبات المالية إذا أعادت المجموعة النظر في تقديراتها للمدفوعات والمتحصلات. وتحسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس العائد الفعلي الأساسي، ويتم إدراج التغيير في القيمة الدفترية كدخل أو مصاريف عمولات خاصة.

ويشمل احتساب العائدة الفعلي الأخذ بالاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية (الدفع المسبق، والخيارات وغيرها) و جميع الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المتحصلة، تكاليف المعاملات و الخصومات أو العلاوات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العمولة الفعلي. وتعرف تكاليف المعاملات بأنها التكاليف الإضافية المرتبطة بشكل مباشر باقتناء أو إصدار أو الاستغناء عن موجود أو مطلوب مالي.

2) أرباح / خسائر تحويل عملات أجنبية

يتم إثبات أرباح/ خسائر تحويل عملات أجنبية عند اكتسابها / تكبدها.

3) دخل الأتعاب والعمولات

يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات التي لا تشكل جزءاً أساسياً من حساب العائد الفعلي على الموجود أو المطلوب المالي، عند تقديم الخدمة المتعلقة كما يلي:

- يتم إثبات أتعاب المحافظ والاستشارات والخدمات الإدارية الأخرى على فترة عقود الخدمات المتعلقة بها.
- أما الأتعاب المستلمة عن إدارة الأصول وإدارة الثروات وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة

الأخرى والتي يتم تقديمها خلال فترة زمنية ممتدة، فيتم إثباتها عند تقديم الخدمة.

- في حال عدم توقع أن ينتج عن التزام قرض سحب قرض، فإن الأتعاب المحققة من التزام القرض يتم إثباتها على أساس القسط الثابت خلال فترة الالتزام.

- يتم إثبات مصاريف الأتعاب والعمولات الأخرى والمتعلقة بشكل أساسي بأتعاب المعاملات والخدمات والتي يتم قيدها كمصروف، عند استلام الخدمة و التي يفصح عنها بصافي الأتعاب ودخل العمولات المتعلقة.

4) دخل توزيعات أنصبة أرباح

يتم إثبات دخل توزيعات أنصبة أرباح عند نشوء الحق لاستلام أنصبة الأرباح. يتم قيد توزيعات أنصبة الأرباح كجزء من صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادية في قائمة الدخل أو دخل العمليات الأخرى بناء على تصنيف أداة الأسهم المتعلقة.

5) صافي دخل المتاجرة

تتضمن النتائج التي تنشأ من الأنشطة التجارية جميع الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادية ودخل أو مصاريف العمولات الخاصة المتعلقة بها، وتوزيعات أنصبة أرباح المساهمين عن الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة وفروقات تحويل العملات الأجنبية. وتتضمن عدم الفعاليات المسجلة في معاملات التحوط.

6) دخل / (خسارة) الأدوات المالية المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادية في قائمة الدخل.

يتعلق صافي الدخل الناتج من الأدوات المالية المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادية في قائمة الدخل بالموجودات والمطلوبات المالية كمقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادية في قائمة الدخل. ويشتمل على جميع التغيرات في القيمة العادية وتوزيعات أنصبة الأرباح والعمولات والفروقات الناتجة من صرف العملات الأجنبية المحققة وغير المحققة.

ج) ربح اليوم الواحد

عندما تكون قيمة المعاملة في السوق غير النشط مختلفة عن القيمة العادية لنفس الأداة في المعاملات السوقية الأخرى والتي يمكن ملاحظتها أو تكون مبنية على أساس أسلوب

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

استثمارات أخرى مكتناة بالتكلفة المطفأة. يتم إطفاء العلاوات وتراكم الخصومات باستخدام مبدأ العائد الفعلي ويتم قيدها ضمن دخل العمولات الخاصة.

القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للأوراق المالية التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية على أساس أسعار الطلب المتداولة بالسوق عند نهاية يوم العمل كما في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. وتحدد القيمة العادلة للأصول المدارة والاستثمارات في صناديق الاستثمار بالرجوع إلى صافي قيم الأصول المعلنة.

أما بالنسبة للأوراق المالية غير المتداولة بسعر السوق، فيتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها بشكل جوهري، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لها أو على أساس صافي الأصول للسند. وعندما لا يمكن الوصول إلى القيمة العادلة في الأسواق النشطة فإنها تحدد باستخدام أساليب تقييم متعددة والتي تتضمن استخدام نماذج حسابية. وتؤخذ المدخلات لهذه النماذج من الأسواق التي يمكن ملاحظتها عندما يكون ذلك ممكناً ولكن إذا كان ذلك غير عملي، فإنه يتطلب ممارسة مستوى معقول من الافتراضات لتحديد القيم العادلة.

إعادة تصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الاستثمارات المكتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل بعد الإثبات الأولي، باستثناء الأدوات غير المشتقة المكتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل. ويمكن إعادة تصنيف الأدوات الأخرى، باستثناء تلك المكتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل في الإثبات الأولي (أي استثمارات مكتناة لأغراض المتاجرة)، خارج فئة الاستثمارات المكتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل في حال لو أنها لم تعد مكتناة لغرض بيعها أو شرائها في المدى القريب، واستيفاء الشروط التالية:

- إذا تم تعريف الاستثمارات على أنها "مكتناة بالتكلفة المطفأة" وأنه لم تكن هناك حاجة إلى أن تصنف على أنها مكتناة لأغراض المتاجرة عند الإثبات الأولي، حينها يحق للمجموعة إعادة تصنيفها إذا كان لديها الرغبة والقدرة على الاستمرار في اقتناء الاستثمارات للمستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق.
- إذا لم تحقق الاستثمارات التعريف على أنها مكتناة بالتكلفة المطفأة، عندها يتم إعادة تصنيفها خارج فئة استثمارات مكتناة

تقييم حيث أن التغيرات تشتمل على بيانات من الأسواق التي يمكن ملاحظتها، تثبت المجموعة فوراً الفروقات بين قيمة المعاملة والقيمة العادلة (ربح اليوم الواحد) في قائمة الدخل الموحدة ضمن "دخل المتاجرة، صافي". وفي الحالات التي يكون فيها استخدام بيانات لا يمكن ملاحظتها، يدرج الفرق بين قيمة المعاملة والقيمة في النموذج في قائمة الدخل الموحدة فقط عندما تصبح المدخلات واضحة، أو عندما يتم إلغاء إثبات الأداة.

ط) اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يستمر إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة شراء) في قائمة المركز المالي الموحدة ويتم قياسها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة المتعلقة بالأدوات المالية المكتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل، والمتاحة للبيع، والمكتناة حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات الأخرى المكتناة بالتكلفة المطفأة. ويتم إظهار الالتزام تجاه الطرف الآخر لقاء المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات في "الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى" أو "ودائع العملاء"، ويتم اعتبار الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصة تستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس سعر العمولة الفعلي. ولن يتم إثبات الموجودات المشتراة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقيات إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن تلك الموجودات غير خاضعة لسيطرة المجموعة. وتدرج المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات في "نقد في الصندوق وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي" أو "الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى". ويتم اعتبار الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة يستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع على أساس مبدأ العائد الفعلي.

ي) الاستثمارات

الإثبات الأولي

يتم إثبات جميع الاستثمارات في الأوراق المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. ويتم إثبات التكلفة الزائدة المباشرة للمعاملة للاستثمارات غير المكتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل. يتم محاسبة الاستثمارات لاحقاً بناءً على تصنيفها كمكتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو مكتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو متاحة للبيع أو

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

ينوى اقتنائها لفترة غير محددة والتي يمكن أن تباع استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في معدلات العمولات الخاصة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم.

وتقاس الاستثمارات المصنفة " كاستثمارات متاحة للبيع" ، بعد اقتنائها بالقيمة العادلة . يتم إثبات الربح أو الخسارة غير المحققة نتيجة التغير في القيمة العادلة في بنود الدخل الشامل الأخرى وعند إلغاء إثبات هذا الربح أو الخسارة، يتم إظهار أي ربح أو خسارة متراكمة، ومثبتة سابقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى في قائمة الدخل الموحدة . يتم إثبات دخل العمولات الخاصة على أساس مبدأ العائد الفعلي. ويتم إثبات دخل توزيعات أنصبة الأرباح في قائمة الدخل الموحدة عندما يكون لدى المجموعة الحق في توزيعات أنصبة أرباح. كذلك يتم إثبات أرباح و خسائر الصرف الأجنبي من الاستثمارات في سندات الدين المتاحة للبيع في قائمة الدخل الموحدة.

(3) الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات تاريخ استحقاق ولدى المجموعة النية الموجبة والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق. ويتم قياس الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق بعد اقتنائها بالتكلفة المطفأة ناقصاً منها مخصص الانخفاض في قيمتها. وتحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة عند الاقتناء باستخدام مبدأ العائد الفعلي. كما تدرج أي أرباح أو خسائر ناجمة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثبات الاستثمارات أو الانخفاض في قيمتها.

إن الاستثمارات التي تصنف كاستثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق لا يمكن بيعها أو إعادة تصنيفها دون التأثير على قدرة المجموعة لاستخدام هذا التصنيف ولا يمكن إدراجها كبنود محوط بالنسبة لسعر العمولة أو مخاطر الدفع المسبق وذلك بسبب طبيعة هذا الاستثمار الطويل الأجل.

إلا أن عمليات البيع وإعادة التصنيف في أي من الحالات التالية لن يؤثر على قدرة المجموعة باستخدام هذا التصنيف :

- عمليات البيع أو إعادة التصنيف القريبة من تاريخ الاستحقاق لدرجة أن التغيرات في سعر الفائدة السوقية لن يكون لها أثر جوهري على القيمة العادلة.

لأغراض المتاجرة فقط في " ظروف نادرة".

يمكن إعادة تصنيف الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى " استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة" إذا انطبق عليها تعريف " استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة" وإذا كان لدى المجموعة الرغبة والقدرة على الاستمرار باقتناء تلك الأدوات المالية للمستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق.

القياسات اللاحقة

يتم المحاسبة وعرض كل فئة من الاستثمارات على الأساس الموضح في الفقرات التالية:

(1) الاستثمارات المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الاستثمارات في هذه المجموعة إما استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو استثمارات مقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل عند الإثبات الأولي. ويتم اقتناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء في المدى القصير الأجل، ويتم إدراجها في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة، ويتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن دخل أو خسائر المتاجرة.

يمكن إدراج الاستثمارات كمقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل من قبل الإدارة في حالة قيام الإدارة بإدارة الموجودات والمطلوبات وتقييمها وتقديم التقارير الداخلية فيها على أساس القيمة العادلة ويقوم الإدراج بإزالة أو يقلص بشكل جوهري الاختلافات المحاسبية والتي قد تنشأ في حالة عدم الإدراج أو باستثناء أدوات الأسهم التي لا يوجد لها سعر تداول في سوق نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به.

يتم تسجيل الاستثمارات المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل بالقيمة العادلة.

يتم إثبات التغيرات في قائمة الدخل الموحدة خلال السنة التي نشأت فيها هذه التغيرات ويتم عرض دخل العمولات الخاصة ودخل توزيعات أنصبة الأرباح على الموجودات المالية المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل كدخل متاجرة أو دخل من أدوات مالية مقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل في قائمة الدخل الموحدة.

(2) الاستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع هي تلك الأسهم وسندات الدين التي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

مقابل مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق بها مباشرة أو عن طريق إدراجها في قائمة الدخل الموحدة. وتشطب الموجودات المالية فقط في الظروف التي استنفذت فيها جميع المحاولات الممكنة لاستردادها وبعد تحديد مبلغ الخسارة فيها.

في حال تخفيض الموجودات المالية إلى قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد، فإنه يتم إثبات دخل العمولات الخاصة بعد ذلك على أساس سعر العمولة الخاصة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس القيمة القابلة للاسترداد.

إذا انخفض مبلغ الخسارة في فترة لاحقة وكان من الممكن ربط الانخفاض في القيمة موضوعياً بحدث وقع بعد إثبات الانخفاض (مثل التحسن في درجة ائتمان المدينين)، فإنه يتم عكس مخصص الانخفاض في القيمة السابق إثباته بواسطة تعديل حساب المخصص، كما يتم إثبات المبلغ الذي تم عكسه في قائمة الدخل الموحدة في مخصص خسائر الائتمان.

ولا تعتبر القروض التي تم إعادة التفاوض على شروطها قروض متعثرة، ولكن تعامل كقروض جديدة. وتبنى سياسات وممارسات إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن المدفوعات ستستمر في الغالب. كما تستمر القروض في الخضوع لتقييم الانخفاض في قيمتها سواءً فردياً أو جماعياً باستخدام معدل العائد الفعلي الأساسي للقرض.

1) انخفاض في قيمة الموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة يتم تصنيف الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية كمخفضة في القيمة في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها نتيجة لحدث أو أحداث وقعت بعد الإثبات الأولي للموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية و أن يكون لهذا الحدث أو الأحداث التي نتجت عنها خسائر تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لهذا الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن قياسها بدرجة موثوق بها.

ويتم تكوين مخصص خاص لخسائر الائتمان للانخفاض في قيمة القرض، أو أي من الموجودات المالية الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، إذا كان هناك دليل موضوعي بأن المجموعة لن تتمكن من تحصيل كافة المبالغ المستحقة. إن مبلغ المخصصات الخاصة هو عبارة عن الفرق بين القيمة الدفترية والمبلغ المقدر القابل للاسترداد. إن القيمة المقدرة للمبلغ القابل للاسترداد يمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والتي تتضمن المبالغ المقدرة القابلة للاسترداد من

- عمليات البيع أو إعادة التصنيف بعد قيام المجموعة بتحصيل المبلغ الأساسي لجميع الموجودات.

- عمليات البيع أو إعادة التصنيف العائدة إلى أحداث غير متكررة ومعزولة وخارجة عن سيطرة المجموعة والتي لا يمكن التنبؤ بها بشكل منطقي.

4) الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة بسوق نشط "كاستثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة"، وتظهر هذه الاستثمارات والتي لم يتم تحوط قيمتها العادلة بالتكلفة المطفأة باستخدام مبدأ العائد الفعلي بعد خصم مخصص الانخفاض في القيمة ويتم إثبات الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثبات الاستثمارات أو الانخفاض في قيمتها.

ك) القروض والسلف

تعتبر القروض والسلف موجودات مالية غير مشتقة تم منحها أو اقتنائها بواسطة المجموعة ذات دفعات ثابتة أو ممكن تحديدها. يتم إثبات القروض والسلف عندما يقدم النقد إلى المقترضين. ويتم إلغاء الإثبات عندما يسدد المقترضين التزاماتهم أو عندما يتم شطب هذه القروض، أو عندما يتم تحويل جميع المخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

يتم القياس المبدئي لكافة القروض والسلف، بالقيمة العادلة شاملة مصاريف اقتنائها.

يتم تصنيف القروض والسلف التي تم منحها أو اقتنائها بواسطة المجموعة والتي ليست متداولة بسوق نشط ولم يتم تحوط قيمتها العادلة، كقروض مقتناة بالتكلفة المطفأة. أما بالنسبة للقروض والسلف التي تم تحوطها، يتم تسوية الجزء المتعلق بالبند الذي تم التحوط لقيمتها العادلة مقابل القيمة الدفترية.

ل) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم اجراء، كما في كل تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، تقييم لتحديد وجود أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي موجود مالي أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من ذلك الموجود وأي انخفاض في القيمة يتم اثباته كتغيرات في القيمة الدفترية.

عندما يتبين أن الموجودات المالية غير قابلة للتحصيل يتم شطبها

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

الربح اللاحق في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف بيع هذه الموجودات إلى حد أن لا تتجاوز خسائر الانخفاض المتراكمة المثبتة كدخل إضافة إلى أي ربح / خسارة ناتجة من الاستبعاد.

(ن) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك والإطفاء المتراكم ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. وتتبع طريقة القسط الثابت في احتساب استهلاك الممتلكات والمعدات الأخرى وذلك على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات وهي كما يلي:

المباني	33 سنة
تحسينات على المباني المؤجرة	فترة الإيجار أو 10 سنوات،
الأثاث والمفروشات وأجهزة	أيهما أقل
برامج الحاسب الآلي والسيارات	4 إلى 10 سنوات

يتم بتاريخ كل قائمة مركز مالي موحدة مراجعة الأعمار الإنتاجية والمنافع الاقتصادية للموجودات ومن ثم يتم تعديلها إذا لزم الأمر.

وتحتسب الأرباح و الخسائر الناتجة عن الاستبعاد على أساس الفرق بين المبلغ المتحصل والقيمة الدفترية ، وتدرج في قائمة الدخل الموحدة.

ويتم مراجعة جميع الموجودات تحسباً لوجود أي انخفاض في القيمة محتمل حدوثه أو تغيرات في ظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. أي قيمة دفترية يتم تخفيضها فوراً إلى القيمة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات أكبر من القيمة المقدرة القابلة للاسترداد.

(س) المطلوبات

يتم إثبات كافة ودائع سوق المال وودائع العملاء والأوراق المالية التابعة المصدرة في الإثبات الأولي بالقيمة العادلة بعد تنزيل تكاليف المعاملات. ويتم لاحقاً قياس جميع المطلوبات المالية الخاضعة لعمولات، باستثناء تلك المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو التي تم تحوط قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة والتي يتم حسابها بعد الأخذ في الاعتبار مبلغ الخصم أو العلاوة، وتطفأ العلاوات وتتراكم

الضمانات والموجودات المرهونة، بعد خصمها بناءً على أساس العائد الفعلي الأساسي.

(2) انخفاض في قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

في حالة تصنيف سندات الدين كممتاحة للبيع، تقوم الإدارة بعمل تقييم فردي حول وجود أي دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة على أساس المعايير ذاتها للموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك ، فإن المبلغ المسجل للانخفاض في القيمة هو الخسارة المتراكمة التي تقاس على أنها الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية ، ناقصاً منها أي خسائر انخفاض في القيمة لهذه الاستثمارات المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الموحدة .

في الفترات اللاحقة، إذا كان هناك زيادة في القيمة العادلة لسندات الدين وإذا كانت الزيادة تتصل بصورة موضوعية بحدث ائتماني حدث بعد إثبات خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الموحدة ، يتم عكس الانخفاض من خلال قائمة الدخل الموحدة .

يعتبر الانخفاض في القيمة الجوهرية أو المستمر في القيمة العادلة عن تكلفة استثمارات الأسهم المقتناة كممتاحة للبيع دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة ولا يسمح باسترداد مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة من خلال قائمة الدخل الموحدة طالما أن الموجودات مثبتة، وعليه فإن أي ارتفاع بالقيمة العادلة بعد تسجيل الانخفاض في القيمة يجب أن يسجل ضمن حقوق المساهمين. وفي حال إلغاء إثبات الموجودات المالية يتم تحويل الربح أو الخسارة المتراكمة المثبتة ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة للسنة.

(م) العقارات الأخرى

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية، باقتناء بعض العقارات وذلك لتسوية القروض والسلف المستحقة. وتعتبر هذه العقارات كموجودات مقتناة متاحة للبيع، وتظهر عند الإثبات الأولي بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية ناقصاً منها أية تكاليف للبيع (إذا كانت جوهرية) أيهما أقل. ولا يتم تحميل استهلاكات على مثل هذه العقارات ويتم إثبات إيرادات الإيجار المتحققة من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة.

وبعد الإثبات الأولي، يتم تسجيل الانخفاض في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع في قائمة الدخل الموحدة، كما يتم تسجيل

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

أية غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

ق) النقدية وشبه النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف "النقدية وشبه النقدية" بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقد في الصندوق والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء الودائع النظامية. كما تشتمل على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

ر) إلغاء إثبات الأدوات المالية

يتم إلغاء إثبات الموجودات المالية (أو جزء منها، أو جزء في مجموعة موجودات مالية متشابهة) عندما:
- تنتهي الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من هذه الموجودات.

- قيام المجموعة بتحويل حقوقها التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات أو اعتبرت وجود التزام دفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تأخيرات جوهرية إلى طرف ثالث تحت اتفاقية "تمرير من خلال" أو (أ) قامت المجموعة بتحويل أو إبقاء جميع المخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري أو (ب) لم تقم المجموعة بتحويل أو إبقاء جميع المخاطر أو عوائد الملكية بشكل جوهري حيث قامت بتحويل قدرة التحكم في هذه الموجودات.

عند قيام المجموعة بتحويل حقوقها لاستلام التدفقات النقدية من موجودات أو قيامها بالدخول في اتفاقية تمرير من خلال ولم تقم بتحويل أو إبقاء جميع المخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري ولم تقم بتحويل قدرة التحكم في هذه الموجودات عندما يتم إثبات الموجودات إلى الحد الذي تقوم فيه المجموعة بالمشاركة في هذه الموجودات ، في هذه الحالة ، تقوم المجموعة بإثبات مطلوبات متعلقة.

يتم قياس الموجودات المحولة والمطلوبات المتعلقة على الأساس الذي يعكس الحقوق والتزامات والتي قامت المجموعة بإبقائها.

يتم قياس الاستمرار بالمشاركة والتي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأساسية للموجودات والقيمة القصوى المعتبرة والتي قد تتطلب عن المجموعة تسديدها ، أيهما أقل.

الخصومات على أساس العائد الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وتحول إلى مصاريف العمولات الخاصة.

ويتم تصنيف المطلوبات المالية على أنها مقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل في الإثبات الأولي إذا كان القيام بذلك سيخفض بشكل جوهري من الاختلافات في القياس والذي من شأنه أن ينشأ لولا ذلك. ويتم قياس هذه المطلوبات بعد الإثبات الأولي بالقيمة العادلة ويتم إدراج الربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الموحدة.

تعدل المطلوبات المالية المدرجة في تحوط القيمة العادلة الفاعلة للتغيرات في القيمة العادلة لدى المخاطر التي يتم تحوطها. يتم اثبات الربح أو الخسارة الناتجة في قائمة الدخل الموحدة. أما المطلوبات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة، فإن أي ربح أو خسارة يدرج في قائمة الدخل الموحدة عند إلغاء الإثبات.

ع) الضمانات

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية بمنح ضمانات مالية وحسن تنفيذ واعتمادات مستندية وقبولات. ويتم الإثبات المبدئي للضمانات في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة ضمن المطلوبات الأخرى، ويمثل ذلك قيمة العلاوة المستلمة. وبعد الإثبات الأولي، يتم قياس التزامات المجموعة لكل ضمان إما بال علاوة غير المطفأة أو بأفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية أية تعهدات مالية تظهر نتيجة لهذه الضمانات، أيهما أكبر. ويتم اثبات أي زيادة في المطلوبات المرتبطة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة تحت بند "مخصص خسائر ائتمان". كما يتم إثبات العلاوات المحصلة في قائمة الدخل الموحدة ضمن "دخل الأتعاب والعمولات، صافي" على أساس طريقة القسط الثابت وعلى مدى فترة سريان الضمان.

ف) المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما تتمكن الإدارة بشكل موثوق به، من تقدير التزام قانوني حالي أو افتراضي ناتج عن أحداث ماضية وتكون احتمالية دفع مبالغ لتسوية الالتزام أعلى من احتمال عدم الدفع.

ص) محاسبة عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

وفي حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء مدته، تدرج

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

التابعة شركة السعودي الهولندي المالية والتي تتضمن إدارة بعض صناديق الاستثمار بالتعاون مع مستشاري استثمار متخصصين. وتدرج حصة المجموعة في هذه الصناديق في الاستثمارات المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو الاستثمارات المتاحة للبيع. ويتم الإفصاح عن الأتعاب المكتسبة ضمن المعاملات مع الجهات ذات العلاقة.

لا تعتبر الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو بصفة الوكالة موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة.

ض) تعريف المنتجات غير الخاضعة لعمولة

إضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية، تقدم المجموعة لعملائها بعض المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية المستقلة على النحو التالي:

تعريف المنتجات غير الخاضعة لعمولة

1- المراجعة عبارة عن اتفاقية تباع فيها المجموعة للعميل سلعة أو أصل تم شرائه واقتنائه بواسطة المجموعة بناء على التزام بالشراء من قبل العميل للشراء. يشمل سعر البيع التكاليف زائدا هامش ربح متفق عليه.

2- إجارة هو اتفاق تقوم بموجبه المجموعة، بصفتها المؤجر، بشراء أو بناء عقار للإيجار وفقاً لطلب العميل (المستأجر)، بناء على وعده بتأجيره العقار لمدة محددة متفق عليها والتي يمكن أن تنتهي بنقل ملكية العقار من المؤجر إلى المستأجر.

3- المشاركة عبارة عن اتفاقية بين المجموعة وعميل للاستثمار في منشأة استثمارية أو في اقتناء ممتلكات تنتهي باقتناء العميل لكامل الملكية. يتم تقسيم الأرباح والخسائر حسب نصوص الاتفاقية.

4- التورق شكل من أشكال عمليات المراجعة بحيث تشتري المجموعة السلعة وتبيعها إلى العميل. ويقوم العميل ببيع السلعة في الحال مستخدماً المتحصلات في تمويل احتياجاته.

يتم احتساب كافة المنتجات المصرفية غير الخاضعة لعمولة كمنتجات مقتناة بالتكلفة المطفأة باستخدام المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية ووفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

ويتم إلغاء إثباتات المطلوبات المالية (أو جزء منها) وذلك فقط عندما تنتهي أي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدة سريانه.

ش) عمليات تسديد منحة الأسهم

تصنف منحة الأسهم التابعة للمجموعة باعتبارها برنامج لمنح الأسهم. ويتم تحديد القيمة العادلة للأسهم، التي تتوقع المجموعة منحها، في تاريخ المنح ويتم توزيعها كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على المدة الممنوحة مع التزايد المقابل في احتياطي برنامج أسهم الموظفين. إن التفاصيل الخاصة بالخطة وتحديد القيمة العادلة للسهم المذكورة في الإيضاح رقم (38).

تقوم الإدارة بتاريخ كل قائمة مركز مالي موحدة بمراجعة تقديراتها لعدد الأسهم التي سيتم منحها. ويتم إثبات أثر المراجعة للتقديرات الأصلية (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة خلال فترة المنح المتبقية مع تعديل مقابل لاحتياطي برنامج أسهم الموظفين.

ت) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

إن الالتزامات المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة للموظفين تحدد على أساس تقييم اكتواري من قبل اكتواري مستقل. ويأخذ هذا التقييم في الاعتبار ما نص عليه نظام العمل والعمال في المملكة العربية السعودية.

ث) الزكاة وضريبة الدخل

بموجب أنظمة الزكاة و ضريبة الدخل بالملكة العربية السعودية فإن الزكاة وضرائب الدخل هي التزام على المساهمين السعوديين وغير السعوديين، على التوالي. يتم احتساب الزكاة على أساس حصة المساهمين السعوديين في حقوق الملكية أو على صافي الدخل باستخدام الأسس الموضحة بموجب أنظمة الزكاة. ويتم احتساب ضريبة الدخل على حصة المساهمين الأجانب على أساس صافي الدخل للسنة.

لا يتم تحميل الزكاة وضريبة الدخل على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة و تستقطع من قيمة توزيعات أنصبة الأرباح الحالية والمستقبلية الدائنة للمساهمين.

ذ) خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها من خلال شركتها

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

4 - نقد في الصندوق وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

2010	2011	
297,711	406,200	نقد في الصندوق
2,228,225	2,258,502	وديعة نظامية
23,796	252,096	حسابات جارية
2,449,966	3,051,979	اتفاقيات إعادة البيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي
4,999,698	5,968,777	الإجمالي

وفقاً لمتطلبات نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على المجموعة الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب والادخار ولأجل والودائع الأخرى و يتم احتسابها في نهاية كل شهر. إن الودائع النظامية مع مؤسسة النقد العربي السعودي غير متوفرة لتمويل عمليات المجموعة اليومية وبناء عليه ليست جزء من النقدية و شبه النقدية.

5 - أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2010	2011	
106,403	590,183	حسابات جارية
202,478	22,683	إيداعات أسواق المال
308,881	612,866	

6 - استثمارات، صافي

أ) تصنف الإستثمارات كما يلي:

الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة		
2010	2011	2010	2011	2010	2011	
210	11,110	210	11,110	-	-	1 - مقتناة ليدرج التغير في قيمتها
55,634	-	37,501	-	18,133	-	العادلة في قائمة الدخل
59,734	-	59,734	-	-	-	سندات بعمولة ثابتة
						سندات بعمولة متغيرة
						سندات مرتبطة بالمؤشر
115,578	11,110	97,445	11,110	18,133	-	اجمالي الاستثمارات المقتناة ليدرج
						التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تم الاستثمار في سندات مرتبطة المرتبطة بالمؤشر لتحويط المخاطر بشكل اقتصادي لعائدات الودائع المرتبطة بها والتي ترتبط بنفس المؤشر. وتصنف هذه الأدوات الاستثمارية والودائع المتعلقة بها كاستثمارات مقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل حيث يخفف هذا التصنيف، بشكل كبير، الاختلافات في القياس. تم استحقاق السندات والودائع المتعلقة بها خلال السنة وتصنف السندات ذات العمولة الثابتة المتغيرة كمقتناة لأغراض المتاجرة.

الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة		
2010	2011	2010	2011	2010	2011	
129,800	89,618	-	-	129,800	89,618	2 - متاحة للبيع
857,909	451,568	85,718	112,068	772,191	339,500	سندات بعمولة ثابتة
26,863	28,184	-	-	26,863	28,184	سندات بعمولة متغيرة
4,236	39,518	-	-	4,236	39,518	صناديق إستثمارية
1,018,808	608,888	85,718	112,068	933,090	496,820	أسهم
						اجمالي الاستثمارات المتاحة للبيع

تشمل الأسهم المدرجة ضمن الاستثمارات المتاحة للبيع أسهم غير متداولة بمبلغ 4 مليون ريال سعودي (2010: 4 مليون ريال سعودي) مسجلة بسعر التكلفة. تعتقد الإدارة أن القيمة العادلة لهذه الأسهم تعادل تقريباً قيمتها الدفترية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة		3 - استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة سندات بعمولة ثابتة سندات بعمولة متغيرة إجمالي الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة مخصص خسائر صافي الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة
2010	2011	2010	2011	2010	2011	
5,299,262	7,618,705	961,300	1,210,573	4,337,962	6,408,132	
5,101,161	3,058,453	1,095,317	575,138	4,005,844	2,483,315	
10,400,423	10,677,158	2,056,617	1,785,711	8,343,806	8,891,447	
(10,000)	(20,000)	(10,000)	(20,000)	-	-	
10,390,423	10,657,158	2,046,617	1,765,711	8,343,806	8,891,447	

الإجمالي		خارج المملكة		داخل المملكة		4 - مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق سندات بعمولة ثابتة سندات بعمولة متغيرة إجمالي الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق إجمالي الاستثمارات، صافي
2010	2011	2010	2011	2010	2011	
73,375	71,860	-	-	73,375	71,860	
153,481	153,520	103,481	153,520	50,000	-	
226,856	225,380	103,481	153,520	123,375	71,860	
11,751,665	11,502,536	2,333,261	2,042,409	9,418,404	9,460,127	

ب - الاستثمارات المعاد تصنيفها

قامت المجموعة في 1 يوليو 2008 ، بتحديد استثمارات معينة في محفظة الاستثمارات المتاحة للبيع، والتي كانت لديها نية واضحة للاحتفاظ بها في المدى المنظور بدلا من الخروج منها أو المتاجرة بها في المدى القصير. ونتيجة لذلك، تم إعادة تصنيف هذه الاستثمارات من متاحة للبيع إلى استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة. بناء على القيمة العادلة في ذلك التاريخ. فيما لو لم تتم عملية إعادة التصنيف، فإن الاحتياطات الأخرى كانت ستشتمل على خسائر قيمة عادلة غير محققة بمبلغ 24 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2010: 23 مليون ريال سعودي) ولكانت حقوق المساهمين ستكون أقل بنفس المبلغ.

كما في 20 يوليو 2011 ، قامت المجموعة بإعادة تصنيف بعض الموجودات المالية المقتناة لأغراض المتاجرة إلى استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة ، حيث أن المجموعة لم يعد لديها النية للاحتفاظ بهذه الموجودات المالية لبيعها في المدى قصير الأجل. إن لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الموجودات المالية في المدى المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق. فيما لو لم يتم إعادة التصنيف لن يكون هناك تأثير على قائمة الدخل الموحدة حيث أن القيمة العادلة مماثلة للقيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2011 .

يعكس الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للاستثمارات المعاد تصنيفها:

2010		2011	
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
553,544	594,515	426,389	452,109
17,433	17,424	17,510	17,510

استثمارات متاحة للبيع أعيد تصنيفها إلى استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة

موجودات مالية مقتناة لأغراض المتاجرة أعيد تصنيفها إلى استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

ج- فيما يلي تحليلاً لمكونات الاستثمارات:

2010			2011			
الإجمالي	غير متداولة	متداولة	الإجمالي	غير متداولة	متداولة	
5,502,647	4,518,137	984,510	7,791,293	6,398,707	1,392,586	سندات بعمولة ثابتة
6,158,185	4,136,563	2,021,622	3,643,541	1,693,000	1,950,541	سندات بعمولة متغيرة
26,863	-	26,863	28,184	-	28,184	صناديق استثمارية
4,236	4,236	-	39,518	4,236	35,282	أسهم
59,734	59,734	-	-	-	-	سندات مرتبطة بالمؤشر
11,751,665	8,718,670	3,032,995	11,502,536	8,095,943	3,406,593	الاستثمارات، صافي

تتكون السندات غير المتداولة أعلاه، بشكل أساسي، من سندات خزينة وسندات التنمية الحكومية السعودية والتي يتم تداولها بين البنوك داخل المملكة العربية السعودية. تحدد قيم هذه السندات باستخدام نموذج تسعير ملائم.

د- فيما يلي تحليلاً للأرباح والخسائر غير المحققة والقيم العادلة للاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

2010				2011				
القيمة العادلة	إجمالي الخسائر غير المحققة	إجمالي الأرباح غير المحققة	القيمة الدفترية، صافية من مخصص الخسائر	القيمة العادلة	إجمالي الخسائر غير المحققة	إجمالي الأرباح غير المحققة	القيمة الدفترية، صافية من مخصص الخسائر	
5,380,029	(1,075)	81,842	5,299,262	7,687,746	(5,784)	74,825	7,618,705	(1) استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة
5,066,103	(44,343)	19,285	5,091,161	3,000,815	(46,411)	8,773	3,038,453	سندات بعمولة ثابتة
10,446,132	(45,418)	101,127	10,390,423	10,688,561	(52,195)	83,598	10,657,158	سندات بعمولة متغيرة الإجمالي
80,281	-	6,906	73,375	77,832	-	5,972	71,860	(2) استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق
140,375	(13,106)	-	153,481	139,544	(14,153)	177	153,520	سندات بعمولة ثابتة
220,656	(13,106)	6,906	226,856	217,376	(14,153)	6,149	225,380	سندات بعمولة متغيرة الإجمالي

هـ- فيما يلي تحليلاً للاستثمارات حسب الأطراف الأخرى:

2010	2011	
9,102,512	8,683,745	
1,469,469	1,495,471	مؤسسات حكومية ومؤسسات شبه حكومية
1,148,586	1,255,618	شركات
31,098	67,702	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
11,751,665	11,502,536	أخرى
		الإجمالي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

تشتمل الاستثمارات على مبلغ قدره 2.568 مليون ريال سعودي (2010: 535 مليون ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء لدى عملاء. تبلغ القيمة السوقية لهذه الاستثمارات 2.567 مليون ريال سعودي (2010: 546 مليون ريال سعودي).

(و) التصنيف الائتماني لمخاطر الاستثمارات

2010				2011				
الإجمالي	أخرى	سندات بعمولة متغيرة	سندات بعمولة ثابتة	الإجمالي	أخرى	سندات بعمولة متغيرة	سندات بعمولة ثابتة	
134,223	-	-	134,223	137,193	-	-	137,193	أأ
9,744,987	56,889	4,383,698	5,304,400	9,356,158	-	1,963,287	7,392,871	أ- إلى أأ+
640,399	-	599,585	40,814	1,167,204	-	966,785	200,419	أ- إلى أ+
311,358	-	311,358	-	263,305	-	225,495	37,810	ب ب ب - إلى
88,643	-	88,643	-	35,805	-	35,805	-	ب ب ب +
832,055	33,944	774,901	23,210	542,871	67,702	452,169	23,000	أقل من ب ب ب
11,751,665	90,833	6,158,185	5,502,647	11,502,536	67,702	3,643,541	7,791,293	غير مصنفة
								الإجمالي

(ز) مخصص خسائر استثمارات

بلغ مخصص خسائر الاستثمارات خلال السنة 10 مليون ريال سعودي (2010: 9.2 مليون ريال سعودي).

7 - قروض وسلف، صافي

(أ) قروض وسلف مقتناة بالتكلفة المطفأة

2011					
الإجمالي	قروض تجارية	قروض شخصية	بطاقات إئتمانية	جاري مدين	
38,079,537	30,553,442	3,920,246	235,742	3,370,107	قروض وسلف عاملة - إجمالي
735,410	329,955	30,646	9,233	365,576	قروض وسلف غير عاملة، صافي
38,814,947	30,883,397	3,950,892	244,975	3,735,683	إجمالي القروض والسلف
(1,069,648)	(411,060)	(38,722)	(11,326)	(608,540)	مخصص خسائر وإئتمان
37,745,299	30,472,337	3,912,170	233,649	3,127,143	قروض وسلف، صافي
2010					
إجمالي	قروض تجارية	قروض شخصية	بطاقات إئتمانية	جاري مدين	
35,265,965	28,447,362	3,485,985	228,539	3,104,079	قروض وسلف عاملة - إجمالي
930,992	212,949	45,714	11,069	661,260	قروض وسلف غير عاملة، صافي
36,196,957	28,660,311	3,531,699	239,608	3,765,339	إجمالي القروض والسلف
(1,157,978)	(365,285)	(38,722)	(11,326)	(742,645)	مخصص خسائر إئتمان
35,038,979	28,295,026	3,492,977	228,282	3,022,694	قروض وسلف، صافي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

ب) الحركة في مخصص الإئتمان

2011	جاري مدين	بطاقات إئتمانية	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	742,645	11,326	38,722	365,285	1,157,978
المكون خلال السنة	180,950	24,826	73,788	98,378	377,942
ديون معدومة	(189,653)	(16,082)	(43,371)	-	(249,106)
استرداد المبالغ المكونة سابقا	(125,402)	(8,744)	(30,417)	(52,603)	(217,166)
الرصيد في نهاية السنة	608,540	(11,326)	38,722	411,060	1,069,648

2010	جاري مدين	بطاقات إئتمانية	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	2,026,059	5,542	48,070	166,271	2,245,942
المكون خلال السنة	152,000	21,563	49,314	202,789	425,666
ديون معدومة	(1,434,308)	(8,140)	(34,242)	-	(1,476,690)
استرداد المبالغ المكونة سابقا	(1,106)	(7,639)	(24,420)	(3,775)	(36,940)
الرصيد في نهاية السنة	742,645	11,326	38,722	365,285	1,157,978

ج) جودة الائتمان في القروض والسلف

1) قروض وسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة

صنفت المجموعة محفظة القروض والسلف غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة إلى ثلاث فئات هي: قروض منتظمة وقروض مرضية وقروض تحت الملاحظة حسب نظام التصنيف الداخلي للمجموعة.

إن القروض والسلف المصنفة كقروض منتظمة تعتبر قروض عاملة ذات صفات أساسية قوية وتشمل تلك القروض الخالية من أي ضعف حالي أو متوقع.

إن القروض والسلف المصنفة كقروض مرضية تعتبر قادرة على الوفاء بالتزاماتها على المدى المتوسط، ولكن هناك احتمال تأثرها بالظروف التجارية والاقتصادية العكسية.

أن مجموعة تحت الملاحظة تتضمن قروض وسلف عاملة، حالية وسارية فيما يختص بسداد أصل القرض والعمولة الخاصة. إلا أن هذا النوع من القروض يتطلب ملاحظة مباشرة من الإدارة والذي قد يحتوي على بعض الضعف الذي ربما يؤدي مستقبلا إلى تدهور برنامج إعادة الدفع من حيث أصل القرض أو عمولته الخاصة. إن القروض والسلف المصنفة ضمن مجموعة تحت الملاحظة قد لا تعرض المجموعة لأي مخاطر جوهرية تؤدي إلى تصنيفها بدرجة أقل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

2011	جاري مدين	بطاقات إئتمانية	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
منتظمة	1,215,386	211,604	3,873,962	15,617,952	20,918,904
مرضية	1,564,823	13,398	11,260	14,464,486	16,053,967
تحت الملاحظة	(250,767)	1,641	1,448	451,991	705,847
الإجمالي	3,030,976	226,643	3,886,670	30,534,429	37,678,718

2010	جاري مدين	بطاقات إئتمانية	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
منتظمة	1,125,524	207,643	3,431,107	13,216,939	17,981,213
مرضية	1,366,290	10,052	8,196	14,683,262	16,067,800
تحت الملاحظة	277,407	956	239	389,836	668,438
الإجمالي	2,769,221	218,651	3,439,542	28,290,037	34,717,451

(2) أعمار القروض والسلف (متأخرة السداد وغير مخفضة القيمة)

2011	جاري مدين	بطاقات إئتمانية	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
من 1 إلى 30 يوم	24,644	3,320	17,923	1,641	47,528
من 31 إلى 90 يوم	16,313	5,779	15,653	300	38,045
من 91 إلى 180 يوم	17,847	-	-	17,072	34,919
أكثر من 180 يوم	280,327	-	-	-	280,327
الإجمالي	339,131	9,099	33,576	19,013	400,819

2010	جاري مدين	بطاقات إئتمانية	قروض شخصية	قروض تجارية	الإجمالي
من 1 إلى 30 يوم	28,885	4,041	21,294	39,947	94,167
من 31 إلى 90 يوم	9,781	5,847	25,149	56,163	96,940
من 91 إلى 180 يوم	-	-	-	28,465	28,465
أكثر من 180 يوم	296,192	-	-	32,750	328,942
الإجمالي	334,858	9,888	46,443	157,325	548,514

تتضمن القروض المتأخرة السداد لعام 2011 ما قيمته 269 مليون ريال سعودي مضمونة بالكامل بضمانات مقدمة من العملاء (2010) : 272 مليون ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

(د) فيما يلي تحليلاً بمخاطر تركيزات القروض والسلف ومخصص الخسائر حسب القطاعات الاقتصادية:

2011	عاملة	غير عاملة	مخصص خسائر	قروض وسلف، صافي
مؤسسات حكومية ومؤسسات شبه حكومية	1,067,209	-	-	1,067,209
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	1,593,928	-	-	1,593,928
زراعة وأسماك	526,752	23,170	(23,310)	526,612
تصنيع	7,613,685	64,102	(117,817)	7,559,970
مناجم وتعدين	197,076	-	-	197,076
كهرباء ومياه وغاز وخدمات صحية	1,916,952	8,251	(8,367)	1,916,836
بناء وإنشاءات	5,123,535	37,987	(115,214)	5,046,308
تجارة	10,519,870	439,105	(414,395)	10,544,580
نقل واتصالات	586,565	173	(178)	586,560
خدمات	1,380,078	105,166	(28,396)	1,456,848
قروض شخصية وبطاقات ائتمانية	4,116,107	39,879	(28,335)	4,127,651
أخرى	3,437,780	17,577	(36,865)	3,418,492
	38,079,537	735,410	(772,877)	38,042,070
مخصص خسائر المحفظة	-	-	(296,771)	(296,771)
الإجمالي	38,079,537	735,410	(1,069,648)	37,745,299

2010	عاملة	غير عاملة	مخصص خسائر	قروض وسلف، صافي
مؤسسات حكومية ومؤسسات شبه حكومية	2,369,483	-	-	2,369,483
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	1,197,190	-	-	1,197,190
زراعة وأسماك	367,049	23,231	(23,231)	367,049
تصنيع	7,827,346	119,016	(111,241)	7,835,121
مناجم وتعدين	302,274	-	-	302,274
كهرباء ومياه وغاز وخدمات صحية	1,692,207	38,144	(14,867)	1,715,484
بناء وإنشاءات	5,228,508	54,070	(52,827)	5,229,751
تجارة	7,529,166	512,973	(507,306)	7,534,833
نقل واتصالات	420,794	28	(28)	420,794
خدمات	1,818,761	96,391	(96,391)	1,818,761
قروض شخصية وبطاقات ائتمانية	3,714,525	56,783	-	3,771,308
أخرى	2,798,662	30,356	(16,644)	2,812,374
	35,265,965	930,992	(822,535)	35,374,422
مخصص خسائر المحفظة	-	-	(335,443)	(335,443)
الإجمالي	35,265,965	930,992	(1,157,978)	35,038,979

تتضمن القروض والسلف منتجات مصرفية إسلامية بقيمة 13.70 مليار ريال سعودي (2010: 13.55 مليار ريال سعودي).

هـ. الضمانات

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية ومن خلال أنشطة الإقراض بالاحتفاظ بضمانات للحد من مخاطر الائتمان. وتتضمن هذه الضمانات غالباً ودائع لأجل، تحت الطلب وأخرى نقدية، وضمانات مالية وأسهم محلية ودولية وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. ويحتفظ بالضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها مقابل المخاطر المتعلقة بها بأخذ صافي قيمتها القابلة للاسترداد. وتبلغ القيمة العادلة للضمانات التي تحتفظ بها المجموعة مقابل القروض والسلف كما في 31 ديسمبر 2011 مبلغ 7.07 مليار ريال سعودي (2010: 7.75 مليار ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

(و) القروض والسلف التي المعاد التفاوض فيها

تشتمل عمليات إعادة الهيكلة لتمديد ترتيبات السداد واعتماد خطط إدارية خارجية وتعديل أو تأخير فترة السداد. ويلى إعادة الهيكلة وضع حسابات العملاء المصنفة سابقاً كمأخرة السداد في وضعها العادي، ثم يتم إدارتها مع الحسابات المشابهة الأخرى. وقد بلغت القروض المعاد التفاوض فيها، والتي كان من الممكن أن تكون متأخرة السداد أو المخفض قيمتها، مبلغ 344 مليون ريال سعودي (2010: 740 مليون ريال سعودي).

8 - استثمار في شركة زميلة

2010	2011
20,000	20,000
-	(2,250)
20,000	17,750

الرصيد في بداية السنة
الحصة في الخسارة غير الموزعة
الرصيد في نهاية السنة

يمثل الاستثمار في شركة زميلة نسبة 20% من أسهم الشركة الوطنية للتأمين، المسجلة في بالملكة العربية السعودية، بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم 30/26 الصادر بتاريخ 16 ربيع الآخر 1430 هـ (الموافق 12 أبريل 2009). لم تقم المجموعة بتسجيل حصتها من القوائم المالية للشركة الزميلة لكونها غير جوهريّة كما في 31 ديسمبر 2011.

9 - ممتلكات ومعدات، صافي

(أ) فيما يلي تفاصيل الممتلكات والمعدات:

الأراضي والمباني	تحسينات على المباني المستأجرة	أجهزة وبرامج الحاسب	المفروشات والأثاث	السيارات	الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	الإجمالي
التكلفة:						
208,884	266,595	537,646	174,959	4,380	95,616	1,288,080
-	-	-	-	-	106,501	106,501
(34,268)	(3,000)	-	-	-	-	(37,268)
12,961	2,528	118,257	5,252	-	(138,998)	-
187,577	266,123	655,903	180,211	4,380	63,119	1,357,313

الاستهلاك/ الإطفاء المتراكم:						
54,995	209,184	408,930	116,707	3,048	-	792,864
5,458	13,740	63,271	18,916	390	-	101,775
(23,825)	(3,000)	-	-	-	-	(26,825)
36,628	219,924	472,201	135,623	3,438	-	867,814

صافي القيمة الدفترية:

150,949	46,199	183,702	44,588	942	63,119	489,499
153,889	57,411	128,716	58,252	1,332	95,616	495,216

٩(ب) الربح من بيع ممتلكات

قامت المجموعة خلال السنة باستبعاد ممتلكات والتي تعتبرها فائض لمتطلباتها. عند تاريخ الاستبعاد بلغت القيمة الدفترية للممتلكات 10.44 مليون ريال سعودي وبلغت حصيلة البيع 28.50 مليون ريال سعودي. وقد تم الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية للبيع.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

10 - هجودات أخرى

2010	2011
1,358	57
40,441	39,999
209,431	152,314
84,638	63,074
335,868	255,444
631,098	554,279
297,821	396,724
3,187	5,578
1,267,974	1,212,025

دخل عملات مستحقة مدينة:

بنوك ومؤسسات مالية أخرى
استثمارات
قروض وسلف
أخرى

إجمالي دخل العملات المستحقة المدينة

مدينون
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات (إيضاح 11)
أخرى
الإجمالي

II - المشتقات

تقوم المجموعة خلال دورة أعمالها العادية باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة ولتحوط المخاطر:

(أ) المقايضات:

وتمثل التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وبالنسبة لمقايضات أسعار العملات، تقوم الأطراف المتعاقدة عادة بتبادل دفع العملات بسعر ثابت أو متغير وبعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما مقايضات العملات، فيتم بموجبها تبادل أصل المبلغ مع مدفوعات العملات بسعر ثابت أو متغير بعملات مختلفة.

(ب) العقود الآجلة والمستقبلية:

أن العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. يتم تصميم العقود الآجلة خصيصاً لتلبية احتياجات معينة والتعامل بها خارج الأسواق المالية الموازية. أما عقود الصرف الأجنبي والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العملات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية، ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

(ج) اتفاقيات الأسعار الآجلة:

أن اتفاقيات الأسعار الآجلة هي عبارة عن عقود خاصة بأسعار العملات والمفاوض فيها بشكل فردي وتنص على أن يسد الفرق بين سعر العملة المتعاقد عليه وسعر السوق نقداً في تاريخ مستقبلي محدد وذلك عن أصل المبلغ وخلال الفترة الزمنية المتفق عليها.

(د) الخيارات:

أن الخيارات هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (حامل الخيار) لبيع أو شراء عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفاً في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المحددة.

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة لدى المجموعة بالمبيعات، وتكوين المراكز، وموازنة أسعار الصرف. تتعلق أنشطة المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق تكوين المراكز بإدارة مراكز مخاطر السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

المشتقات المقتناة لأغراض تحوط المخاطر

تتبع المجموعة نظام شامل لقياس وإدارة المخاطر والتي يتعلق جزء منها بإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العملات لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقررها مجلس الإدارة بناءً على التوجيهات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

لقد وضع مجلس الإدارة مستويات معينة لمخاطر العملات وذلك بوضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى ولراكز العملات. وتتم مراقبة مراكز العملات يومياً باستخدام إستراتيجيات تحوط المخاطر لضمان بقاء مراكز العملات ضمن الحدود المقررة. كما وضع مجلس الإدارة مستوى معين لمخاطر أسعار العملات وذلك بوضع حدود للفجوات في أسعار العملات للفتترات المقررة. يتم دورياً مراجعة الفجوات بين أسعار العملات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات وتستخدم إستراتيجيات تحوط المخاطر لتقليل الفجوة بين أسعار العملات ضمن الحدود المقررة.

وتستخدم المجموعة المشتقات كجزء من إدارة موجوداتها ومطلوباتها لأغراض تحوط المخاطر وذلك لتقليل تعرضها لمخاطر أسعار العملات والعملات. ويتم ذلك عادة من خلال تحوط مخاطر معاملات محددة.

وتستخدم المجموعة مقايضات أسعار العملات لتحوط مخاطر أسعار العملات الناتجة عن مخاطر أسعار عملات ثابتة محددة. وتستخدم المجموعة أيضاً مقايضات أسعار العملات لتحوط مخاطر التدفقات النقدية الناشئة عن بعض مخاطر العملات بأسعار متغيرة. وفي جميع هذه الحالات، يجب توثيق طبيعة تحوط المخاطر وأهدافها رسمياً، بما في ذلك تفاصيل الأدوات المحوطة بمخاطرها وأداة تحوط المخاطر، ويتم قيد هذه المعاملات على أنها تحوط مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

تحوط مخاطر التدفقات النقدية

تتعرض المجموعة للتقلب في التدفقات النقدية لأسعار العملة المستقبلية الخاصة على الموجودات والمطلوبات المقتناة لغير أغراض التجارة والتي تحمل سعر عمولة متغيرة. وتستخدم المجموعة مقايضات أسعار العملات لتحوط التدفقات النقدية لهذه المخاطر في أسعار العملات. وفيما يلي جدول زمني كما في تاريخ 31 ديسمبر 2011، يبين الفترات التي من المتوقع فيها حدوث تحوط للتدفقات النقدية، ومتى يتوقع أن تؤثر على الربح أو الخسارة:

من		2011
1 إلى 3 سنوات	خلال سنة واحدة	
4,532	3,569	تدفقات نقدية (موجودات)
(10,200)	(10,095)	تدفقات نقدية (مطلوبات)
(5,668)	(6,526)	صافي تدفقات نقدية

من		2010
1 - إلى 3 سنوات	خلال سنة واحدة	
15,944	3,297	تدفقات نقدية (موجودات)
(20,163)	(10,068)	تدفقات نقدية (مطلوبات)
(4,219)	(6,771)	صافي تدفقات نقدية

تعكس الجداول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشقة المقتناة، والمبالغ الاسمية، مع تحليلها للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق والمعدل الشهري. أن المبالغ الاسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها. وبالتالي، إن هذه المبالغ الاسمية لا تعبر عن مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

المبالغ الإسمية حسب تاريخ الاستحقاق							
الأدوات المالية المشتقة كما في 31 ديسمبر 2011	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الإسمية	خلال 3 أشهر	12 - 3 شهرًا	1 - 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات
مقتناة لأغراض المتاجرة:							
مقايضات أسعار العملات	137,526	127,685	14,448,135	828,779	1,702,446	11,455,294	461,616
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	242,776	219,398	33,029,836	19,634,079	13,377,158	18,599	-
خيارات العملات	16,240	16,255	28,259,091	5,324,446	14,436,692	8,497,953	-
اتفاقيات الأسعار الآجلة	115	-	150,000	-	150,000	-	-
خيارات أسعار العملات	67	67	219,279	-	-	219,279	-
مقتناة لتحوط مخاطر القيمة العادلة:							
مقايضات أسعار العملات	-	20,484	1,055,624	10,000	244,740	563,382	237,502
مقتناة لتحوط مخاطر التدفقات النقدية:	-	11,874	350,000	-	-	350,000	-
مقايضات أسعار العملات	-	396,724	395,763	77,511,965	25,797,304	29,911,036	21,104,507
الإجمالي							

المبالغ الإسمية حسب تاريخ الاستحقاق							
الأدوات المالية المشتقة كما في 31 ديسمبر 2010	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الإسمية	خلال 3 أشهر	12 - 3 شهرًا	1 - 5 سنوات	أكثر من خمس سنوات
مقتناة لأغراض المتاجرة:							
مقايضات أسعار العملات	149,378	148,071	19,556,467	2,228,503	3,912,721	11,946,785	1,468,458
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	116,952	101,851	37,258,805	18,721,776	17,948,645	588,384	-
خيارات العملات	22,114	21,375	6,036,749	2,047,397	1,829,295	2,160,057	-
اتفاقيات الأسعار الآجلة	105	13	600,000	-	600,000	-	-
مقتناة لتحوط مخاطر القيمة العادلة:							
مقايضات أسعار العملات	9,272	13,002	2,092,356	5,000	424,470	1,425,385	237,501
مقتناة لتحوط مخاطر التدفقات النقدية:	-	10,820	350,000	-	-	350,000	-
مقايضات أسعار العملات	-	297,821	295,132	65,894,377	23,002,676	24,715,131	16,470,611
الإجمالي							

تعكس الجداول أدناه ملخصاً بالأدوات المحوطة مخاطرها وطبيعة المخاطر المحوطة وأداة تحوط المخاطر وقيمتها العادلة:

وصف الأدوات المحوطة 2011	القيمة العادلة	التكلفة	المخاطر	أداة التحوط	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
استثمارات بعمولة متغيرة	195,654	206,250	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العملات	-	3,069
استثمارات بعمولة ثابتة	374,777	348,750	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العملات	-	5,957
أوراق مالية تابعة	254,830	350,000	التدفق النقدي	مقايضات أسعار العملات	-	11,874
قروض وسلف	480,729	475,556	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العملات	-	11,458

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

وصف الأدوات المحوطة	القيمة العادلة	القيمة العادلة	أداة التحوط	القيمة العادلة	القيمة العادلة	القيمة السلبية
استثمارات بعمولة متغيرة	185,006	206,250	مقايضات أسعار العملات	-	127	
استثمارات بعمولة ثابتة	594,660	558,750	مقايضات أسعار العملات	5,833	-	
أوراق مالية تابعة	350,027	350,000	مقايضات أسعار العملات	-	10,820	
ودائع مستلمة	122,980	120,000	مقايضات أسعار العملات	3,439	-	
قروض وسلف	918,215	893,797	مقايضات أسعار العملات	-	12,875	

إن صافي القيمة العادلة من تحوط مخاطر القيمة العادلة هي بالسالب بقيمة 20.482 مليون ريال سعودي (2010: 3,730 مليون ريال سعودي).
تم إبرام ما نسبته 69% (2010: 61%) تقريباً من القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات الخاصة بالمجموعة مع مؤسسات مالية، بينما أبرم أقل من 7% (2010: 9%) من عقود القيمة العادلة الإيجابية مع طرف واحد من الأطراف الأخرى كما في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. ويتم التعامل بالمشتقات في قطاع خزينة المجموعة.

12 - الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2011	2010	
704,347	510,649	حسابات جارية
26	358	تحت الطلب / نفس اليوم
906,718	2,346,005	ودائع سوق المال
1,611,091	2,857,012	الإجمالي

13 - ودائع العملاء

2011	2010	
24,156,021	23,764,572	الأجل
19,848,307	16,894,955	تحت الطلب
390,244	350,059	إيداع
629,865	594,033	أخرى
45,024,437	41,603,619	الإجمالي

2011	2010	
-	59,734	تتضمن الودائع لأجل:
2,063,000	534,800	(1) الودائع المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل
9,417,472	10,339,000	(2) الودائع ضمن اتفاقيات إعادة الشراء مع العملاء.
		(3) الودائع الإسلامية.

تتضمن ودائع العملاء على مبلغ قدره 498 مليون ريال سعودي (2010: 554 مليون ريال سعودي) كضمانات محتجزة لقاء التزامات غير قابلة للنقض وعلى ودائع غير خاضعة لعمولات قدرها 19.40 مليار ريال سعودي (2010: 16.86 مليار ريال سعودي) وعلى ودائع بعمولات أجنبية تفاصيلها كالآتي:

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

2010	2011	
6,957,924	4,219,645	الأجل
1,723,808	1,824,780	تحت الطلب
34,368	26,137	إدخار
21,630	65,983	أخرى
8,737,730	6,136,545	الإجمالي

14 - أوراق مالية تابعة

تتضمن الأوراق المالية التابعة سندات الدين المصدرة التالية:

مصدرة في 30 ديسمبر 2009:

أصدرت المجموعة شهادات مضاربة غير مضمونة بقيمة 725 مليون ريال سعودي عن طريق الطرح العام، تستحق عام 2019. كما أن للمجموعة الخيار، وبشرط موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي الخطية المسبقة، استرداد هذه الشهادات بقيمتها الاستردادية في نهاية عام 2014 أو في نهاية كل عام بعد ذلك حتى عام 2018 أو في حالة حدوث تغيرات معينة تؤثر على النظام الضريبي والمعالجة الخاصة برأس المال النظامي لهذه الشهادات.

مصدرة في 29 ديسمبر 2008:

أصدرت المجموعة شهادات مضاربة غير مضمونة بقيمة 775 مليون ريال سعودي تستحق عام 2018. كما أن للمجموعة الخيار، وبشرط موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي الخطية المسبقة، استرداد هذه الشهادات بقيمتها الاستردادية بنهاية عام 2013 أو في نهاية كل عام بعد ذلك حتى عام 2017، أو في حالة حدوث تغيرات معينة تؤثر على النظام الضريبي والمعالجة الخاصة برأس المال النظامي لهذه الشهادات. لم تتعرض المجموعة لأي تعثر في سداد أصل القروض أو العمولات المتعلقة بها أو أي مخالفات أخرى فيها تتعلق بالوفاء بهذه الالتزامات خلال عام 2011 أو 2010.

15 - مطلوبات أخرى

2010	2011	
828	230	مصاريف عمولات خاصة مستحقة دائنة:
65,408	76,519	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
234	116	ودائع العملاء
119,255	83,863	أوراق مالية تابعة
		أخرى
185,725	160,728	إجمالي مصاريف العمولات الخاصة المستحقة الدائنة
673,928	1,064,521	مصاريف مستحقة وضمم دائنة
295,132	395,763	القيمة العادلة السلبية للمشتقات (إيضاح 11)
380,041	383,890	أخرى
1,534,826	2,004,902	الإجمالي

16 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 330.75 مليون سهم (2010: 330.75 مليون سهم) قيمة كل سهم 10 ريال سعودي (2010: 10 ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

إن ملكية رأس مال البنك موزعة على النحو التالي:

2010	2011	النسبة	
1,984,500	1,984,500	%60	مساهمون سعوديون
1,323,000	1,323,000	%40	أي بي أن - امرو بنك إن. في. (هولندا)
3,307,500	3,307,500	%100	الإجمالي

وافق مجلس الإدارة في 15 نوفمبر 2011، على تحويل مبلغ 661.5 مليون ريال سعودي (2010: لا شيء) إلى الاحتياطي وذلك للنية في زيادة رأس مال البنك من خلال منحة أسهم بقدر واحد لكل خمسة أسهم خاضعة للموافقة النهائية في اجتماع الجمعية لعومية غير الاعتيادية .

17 - احتياطي نظامي

بمقتضى نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل ما لا يقل عن 25% من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي حتى يساوي هذا الاحتياطي رأس مال البنك المدفوع. وعليه، تم تحويل مبلغ وقدره 258 مليون ريال سعودي (2010: 21.5 مليون ريال سعودي) من صافي الدخل. إن هذا الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع.

18 - احتياطات أخرى

2011	الاستثمارات المتاحة للبيع	تحوط مخاطر التدفقات النقدية	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	(19,096)	(10,820)	(29,916)
صافي التغير في القيمة العادلة المحوّل إلى قائمة الدخل الموحدة	3,395	(1,054)	2,341
	7,335	-	7,335
الرصيد في نهاية السنة	(8,366)	(11,874)	(20,240)

2010	الاستثمارات المتاحة للبيع	تحوط مخاطر التدفقات النقدية	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	(7,185)	16,180	8,995
صافي التغير في القيمة العادلة المحوّل إلى قائمة الدخل الموحدة	(14,305)	(29,391)	(43,696)
	2,394	2,391	4,785
الرصيد في نهاية السنة	(19,096)	(10,820)	(29,916)

19 - التعهدات والالتزامات المحتملة

أ (الدعاوى القضائية)

كما في 31 ديسمبر 2011 و 2010، كانت هناك دعاوى قضائية ذات طبيعة اعتيادية مقامة ضد المجموعة. تم تجنب مخصص بقيمة 16.3 مليون ريال سعودي خلال السنة (2010: لا شيء)، وذلك بناءً على الرأي المهني للمستشارين القانونيين الذي يشير إلى أنه من المتوقع تكبد خسائر جوهريّة نتيجة هذه الدعاوى.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

ب) الالتزامات الرأسمالية

كما في 31 ديسمبر 2011، بلغت الالتزامات الرأسمالية للمجموعة 20.8 مليون ريال سعودي (2010: 9.38 مليون ريال سعودي) تتعلق بالتحسينات على المباني المستأجرة وشراء معدات.

ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من هذه الأدوات هو ضمان توفير التمويل للعملاء عند الطلب.

إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة، والتي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل المجموعة بالسداد في حالة عدم تمكن العملاء من الوفاء بالتزاماتهم تجاه الأطراف الثالثة، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها القروض والسلف. إن المتطلبات النقدية الخاصة بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة تعتبر أقل بكثير من مبلغ التعهدات لأن المجموعة عادة لا تتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية.

إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المجموعة نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال كحدود معينة وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادة بالبضاعة التي تخصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات المجموعة لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. وتتوقع المجموعة أن يتم تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلف و ضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان، فمن المحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع أن يكون أقل بكثير من إجمالي الالتزام غير المستخدم لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو انتهائها بدون تقديم التمويل المطلوب.

ا) فيما يلي تحليلاً بالاستحقاقات لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة للمجموعة:

2011	خلال 3 أشهر	3 - 12 شهر	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	1,999,727	2,275,118	225,653	-	4,500,498
خطابات ضمان	1,231,289	5,906,102	5,743,038	40,721	12,921,150
قبولات	1,916,926	344,179	17,023	1,509	2,279,637
التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	7,172	27,708	109,292	161,132	305,304
الإجمالي	5,155,114	8,553,107	6,095,006	203,362	20,006,589

2010	خلال 3 أشهر	3 - 12 شهر	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	592,385	2,138,415	694,545	58,281	3,483,626
خطابات ضمان	1,138,014	886,819	7,697,983	1,988,188	11,711,004
قبولات	998,082	1,037,340	52,349	245	2,088,016
التزامات غير قابلة للنقض لمنح الائتمان	6,500	81,902	38,621	55,406	182,429
الإجمالي	2,734,981	4,144,476	8,483,498	2,102,120	17,465,075

إن الجزء غير المستخدم من الالتزامات القائمة كما في 31 ديسمبر 2011 والذي يمكن نقضه من جهة واحدة في أي وقت من قبل البنك مبلغ 305.3 مليون ريال سعودي (2010: 182.4 مليون ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

(2) فيما يلي تحليلاً للتعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى:

2010	2011	
73,535	34,266	مؤسسات حكومية وشبه حكومية
14,491,471	17,173,196	شركات
2,730,892	2,517,146	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
169,177	281,981	أخرى
17,465,075	20,006,589	الإجمالي

(د) الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود إيجار تشغيلية غير قابلة للإلغاء، التي أبرمتها المجموعة كمستأجر:

2010	2011	
44,338	46,522	أقل من سنة
116,470	104,251	من سنة إلى خمس سنوات
63,805	55,725	أكثر من خمس سنوات
224,613	206,498	الإجمالي

20 - دخل ومصاريف العمولات الخاصة

2010	2011	
		دخل العمولات الخاصة
		إستثمارات :
24,772	15,364	استثمارات متاحة للبيع
6,529	5,200	استثمارات مقتناة حتى تاريخ الإستحقاق
163,761	155,708	استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة
195,062	176,272	
38,756	19,227	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,391,179	1,371,006	قروض وسلف
1,624,997	1,566,505	الإجمالي

2010	2011	
		مصاريف العمولات الخاصة
24,634	6,439	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
46,667	41,938	أوراق مالية تابعة
266,365	228,533	ودائع العملاء
337,666	276,910	الإجمالي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

21 - دخل الأتعاب والعمولات، صافي

2010	2011	
		دخل الأتعاب والعمولات:
48,666	51,846	وساطة الأسهم وإدارة الصناديق، صافي
168,272	181,075	عمليات التمويل التجارية
126,838	179,889	تمويل الشركات والخدمات الاستشارية
68,341	74,136	بطاقات ائتمان
88,336	89,827	عمليات بنكية أخرى
500,453	576,773	إجمالي دخل الأتعاب والعمولات
		مصاريف الأتعاب:
		بطاقات ائتمان
39,891	48,024	عمليات بنكية أخرى
5,735	9,546	إجمالي مصاريف الأتعاب
45,626	57,570	دخل الأتعاب والعمولات، صافي
454,827	519,203	

22 - دخل الأدوات المالية المقتناة ليدير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل، صافي

2010	2011	
		التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المقتناة ليدير التغير
1,250	-	في قيمتها العادلة في قائمة الدخل
		دخل العمولات الخاصة من الاستثمارات المقتناة ليدير التغير
4,139	5,040	في قيمتها العادلة في قائمة الدخل، صافي
5,389	5,040	الإجمالي

23 - دخل المتاجرة، صافي

2010	2011	
50,064	52,162	تحويل عملات أجنبية، صافي
14,815	2,219	استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة
21,318	21,649	مشتقات
86,197	76,030	الإجمالي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

24 - الأرباح من الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي

فيما يلي تفاصيل التعويضات المدفوعة لفئات موظفي المجموعة المختلفة خلال السنة:

2010	2011	
32,667	-	استثمارات متاحة للبيع
(1,673)	-	استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق
-	5,852	استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة
30,994	5,852	الإجمالي

25 - رواتب و مصاريف الموظفين

يلخص الجدول التالي فئات موظفي المجموعة وفقاً للوائح الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يخص التعويضات ويتضمن إجمالي مبالغ التعويضات الثابتة والمتغيرة المدفوعة إلى الموظفين بالإضافة إلى طريقة الدفع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011.

تعويضات متغيرة في 2011					
فئات الموظفين	عدد الموظفين	تعويضات ثابتة	مدفوعة نقداً	أسهم مستحقة	الإجمالي
الموظفون التنفيذيون الرئيسيين الذين يتطلب تعيينهم عدم الممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي	14	18,342	4,643	2,421	25,406
الموظفون المتعلقون بمهام إدارة الرقابة والمخاطر	68	17,485	1,953	913	20,351
الموظفون المتعلقون في نشاطات تحمل المخاطر	401	87,193	9,171	4,435	100,799
الموظفون الآخرون	1,122	180,185	15,138	8,555	203,878
الإجمالي	1,605	303,205	30,905	16,324	350,434
تعويضات متغيرة مستحقة خلال السنة		33,000			
مصاريف الموظفون الآخرون المدفوعة خلال السنة		88,008			
مصاريف الموظفون الآخرون المستحقة خلال السنة		16,219			
إجمالي رواتب ومصاريف الموظفين		440,432			

الموظفون التنفيذيون الرئيسيون الذين يتطلب تعيينهم عدم الممانعة من مؤسسة النقد العربي السعودي

تشتمل هذه الفئة على أعضاء الإدارة الرئيسيين والذين لديهم المسؤولية والتفويض لإعداد الاستراتيجيات والتوجيه والتحكم بنشاطات المجموعة. وتتضمن هذه الفئة العضو المنتدب وبعض المدراء التابعين له مباشرة.

الموظفون المتعلقون بمهام إدارة الرقابة والمخاطر

تشير هذه الفئة إلى الموظفين العاملين في الإدارات غير الخاضعة لأنشطة تحمل المخاطر حيث أنهم متعلقين بمهام المراجعة والتحكم ومنهم على سبيل المثال إدارة المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة التدقيق الداخلي وإدارة العمليات والإدارة المالية. وتعتبر هذه المهام مستقلة بشكل تام عن وحدات تحمل المخاطر.

الموظفون المتعلقون في نشاطات تحمل المخاطر

تشتمل هذه الفئة على الموظفين القائمين بوحدة إدارة الأعمال (مجموعة مصرفية الشركات ومجموعة مصرفية الأفراد وإدارة الخزينة وشركة السعودي الهولندي المالية، والذين لديهم مسؤولية تنفيذ وتطبيق استراتيجية المجموعة نيابة عنها، على سبيل المثال الموظفون المتعلقون في التوصية بحدود الائتمان وتسعير القروض وأخذ وتنفيذ عروض الأعمال ونشاطات عمليات إدارة الخزينة وخدمات إدارة الاستثمار والوساطة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

الموظفون الآخرون

تشمل هذه الفئة جميع الموظفين الآخرين في المجموعة باستثناء المذكورين أعلاه.

سياسة التعويضات للمجموعة:

إن الهدف من هذه السياسة هو إنشاء وتطبيق سياسات وإجراءات التعويضات التي تدعم إيصال إستراتيجية وثقافة المجموعة ولتعكس إدارة المخاطر الحذرة والالتزام بأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي.

وتهدف سياسة التعويضات للمجموعة لكافأة أداء ضبط المخاطر والسلوك اللائق المتماشي مع القيم المشتركة للمجموعة. وفي هذا السياق، يتم ضبط مخاطر قياس الأداء ومراجعتها من قبل إدارة مخاطر مستقلة. بالإضافة إلى مراجعة سياسة التعويضات من قبل إدارة المخاطر لضمان ضبط المكافآت بنفس مستوى المخاطر المتكبرة.

ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ضمان التطبيق الفعال لسياسة التعويضات. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت "اللجنة" - والتي تتضمن ثلاثة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين - بإفادة المجلس. وتستلم هذه اللجنة التقارير والتوصيات من الإدارة التنفيذية بمساعدة إدارة الموارد البشرية. وتقوم اللجنة بالمراجعة والموافقة على جميع قرارات التعويضات المتعلقة بجميع الموظفين.

ولن يكون لرؤساء وحدات إدارة الأعمال ووظائف التحكم والتي يتم مراقبتها من قبل إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام وإدارة المخاطر ومخاطر الائتمان، أي مدخلات لقرارات تعويضات الموظفين في وظائف التحكم. ويتم تحديد توصيات التعويضات بناءً على مفهوم واضح للقيمة الإجمالية للمكافأة وأن القرارات تأخذ بالاعتبار التوازن بين المنافسة الخارجية والإمكانية مع التركيز على بناء ترتيبات تعويضات تقوم على أساس الحافز والأداء.

لم يتم إدراج أرقام مقارنة وفقاً لتعميم مؤسسة النقد العربي والذي يتطلب الإفصاح عن المعلومات المذكورة أعلاه للفترة الحالية والسنوات المالية القادمة.

26 - ربحية السهم

تم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة للسنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2011 و 2010 وذلك بتقسيم صافي دخل السنة الخاص بالمساهمين على 330.750 مليون سهم.

27 - أنصبة الأرباح والزكاة وضريبة الدخل

قام مجلس الإدارة بأقتراح توزيع أنصبة أرباح نهائية بأجمالي قدره 377.1 مليون ريال سعودي عن سنة 2011 (2010:لاشيء)، سيتم دفع توزيعات أنصبة الأرباح إلى المساهمين السعوديين و المساهمين غير السعوديين بعد استقطاع الزكاة وضريبة الدخل كما يلي:

المساهمين السعوديين:

بلغت الزكاة المقدرة للمساهمين السعوديين للسنة 94 مليون ريال سعودي (2010: 15 مليون ريال سعودي) وسوف تستقطع من حصتهم من توزيعات أنصبة الأرباح في المستقبل. سوف يتم استقطاع مبلغ 27 مليون ريال سعودي عن الزكاة المدفوعة في السنوات السابقة من توزيعات أنصبة الأرباح المقترحة خلال السنة والتي سينتج عنها صافي توزيعات أنصبة أرباح مبلغ 1 ريال سعودي لكل سهم.

المساهمين غير السعوديين:

بلغت ضريبة الدخل المقدرة على المساهمين غير السعوديين عن حصصهم في أرباح السنة الحالية 75 مليون ريال سعودي (2010: 62 مليون ريال سعودي) وسيتم استقطاع ضريبة الدخل المدفوعة في السنوات السابقة بمبلغ 66.2 مليون ريال سعودي وضريبة الدخل المعجلة المدفوعة خلال السنة بمبلغ 50 مليون ريال سعودي والمتضمنة في التزام ضريبة الدخل للسنة الحالية من توزيعات أنصبة الأرباح المقترحة والتي سينتج عنها صافي توزيعات أنصبة أرباح موزعة مبلغ 0.26 ريال سعودي لكل سهم.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

قام البنك بتقديم إقرارات الزكاة و ضريبة الدخل للسنوات إلى والمتضمنة السنة المالية 2010 إلى مصلحة الزكاة وضريبة الدخل ("المصلحة"). خلال سنة 2011، قام البنك بالحصول على الربط الزكوي والضريبي من المصلحة للسنوات من 2004 إلى 2006 وجزء من الربط لسنة 2010 والتي تتطلب التزامات زكوية وضريبة إضافية.

قام البنك بشكل رسمي بالاعتراض على هذه الربوطات وبانتظار الرد من قبل المصلحة. تعتقد الإدارة أن النتائج الرد من قبل المصلحة. تعتقد الإدارة أن النتائج النهائية لهذه الخطوات التي اتخذها البنك وحده وبالتزامن مع البنوك الأخرى في المملكة العربية السعودية ذات ربوطات مشابهة من المصلحة لا يمكن تحديدها بشكل موثوق به حالياً وبناءً عليه لم يتم البنك بتكوين أي مخصصات على الالتزامات الزكوية والضريبة الإضافية المقيمة.

28 - النقدية وشبه النقدية

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي:

2010	2011	
2,771,473	3,710,275	نقد في الصندوق وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فيما عدا الودائع النظامية (إيضاح 4)
308,131		أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء
	612,866	الإجمالي
3,079,604	4,323,141	

29 - القطاعات التشغيلية

يتم إجراء أعمال المجموعة في المملكة العربية السعودية. يتم تحديد القطاعات التشغيلية وفقاً للتقارير الداخلية عن مكونات المجموعة والتي تتم مراجعتها باستمرار من قبل مسؤول صنع القرار من أجل تخصيص الموارد لتقييم الأداء. وتتم المعاملات بين القطاعات المختلفة وفقاً للأحكام والشروط التجارية العادية، ويتم عادة إعادة توزيع التمويل بين هذه القطاعات مما ينتج عنه تحويلات تكاليف تمويل بينها. كما يتم إدراج العملات بين القطاعات على أساس سعر موحد يمثل تقريباً هامش تكلفة التمويل. تتألف المجموعة من قطاعات الأعمال التالية:

قطاع الشركات

يقوم قطاع الشركات بتقديم سلسلة متكاملة من المنتجات والخدمات لعملائه من الشركات والمؤسسات. حيث يقوم بقبول ودائع العملاء وتقديم التمويل الذي يشتمل على القروض لأجل والحسابات الجارية المدينة والقروض المشتركة وخدمات التمويل التجاري ومنتجات الخزينة والمشتقات وتحويل العملات الأجنبية. كما تشتمل الخدمات المقدمة للعملاء على الخدمات المصرفية من خلال شبكة الإنترنت وخدمات المعاملات العالمية، خدمة مركزية تقوم بإدارة حوالات العملاء الإلكترونية وغيرها.

قطاع الأفراد

يعمل قطاع الأفراد من خلال شبكة الفروع المحلية وماكينات الصرف الآلي مدعمة بخدمات الهاتف البنكي على مدى 24 ساعة. تقوم المجموعة بقبول ودائع العملاء على شكل حسابات إيداع وودائع متنوعة، وتقديم منتجات وخدمات مصرفية للأفراد تشتمل على القروض الشخصية، الحسابات الجارية المدينة، والبطاقات الائتمانية. للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

قطاع الخزينة

يتعامل قطاع الخزينة بشكل أساسي مع سوق المال وتحويل العملات الأجنبية وتقديم الخدمات التجارية المرتبطة بنسب الفائدة وكذلك المشتقات لعملائه من الشركات والمؤسسات ولحساب المجموعة نفسها. كما أن هذا القطاع مسؤول عن تمويل عمليات المجموعة والحفاظ على السيولة الكافية على مستوى البنك وإدارة المحفظة الاستثمارية للمجموعة وقائمة المركز المالي الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

قطاع خدمات الاستثمار والوساطة

يقوم قطاع خدمات الاستثمار والوساطة بتوفير خدمات التعامل والإدارة والترتيب وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

فيما يلي المعلومات المتعلقة بنتائج كل قطاع. يتم قياس أداء القطاع بناءً على أرباح القطاع والمتضمنة في تقارير الإدارة الداخلية والمراجعة من قبل الإدارة. تستخدم أرباح القطاع في قياس أدائه حيث تعتقد الإدارة أن هذه المعلومات هي الأكثر صلة في تقييم نتائج بعض القطاعات والمتعلقة بمنشآت أخرى عاملة خلال هذه القطاعات الصناعية.

(أ) فيما يلي تحليلاً لموجودات البنك والإيرادات والنتائج وفق القطاعات التشغيلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011:

2011	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	33,515,015	5,300,741	18,254,874	478,122	57,548,752
إجمالي المطلوبات	20,868,824	17,127,477	12,119,798	24,331	50,140,430
دخل العمولات الخاصة، صافي	724,471	384,171	179,144	1,809	1,289,595
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	361,458	81,464	16,777	59,504	519,203
دخل المتاجرة، صافي	353	3,392	72,285	-	76,030
إجمالي دخل العمليات	1,194,876	539,442	209,615	61,313	2,005,246
مخصص خسائر الائتمان، صافي	112,021	48,755	-	-	160,776
مخصص خسائر الاستثمارات	-	-	10,000	-	10,000
استهلاك وإطفاء	25,329	69,815	6,631	-	101,775
إجمالي مصاريف العمليات	373,953	436,613	128,333	50,233	989,132
صافي دخل العمليات للسنة	820,923	102,829	81,282	11,080	1,016,114

2010	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	30,817,161	4,886,038	17,697,086	482,128	53,882,413
إجمالي المطلوبات	21,332,976	14,713,923	11,429,147	19,411	47,495,457
دخل العمولات الخاصة، صافي	711,453	366,212	207,388	2,278	1,287,331
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	324,143	57,290	13,908	59,486	454,827
دخل المتاجرة، صافي	3,064	12,461	70,672	-	86,197
إجمالي دخل العمليات	1,125,257	461,769	305,293	61,764	1,954,083
مخصص خسائر الائتمان، صافي	337,068	51,658	-	-	388,726
مخصص خسائر الاستثمارات	-	-	9,200	-	9,200
استهلاك وإطفاء	24,585	67,346	292	-	92,223
إجمالي مصاريف العمليات	580,264	383,885	149,561	56,422	1,170,132
صافي دخل العمليات للسنة	544,993	77,884	155,732	5,342	783,951

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

(ب) فيما يلي تحليلاً لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة لكل قطاع من قطاعات الأعمال:

2011	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الخزينة	الإجمالي
موجودات المركز المالي	33,393,194	4,964,957	11,520,300	49,878,451
التعهدات والالتزامات المحتملة	10,748,738	-	-	10,748,738
المشتقات	-	-	1,938,701	1,938,701

2010	قطاع الشركات	قطاع الأفراد	قطاع الخزينة	الإجمالي
موجودات المركز المالي	30,685,145	4,524,406	11,909,974	47,119,525
التعهدات والالتزامات المحتملة	9,412,941	-	-	9,412,941
المشتقات	-	-	1,092,802	1,092,802

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية للموجودات باستثناء نقد في الصندوق وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والممتلكات والمعدات والموجودات الأخرى. إن مخاطر الائتمان تتضمن أيضاً قيمة الائتمان للتعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات.

30 - مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان أساساً من أنشطة الإقراض والتي ينتج عنها القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية. ويوجد هنالك أيضاً مخاطر ائتمانية للأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي الموحدة مثل التزامات القروض. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان وذلك بمراقبتها، ووضع حدوداً للمعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الملائمة الائتمانية لهذه الأطراف بصورة مستمرة.

وإضافة إلى مراقبة حدود الائتمان، تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطتها التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسية والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة والحد كذلك من فترات التعرض للمخاطر. كما قد تقوم الإدارة في حالات معينة بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح الأطراف الأخرى المحددة لتقليل مخاطر الائتمان. وتمثل مخاطر ائتمان المجموعة بالمشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا فشلت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها. وللتحكم في مستوى مخاطر الائتمان التي تتحملها المجموعة، تقيم الإدارة الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب التي تتبعها في أنشطة الإقراض.

وينتج التركيز في مخاطر الائتمان عند مزاوله عدد من الأطراف الأخرى لنشاطات مماثلة أو ممارسة أعمالهم في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لهم نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر على مقدرتهم في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى.

ويشير التركيز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نتيجة التطورات التي قد تطرأ بصناعة ما أو على منطقة جغرافية معينة.

وتقوم الإدارة بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنويع أنشطة الإقراض لضمان عدم التركيز المفرط في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة. كما تقوم أيضاً بأخذ الضمانات حسب ما هو ملائم، كما تسعى أيضاً إلى الحصول على ضمانات إضافية من الطرف الآخر بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على انخفاض قيمة القروض والسلف ذات العلاقة.

وتراقب الإدارة بانتظام القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية طبقاً للاتفاقيات المبرمة إذا تطلب الأمر. وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لكافة مخصص خسائر الانخفاض في القيمة. وتراجع الإدارة بانتظام سياسات إدارة المخاطر والأنظمة لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق و أفضل الممارسات الائتمانية.

وتمثل سندات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، بشكل أساسي، مخاطر ديون سيادية. ويتم تحليل الاستثمارات حسب الطرف الآخر في الإيضاح (6). ولزيادة من التفاصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح (7). كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات والتعهدات والالتزامات المحتملة في الإيضاح (11) والإيضاح (19)، على التوالي. وتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر التعرضات الائتمانية القصوى للمجموعة حسب القطاعات التشغيلية في الإيضاح (29).

يعكس الجدول أدناه مخاطر الائتمان القصوى بالنسبة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2011 و 2010 دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات حصلت عليها المجموعة أو تحسن في التصنيف الائتماني:

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

2010	2011	
308,881	612,866	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
11,771,665	11,520,286	استثمارات، صافي
35,038,979	37,745,299	قروض وسلف، صافي
1,092,802	1,938,701	مشتقات
9,412,941	10,748,738	التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان
57,625,268	62,565,890	الإجمالي

تستخدم المجموعة نظام تصنيف ائتماني وذلك للمساعدة في إدارة جودة مخاطر الائتمان لحفظه الإقراض. وبالإضافة إلى الفئات الثلاثة المذكورة في إيضاح (7)، لدى الإدارة درجات تصنيف أخرى تميز بين المحافظ العاملة والمنخفضة قيمتها وتضع مخصصات للمحفظة وخاصة على التوالي. وتقوم الإدارة بتصنيف وتحديد درجة كل جهة من الجهات المقترضة بناءً على أهداف ومعايير محددة مثل نشاط الجهة المقترضة والتدفقات النقدية، وهيكل رأس المال، والضمانات، وجودة الإدارة وصفات المقترض. وتقوم أيضاً بإجراء فحص تصنيف الجودة لكافة الجهات المقترضة الحالية ويتم مراجعة نتائج ذلك الفحص من قبل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر.

31 - التركيز الجغرافي

فيما يلي التوزيع الجغرافي لمخاطر ائتمان المجموعة:

2011	المملكة العربية السعودية	الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات						
نقد في الصندوق وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	5,968,777	-	-	-	-	5,968,777
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,165	31,842	96,622	477,621	5,616	612,866
استثمارات، صافي	9,460,128	1,459,833	123,178	-	459,397	11,502,536
قروض وسلف، صافي	37,297,073	448,226	-	-	-	37,745,299
الإجمالي	52,727,143	1,939,901	219,800	477,621	465,013	55,829,478
التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان						
مخاطر الائتمان القصوى (يتم عرضها بالقيمة الائتمانية المعادلة)	17,865,743	337,748	468,036	74,329	1,260,733	20,006,589
التعهدات والالتزامات المحتملة	9,108,276	245,424	269,984	35,935	1,089,119	10,748,738
المشتقات	894,507	90,557	128,745	17,216	807,676	1,938,701

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

2010	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي والآخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات						
نقد في الصندوق وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4,999,698	-	-	-	-	4,999,698
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	153,175	25,158	78,992	4,966	46,590	308,881
استثمارات، صافي	9,794,242	1,330,981	170,662	-	455,780	11,751,665
قروض وسلف، صافي	35,038,590	-	389	-	-	35,038,979
الإجمالي	49,985,705	1,356,139	250,043	4,966	502,370	52,099,223
التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان	15,267,818	270,262	1,015,095	74,992	836,908	17,465,075
مخاطر الائتمان القصوى (يتم عرضها بالقيمة الائتمانية المعادلة)						
التعهدات والالتزامات المحتملة المشتقات	7,833,256	197,807	722,450	37,522	621,906	9,412,941
	520,068	114,071	422,568	33,052	3,043	1,092,802

إن المبالغ المعادلة للائتمان تعكس المبالغ الناتجة عن تحويل تعهدات والتزامات المجموعة المحتملة إلى مخاطر الائتمان التي تحملها القروض باستخدام معدلات تحويل ائتمانية محددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. إن الغرض من استخدام معدلات التحويل الائتمانية هو لتحديد مخاطر الائتمان المحتملة نتيجة قيام المجموعة بتنفيذ تعهداتها. وإن جميع القروض والسلف المنخفضة القيمة ومخصصات مخاطر الائتمان داخل المملكة العربية السعودية.

32 - مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في متغيرات السوق مثل أسعار العملات وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وتصنف الإدارة تعرضها لمخاطر السوق إما إلى مخاطر متاجرة أو مخاطر لغير أغراض المتاجرة أو مخاطر دفتر الأعمال البنكية.

إن مخاطر محفظة المتاجرة يتم إدارتها ومراقبتها باستخدام منهج "القيمة المعرضة للمخاطر - (VaR)". أما مخاطر المحفظة لغير أغراض المتاجرة فيتم إدارتها ومراقبتها باستخدام مزيج من القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) واختبار التحمل وتحليل الحساسية.

أ- مخاطر السوق - محفظة المتاجرة

وضع مجلس الإدارة حدوداً لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة مخاطر محفظة المتاجرة. ولكي تتم إدارة مخاطر السوق في محفظة المتاجرة، تطبق الإدارة يومياً منهج القيمة المعرضة للمخاطر VaR لتقييم أوضاع مخاطر السوق وأيضا لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة استنادا إلى مجموعة افتراضات وتغيرات في ظروف السوق.

إن منهج القيمة المعرضة للمخاطر VaR يقدر احتمال التغير السلبي في القيمة السوقية للمحفظة عند مستوى ثقة محدد وعلى مدار فترة زمنية معينة. وتستخدم المجموعة طرق افتراضية لتقييم التغيرات المحتملة في القيمة السوقية للمحفظة التجارية بناء على معلومات تاريخية. وعادة يتم تصميم منهج القيمة المعرضة للمخاطر VaR لقياس مخاطر السوق في الأحوال الاعتيادية للسوق، ولذلك فإن استخدام منهج القيمة المعرضة للمخاطر VaR له محدودية لأنه يعتمد على الارتباطات التاريخية المتبادلة والتقلبات في أسعار السوق ويفترض أن التحركات المستقبلية ستنبع التوزيعات الإحصائية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

كما أن قياس القيمة المعرضة للمخاطر VaR الذي تستخدمه الإدارة مبني على أساس تقديرات باستخدام مستوى ثقة بنسبة 99% من الخسائر المحتملة والتي لا يتوقع تجاوزها إذا استقرت أوضاع السوق الحالية دون تغير لمدة يوم واحد. ويعني استخدام مستوى الثقة عند 99% بأن زيادة الخسائر عن القيمة المعرضة للمخاطر VaR على مدى يوم واحد لن تحدث أكثر من مرة واحدة كل مائة يوم بالمتوسط.

وتمثل القيمة المعرضة للمخاطر VaR مخاطر المحفظة في نهاية يوم العمل ولا تحتسب أي خسائر ممكن أن تحدث خارج نطاق مستوى الثقة المحدد. ومن الممكن أن تختلف النتائج الفعلية للمتاجرة من تلك المحتملة باستخدام القيمة المعرضة للمخاطر VaR، وبصفة خاصة، فإن احتساب القيمة المعرضة للمخاطر VaR لا تقدم مؤشراً ذا معنى عن الأرباح أو الخسائر خلال أوضاع السوق ذات الأحوال غير الاعتيادية.

وللتغلب على محدودية منهج "القيمة المعرضة للمخاطر VaR" المذكورة أعلاه، تقوم الإدارة بالحفاظ على إطار من الحدود غير النموجية والتي تظهر الخسائر المحتملة عن تغيير في أحد عوامل السوق ولا تقوم بأي افتراضات حول سلوكيات عوامل السوق. وعلاوة على ذلك، تقوم الإدارة باستخدام حدود وقف الخسائر على أوضاع مخاطر السوق وتقوم باختبارات تحمل للمحفظة لمحاكاة الظروف التي تحدت خارج فترات الثقة الاعتيادية. ويتم الإبلاغ عن الخسائر المحتملة التي تحدث تحت ظروف اختبارات التحمل بانتظام للجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) لمراجعتها.

يوضح الجدول أدناه معلومات مرتبطة بالقيمة المعرضة للمخاطر - VaR للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2011. إن إجمالي القيمة المعرضة للمخاطر VaR تأخذ في الاعتبار العلاقة بين بنود الموجودات وعليه فهي ليست إجمالي القيمة المعرضة إلى المخاطر.

2011 (VaR)	مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية	مخاطر أسعار العمولات الخاصة	تحويل العملات الأجنبية الآجلة	إجمالي المخاطر
القيمة المعرضة للمخاطر كما في 31 ديسمبر	58	176	12	246
متوسط القيمة المعرضة لمخاطر للسنة	163	174	19	356
أقصى قيمة معرضة لمخاطر	1,022	589	160	1,771
أدنى قيمة معرضة لمخاطر	11	68	5	84

2010 (VaR)	مخاطر أسعار تحويل العملات الأجنبية	مخاطر أسعار العمولات الخاصة	تحويل العملات الأجنبية الآجلة	إجمالي المخاطر
القيمة المعرضة للمخاطر كما في 31 ديسمبر	242	97	146	485
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر للسنة	381	695	40	1,116
أقصى قيمة معرضة لمخاطر	1,072	1,881	1,845	4,798
أدنى قيمة معرضة لمخاطر	38	78	56	172

ب - مخاطر السوق لغير أغراض المتاجرة

تنشأ مخاطر السوق لغير أغراض المتاجرة أو مراكز الأعمال البنكية بصفة رئيسية من أسعار العمولات والتعرض إلى مخاطر أسعار الصرف الأجنبي والتغيرات في أسعار الأسهم.

أ) مخاطر أسعار العمولات

تحدث مخاطر أسعار العمولات من إمكانية التغير في أسعار العمولات الذي قد يؤثر إما على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية. وقد أقر مجلس الإدارة حدوداً لفجوات أسعار الفائدة لفترات محددة. وتراقب الإدارة المراكز يومياً وتستخدم استراتيجيات تحوط بغرض التأكد من الاحتفاظ بالمراكز ضمن حدود الفجوات المقررة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

ويبين الجدول أدناه مدى الحساسية للتغيرات في أسعار العملات المعقولة المحتملة مع الإبقاء على المتغيرات الأخرى ثابتة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين للمجموعة. وتمثل حساسية الدخل مدى تأثير التغيرات المفترضة لأسعار العملات على صافي دخل العملات لسنة واحدة بناء على الأسعار المتغيرة للموجودات والمطلوبات المالية المكتتاة لغير أغراض المتاجرة كما في نهاية السنة متضمنة تأثير أدوات التحوط. ويتم احتساب حساسية حقوق المساهمين بإعادة تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع ذات السعر الثابت متضمنة تأثير أي تحوطات كما في نهاية السنة لنتائج التغيرات المفترضة في أسعار العملات. ويتم تحليل حساسية حقوق المساهمين حسب استحقاق الموجودات أو المقايضات.

يتم مراقبة التعرض للمخاطر في دفتر الأعمال البنكية وتحليلها بتركز العملات والحساسية المتعلقة بها كما هو موضح أدناه بملايين الريالات السعودية:

2011						
العملة	الزيادة/(النقص) بالنقاط	حساسية إيرادات العملوات الخاصة	حساسية حقوق المساهمين			
			6 أشهر أو أقل	6 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
دولار أمريكي	25 (25)	(70) 70	-	-	-	-
يورو	25 (25)	(20) 20	-	-	-	-
ريال سعودي	25 (25)	569 (569)	(7) 7	(15) 15	(496) 496	-
أخرى	25 (25)	13 (13)	-	-	-	-

2010						
العملة	الزيادة/(النقص) بالنقاط	حساسية إيرادات العملوات الخاصة	حساسية حقوق المساهمين			
			6 أشهر أو أقل	6 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
دولار أمريكي	25 (25)	(21) 21	(58) 58	(116) 116	(237) 237	-
يورو	25 (25)	(13) 13	-	-	-	-
ريال سعودي	25 (25)	659 (659)	(365) 365	(71) 71	(833) 833	(2,514) 2,514
أخرى	25 (25)	6 (6)	-	-	-	-

و تتم إدارة التعرض للمخاطر المختلفة المتعلقة بالتقلبات في أسعار العملات السائدة في السوق على المركز المالي والتدفقات النقدية للمجموعة.

ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لعدم التطابق في إعادة تسعير أسعار العملات الممكن تنفيذها، حيث تتم مراقبتها بشكل يومي من قبل إدارة الخزينة بالمجموعة. وتتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العملات نتيجة عدم تطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج قائمة المركز المالي الموحدة التي تستحق أو التي يتم إعادة تسعيرها في فترة محددة.

وتتم إدارة هذا الخطر بمطابقة تواريخ إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر. ويشتمل الجدول أدناه على ملخص لتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العملات. كما ويشتمل الجدول أدناه على موجودات ومطلوبات المجموعة المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تاريخ إعادة التسعير التعااقدي أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

2011	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
الموجودات						
نقد في الصندوق وأرصدة لدى						
مؤسسة النقد العربي السعودي	3,051,979	-	-	-	2,916,798	5,968,777
أرصدة لدى البنوك						
والمؤسسات المالية الأخرى	22,683	-	-	-	590,183	612,866
إستثمارات، صافي	3,595,958	4,757,407	2,418,293	663,176	67,702	11,502,536
قروض وسلف، صافي	19,810,258	9,027,419	8,332,181	575,441	-	37,745,299
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	17,750	17,750
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	489,499	489,499
موجودات أخرى	-	-	-	-	1,212,025	1,212,025
الإجمالي	26,480,878	13,784,826	10,750,474	1,238,617	5,293,957	57,548,752
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات						
المالية الأخرى	882,316	24,214	188	-	704,373	1,611,091
ودائع العملاء	19,562,627	5,434,108	627,157	-	19,400,545	45,024,437
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	2,004,902	2,004,902
أوراق مالية تابعة	-	1,500,000	-	-	-	1,500,000
حقوق المساهمين	-	-	-	-	7,408,322	7,408,322
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	20,444,943	6,958,322	627,345	-	29,518,142	57,548,752
حساسية أسعار العملات -						
فجوة المركز المالي	6,035,935	6,826,504	10,123,129	1,238,617	(24,224,185)	-
حساسية أسعار العملات	1,182,129	74,642	(791,481)	(465,290)	-	-
إجمالي فجوة حساسية أسعار العملات	7,208,064	6,901,146	9,331,648	773,327	(24,224,185)	-
الفجوة التراكمية الخاضعة						
لخاطر أسعار العملات	7,218,064	14,119,210	23,450,858	24,224,185	-	-

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

2010	خلال 3 أشهر	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
الموجودات						
نقد في الصندوق وأرصدة لدى						
مؤسسة النقد العربي السعودي	2,449,965	-	-	-	2,549,733	4,999,698
أرصدة لدى البنوك						
والمؤسسات المالية الأخرى	201,727	751	-	-	106,403	308,881
إستثمارات، صافي	9,917,663	1,559,815	234,569	8,519	31,099	11,751,665
قروض وسلف، صافي	22,224,834	8,553,576	4,232,997	27,572	-	35,038,979
استثمار في شركة زميلة	-	-	-	-	495,216	495,216
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	20,000	20,000
موجودات أخرى	-	-	-	-	1,267,974	1,267,974
الإجمالي	34,794,189	10,114,142	4,467,566	36,091	4,470,425	53,882,413
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات						
المالية الأخرى	2,230,617	115,388	-	-	511,007	2,857,012
ودائع العملاء	19,392,666	5,281,894	71,612	-	16,857,447	41,603,619
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	1,534,826	1,534,826
أوراق مالية تابعة	-	1,500,000	-	-	-	1,500,000
حقوق المساهمين	-	-	-	-	6,386,956	6,386,956
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	21,623,283	6,897,282	71,612	-	25,290,236	53,882,413
حساسية أسعار العملات -						
فجوة المركز المالي	13,170,906	3,216,860	4,395,954	36,091	(20,819,811)	-
حساسية أسعار العملات	1,668,669	(512,759)	(1,012,664)	(143,246)	-	-
إجمالي فجوة حساسية أسعار العملات	14,839,575	2,704,101	3,383,290	(107,155)	(20,819,811)	-
الفجوة التراكمية الخاضعة لمخاطر أسعار العملات	14,839,575	17,543,676	20,926,966	20,819,811	-	-

تمثل فجوة حساسية أسعار العملات صافي القيمة الاسمية للأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي الموحدة التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العملات.

إن العائد الفعلي لأداة مالية نقدية هو العائد الذي تحصل عليه المجموعة من عملائها مع الأخذ في الاعتبار سعر العمولة التعاقدية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

(2) مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية . وقد أقر مجلس الإدارة حدود لمراكز العملات والتي يتم مراقبتها بشكل يومي، كما يتم استخدام استراتيجيات التحوط للتأكد من أن المراكز ستبقى ضمن الحدود.

ويظهر الجدول أدناه العملات التي لديها مخاطر تعرض جوهرية على المجموعة كما في نهاية السنة في الموجودات والمطلوبات المالية لغير أغراض التجارة ، والتدفقات المالية المتوقعة. ويحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة في العملة مقابل الريال السعودي، مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى على قائمة الدخل الموحدة (نتيجة القيمة العادلة للحساسية في عملة الموجودات والمطلوبات المالية أو حقوق المساهمين). ويظهر التأثير الإيجابي زيادة محتملة في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين بينما يظهر التأثير السلبي في صافي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل الموحدة أو حقوق المساهمين.

2011		
مخاطر العملات	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل
دولار أمريكي	5 (5)	(1,066) 1,066
يورو	5 (5)	(8) 8
جنيه استرليني	5 (5)	(16) 16
ين ياباني	5 (5)	8 (8)
أخرى	5 (5)	590 (590)

2010

مخاطر العملات	التغير في سعر العملة (%)	التأثير على صافي الدخل
دولار أمريكي	5 (5)	(26,207) 26,207
يورو	5 (5)	13 (13)
جنيه استرليني	5 (5)	24 (24)
ين ياباني	5 (5)	(23) 23
أخرى	5 (5)	358 (358)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

يدير مجلس الإدارة مخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي السائدة على المركز المالي للمجموعة وتدفقاتها النقدية. ويقوم المجلس بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات ليلاً وخلال اليوم، حيث يتم مراقبتها يومياً. فيما يلي تحليلاً بصافي مخاطر العملات الأجنبية الجوهرية التي تتعرض لها المجموعة كما في نهاية السنة:

مركز مدين / (دائن)

2010	2011	
(524,146)	(21,325)	دولار أمريكي
258	(167)	يورو
475	(313)	جنيه استرليني
(452)	160	ين ياباني
7,156	11,809	أخرى

(3) مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة للمجموعة نتيجة للتغيرات المقبولة والممكنة في مستويات مؤشرات الأسهم وسعر السهم. لا يوجد على المجموعة مخاطر جوهرية لحقوق المساهمين.

33 - مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة المجموعة على تلبية التزاماتها المتعلقة بالمطلوبات المالية والتي يتم تسويتها بتسليم النقد أو موجودات مالية أخرى. ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة من إضطرابات السوق أو تخفيض التصنيف الائتماني والذي من شأنه أن يقطع موارد تمويل معينة في وقت قصير. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل، وتتم إدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كاف للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

(1) تحليل تاريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات

يشمل الجدول أدناه ملخصاً لاستحقاقات موجودات ومطلوبات المجموعة. ويتم تحديد تاريخ الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بنهاية السنة حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي حسب ما تظهره الوقائع التاريخية حول الاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. وتقوم الإدارة بمراقبة ملف تاريخ الاستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية. يتم مراقبة مركز السيولة بشكل يومي، ويتم إجراء اختبارات التحمل المنتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية في السوق. تخضع كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات. يتم إصدار تقارير يومية تغطي مركز السيولة للبنك والشركات العاملة التابعة. كما يقدم بانتظام تقريراً موجزاً إلى لجنة الموجودات والمطلوبات يشمل على كافة الاستثناءات والإجراءات المعالجة المتخذة.

وطبقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى المؤسسة بوديعة نظامية تعادل 7% (2010: 7%) من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% (2010: 4%) من وودائع الإيداع وودائع لأجل. بالإضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات وودائعه على شكل نقد أو سندات التنمية الحكومية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الحصول على تمويل إضافي من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مقابل سندات التنمية الحكومية ولغاية 75% من القيمة الاسمية للسندات المقتناة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

(2) فيما يلي تحليلاً لتاريخ استحقاقات الموجودات والمطلوبات كما في نهاية السنة:

2011	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال 3 أشهر	إلى 12 شهر	إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد في الصندوق وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	2,258,502	3,710,275	-	-	-	5,968,777
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	590,183	22,683	-	-	-	612,866
استثمارات، صافي قروض وسلف، صافي استثمار في شركة زميلة	67,702	3,578,208	4,757,407	2,418,293	680,926	11,502,536
ممتلكات ومعدات، صافي موجودات أخرى	3,035,868	16,449,232	9,027,419	8,385,516	847,264	37,745,299
	17,750	-	-	-	-	17,750
	489,499	-	-	-	-	489,499
	1,212,025	-	-	-	-	1,212,025
الإجمالي	7,671,529	23,760,398	13,784,826	10,803,809	1,528,190	57,548,752
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	704,374	882,316	24,213	188	-	1,611,091
ودائع العملاء	21,314,308	17,648,937	5,434,107	627,085	-	45,024,437
مطلوبات أخرى	2,004,902	-	-	-	-	2,004,902
أوراق مالية تابعة	-	-	-	1,500,000	-	1,500,000
حقوق المساهمين	7,408,322	-	-	-	-	7,408,322
الإجمالي	31,431,906	18,531,253	5,458,320	2,127,273	-	57,548,752

2010	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال 3 أشهر	إلى 12 شهر	إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
الموجودات						
نقد في الصندوق وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	2,228,225	2,771,473	-	-	-	4,999,698
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	106,403	201,727	751	-	-	308,881
استثمارات، صافي قروض وسلف، صافي استثمار في شركة زميلة	31,099	4,035,727	2,472,265	4,666,544	546,030	11,751,665
ممتلكات ومعدات، صافي موجودات أخرى	2,877,092	17,441,533	8,455,666	5,803,171	461,517	35,038,979
	20,000	-	-	-	-	20,000
	495,216	-	-	-	-	495,216
	1,267,974	-	-	-	-	1,267,974
الإجمالي	7,026,009	24,450,460	10,928,682	10,469,715	1,007,547	53,882,413
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	511,007	2,230,617	115,388	-	-	2,857,012
ودائع العملاء	19,155,185	17,094,928	5,281,894	71,612	-	41,603,619
مطلوبات أخرى	1,534,826	-	-	-	-	1,534,826
أوراق مالية تابعة	-	-	-	-	1,500,000	1,500,000
حقوق المساهمين	6,386,956	-	-	-	-	6,386,956
الإجمالي	27,587,974	19,325,545	5,397,282	71,612	1,500,000	53,882,413

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

وقد تم الإشارة إلى تاريخ الاستحقاقات المتراكمة للالتزامات والتعهدات في الإيضاح ١٩ (ج) (١) في القوائم المالية الموحدة.

(٣) تحليل المطلوبات المالية حسب تاريخ الاستحقاقات التعاقدية

يعكس الجدول أدناه ملخصاً يسجل تاريخ الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية للمجموعة كما في نهاية السنة بناء على التزامات التسديد التعاقدية غير المخصوصة. وبما أن الجدول يشمل أيضاً مدفوعات العمولات الخاصة إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية، فإن الأرصدة الإجمالية لا تتطابق مع الأرصدة بقائمة المركز المالي الموحدة. وقد تم تحديد تاريخ الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات على ضوء الفترة الفعلية المتبقية في نهاية السنة حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاقات الفعلية المتوقعة. وتتوقع المجموعة أن العديد من العملاء لن يقوموا بطلب استرداد ودائعهم في أقرب وقت ملزم للمجموعة الدفع فيه. وبناءً عليه إن الجدول لا يأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية الخاصة بالاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة.

2011	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال 3 أشهر	إلى 12 شهر	إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	704,374	883,322	24,424	190	-	1,612,310
ودائع العملاء	21,314,308	17,692,850	5,482,921	748,178	-	45,238,257
أوراق مالية تابعة	-	116	41,548	324,073	1,738,742	2,104,479
مشتقات						
مبالغ التعهدات الدائنة	-	(94,889)	(326,091)	(917,028)	(44,902)	(1,382,910)
مبالغ التعهدات المدينة	-	91,757	307,604	884,732	48,840	1,332,933
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصوصة	22,018,682	18,573,156	5,530,406	1,040,145	1,742,680	48,905,069

2010	بدون تاريخ استحقاق محدد	خلال 3 أشهر	إلى 12 شهر	إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
المطلوبات المالية						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	511,007	2,234,130	115,787	-	-	2,860,924
ودائع العملاء	19,155,185	17,140,186	5,330,674	77,222	-	41,703,267
أوراق مالية تابعة	-	234	30,393	406,162	1,822,900	2,259,689
مشتقات						
مبالغ التعهدات الدائنة	-	(5,709)	(25,146)	(288,311)	(5,941)	(325,107)
مبالغ التعهدات المدينة	-	2,433	11,808	296,122	10,415	320,778
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصوصة	19,666,192	19,371,274	5,463,516	491,195	1,827,374	46,819,551

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

34. القيمة العادلة للأدوات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسلها

تستخدم الإدارة التسلسل التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية :

المستوى الأول : الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة لنفس الأداة (بدون أي تعديل أو إعادة تجميع)،

المستوى الثاني : الأسعار المتداولة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتشابهة أو أساليب تقييم أخرى حيث تكون كل المدخلات الهامة مبنية على بيانات سوقية يمكن مراقبتها ،

المستوى الثالث : أساليب تقييم حيث يكون كل مدخل هام غير مبني على بيانات سوقية يمكن مراقبتها .

2011			
المستوى الأول	المستوى الثاني	الإجمالي	
الموجودات المالية			
-	396,724	396,724	الأدوات المالية المشتقة
11,110	-	11,110	الموجودات المالية المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل
432,202	176,686	608,888	استثمارات مالية متاحة للبيع
443,312	573,410	1,016,722	الإجمالي
المطلوبات المالية			
-	395,763	395,763	الأدوات المالية المشتقة
-	395,763	395,763	الإجمالي

2010			
المستوى الأول	المستوى الثاني	الإجمالي	
الموجودات المالية			
-	297,821	297,821	الأدوات المالية المشتقة
55,844	59,734	115,578	الموجودات المالية المقتناة المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل
457,865	560,943	1,018,808	استثمارات مالية متاحة للبيع
513,709	918,498	1,432,207	الإجمالي
المطلوبات المالية			
-	295,132	295,132	الأدوات المالية المشتقة
-	295,132	295,132	الإجمالي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

إن القيمة العادلة هي القيمة التي يتم تبادل موجودات أو تسوية مطلوبات ما بين أطراف مطلعة وراغبة في ذلك وتتم بشروط التعامل العادلة.

إن القيم العادلة للأدوات المالية المتضمنة في قائمة المركز المالي الموحدة، باستثناء المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة وودائع العملاء المسجلة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة. تحدد القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند توفرها أو نماذج التسعير لبعض السندات بعمولة ثابتة. إن القيم العادلة لتلك الاستثمارات مبنية في الإيضاح رقم 6. إن القيم العادلة للقروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة، وودائع العملاء المرتبطة بعمولات لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية، حيث أن أسعار العملات الحالية السائدة في السوق للأدوات المالية الماثلة لا تختلف جوهرياً عن الأسعار التعاقدية. كذلك فإن القيمة العادلة للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لها حيث أن هذه الأرصدة هي لفترات قصيرة الأجل مما يعطي انطباعاً بأن معدلات بحسب السجلات لا تختلف بشكل جوهري عن معدلات العمولة السائدة في السوق. كذلك فإن القيمة العادلة للأوراق المالية التابعة تقارب القيمة الدفترية لها حيث أنها تحمل سعر عمولة متغير يعاد تسعيره كل ستة أشهر.

وتحدد القيمة العادلة للمشتقات على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند توفرها أو نماذج التسعير المناسبة. وبلغ إجمالي التغيرات في القيمة العادلة المدرجة في قائمة الدخل الموحدة، والتي تم تقديرها باستخدام وسيلة التقييم مبلغ 3 مليون ريال سعودي (2010 : 2 مليون ريال سعودي).

إن القيمة التي تم الحصول عليها من نموذج التقييم ذات العلاقة قد تختلف عن قيمة العملية للأداة المالية في تاريخ المعاملة. ويشار إلى الفرق بين قيمة العملية وقيمة النموذج "بربح وخسارة اليوم الواحد". حيث يتم إطفائه على عمر العملية للأداة المالية أو يؤجل إلى أن يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام المعلومات المتوفرة من السوق والتي يمكن ملاحظتها أو يتحقق عند التخلص منه. ويتم إثبات التغير اللاحق في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة دون عكس ربح وخسارة اليوم الأول المؤجلة.

35 - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة. وتتم هذه المعاملات بنفس شروط التعامل العادلة مع الأطراف الأخرى وتخضع للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

2010	2011	
55,486	481,966	بنك أي بي أن أمرو إن. في.
239,205	180,823	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
59,586	25,137	استثمارات
268,848	59,403	أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
		التعهدات والالتزامات المحتملة
		أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخرين وشركاتهم الزميلة ذات تأثير جوهري
511,549	526,939	قروض وسلف
4,735,626	4,652,541	ودائع العملاء
1,219	1,807	التعهدات والالتزامات المحتملة
		صناديق المجموعة الاستثمارية:
26,863	28,184	استثمارات
648,687	104,289	ودائع العملاء

يقصد بكبار المساهمين الآخرين (باستثناء المساهم غير السعودي) الذين يمتلكون 5% أو أكثر من رأس المال المصدر للبنك. إن الدخل والمصاريف المترتبة من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والدرجة في القوائم المالية الموحدة هي كالتالي:

2009	2010	
20,806	6,591	دخل عمولات خاصة
105,298	50,735	مصاريف عمولات خاصة
5,459	6,081	دخل الأتعاب والعمولات، صافي
17,684	14,404	رسوم خدمات الإدارية
506	620	مصاريف عمومية وإدارية
2,771	2,814	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
31,917	25,406	تعويضات مدفوعة لأعضاء الإدارة الرئيسيين (جميع مزايا الموظفين قصيرة الأجل)

إن أعضاء الإدارة الرئيسيين هم الأشخاص الذين لهم المسؤولية والصلاحيات في التخطيط الاستراتيجي والتوجيه والتحكم في أنشطة المجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

36 - كفاية رأس المال

إن أهداف المجموعة، في إدارة رأس المال، هي الالتزام بمتطلبات رأس المال المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وتأمين قابلية المجموعة كوحدة مستمرة بالحفاظ على قاعدة رأس مال صلبة.

وتقوم الإدارة بمراقبة مدى كفاية رأسماله باستخدام النسب المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، يعبر عن هذه النسب كنسبة مئوية وبموجبها يتم قياس مدى كفاية رأس المال وذلك بمقارنة بنود رأس مال المجموعة المؤهل مع الموجودات والتعهدات والالتزامات المحتملة المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والمبالغ الاسمية للمشتقات المالية باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية تمشياً مع النهج الموحد المنصوص عليه في اتفاقية بازل 2 بصيغته المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. وحسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي يجب على البنوك في المملكة العربية السعودية الاحتفاظ بحد أدنى لكفاية رأس المال لمستوى بما لا يقل عن 8%.

وفي ما يلي مكونات تصنيف الموجودات مرجحة المخاطر ورأس المال والنسب:

2010	2011	
45,397,771	48,758,662	مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة المخاطر
3,614,300	3,711,900	مخاطر العمليات للموجودات المرجحة المخاطر
1,163,798	602,262	مخاطر السوق للموجودات المرجحة المخاطر
50,175,869	53,072,824	مجموع الموجودات المرجحة المخاطر
6,352,775	7,018,443	رأس المال - الركيزة الأولى
1,849,530	1,791,846	رأس المال - الركيزة الثانية
8,202,305	8,810,289	مجموع رأس المال الركيزة الأولى والثانية
12.66	13.22	نسبة كفاية رأس المال %
16.35	16.60	الركيزة الأولى
		الركيزة الأولى والثانية

37 - خدمات إدارة الإستثمار والوساطة

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها تشتمل على إدارة بعض الصناديق الاستثمارية بالتعاون مع مستشاري استثمار متخصصين وبموجودات بلغ إجماليها 1.91 مليار ريال سعودي (2010: 2.61 مليار ريال سعودي). لا يتم توحيد القوائم المالية لهذه الصناديق مع القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تدرج حصة المجموعة في هذه الصناديق في الاستثمارات المتاحة للبيع، وتدرج الأتعاب المكتسبة لقاء إدارة تلك الصناديق ضمن "العمولات مع الجهات ذات العلاقة". إن الموجودات المودعة كأمانات لدى البنك، بصفته وصياً أو مؤتمناً عليها، لا تعتبر موجودات خاصة بالمجموعة، وبالتالي لا تدرج في القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

38 - احتياطي برنامج أسهم الموظفين

في يناير 2008، أطلقت المجموعة برنامج الأسهم الممنوحة للمدراء التنفيذيين وكبار الموظفين (العاملين المؤهلين). وفقاً لأحكام هذا البرنامج التي تمت الموافقة عليه من قبل مجلس إدارة البنك في اجتماعهم المنعقد في 10 ذو القعدة 1428 هـ (الموافق 20 نوفمبر 2007) ومؤسسة النقد العربي السعودي بموجب رسالتهم المؤرخة في 26 صفر 1429 هـ (الموافق 4 مارس 2008) فان الموظفين المؤهلين سيحصلون على أسهم البنك، إذا تم استيفاء الشروط التالية:

- يطلب من الموظفين المستوفين الشروط المطلوبة مواصلة العمل مع المجموعة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ المنح.
 - بالإضافة إلى تحقيق المجموعة لحدود معينة من النمو والتي وافق عليها أعضاء مجلس الإدارة حيث يستحق عدد معين من الأسهم عند كل حد.
- قام الصندوق بشراء 2.15 مليون سهم من أسهم البنك بقيمة 114 مليون ريال سعودي خلال عام 2008 والمقتناة من قبل الصندوق في قدرته الائتمانية حتى تمنح للموظفين المؤهلين . في تاريخ المنح تنقل ملكية هذه الأسهم للموظفين . و قد تم تمويل شراء الأسهم من قبل البنك وتم إدراج المبلغ ضمن الموجودات الأخرى .

بموجب أحكام البرنامج لا تصبح المجموعة المالك القانوني لهذه الأسهم في أي وقت . حتى يحين فترة المنح لتلك الأسهم فهي لن تحصل على أي حق في التصويت. بموجب البرنامج ، فان شركة السعودي الهولندي المالية ستدير صندوق برنامج أسهم الموظفين (الصندوق) والتي تعمل وفقاً للأحكام والشروط التي وافق عليها مجلس إدارة البنك في الاجتماع المشار إليه أعلاه، ومؤسسة النقد العربي السعودي في الرسالة المشار إليها أعلاه. إن أي تعديلات أخرى على أحكام وشروط البرنامج تتطلب الحصول على موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي. بسبب القيود المفروضة على عمليات البرنامج كما هو متفق عليه مع مؤسسة النقد العربي السعودي ، فان نتائج وموجودات ومطلوبات الصندوق لا يتم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة .

يتم تحديد عدد الأسهم الممنوحة وفقاً للصفة التي اقترحها مجلس الإدارة، ويخضع لموافقة لجنة الترشيحات والمكافآت، علماً أن المبلغ الإجمالي للبرنامج لن يزيد عن 114 مليون ريال سعودي في 9 سنوات ابتداء من يناير 2008.

يتم تنفيذ هذا البرنامج على ثلاثة مراحل خلال فترة 9 سنوات مع فترة منح كل ثلاثة سنوات. إن المنحة الأولى تمت في يناير 2008 وتم استحقاقها في يناير 2011. قام البنك بمنح المرحلة الثانية من البرنامج في مارس 2011 والتي مازالت في فترة المنح. إن تفاصيل البرنامج هي كما يلي:

منحة 2011	منحة 2008	
يناير 2011	يناير 2008	تاريخ تنفيذ البرنامج
8,684,950	32,342,500	قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح
29.69	53.15	القيمة العادلة لكل سهم بتاريخ المنح
3 سنوات من تاريخ المنح	3 سنوات من تاريخ المنح	فترة المنح
أسهم البنك	أسهم البنك	طريقة التسديد
في فترة المنح (ب)	استحققت بالكامل (أ)	حالة المنحة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

(أ) تم استحقاق 551,478 سهم بصورة نهائية في يناير 2011 وتم تحويلها إلى الموظفين المؤهلين. ونتج عنها تحويل 24.2 مليون ريال سعودي من احتياطي برنامج أسهم الموظفين إلى الأرباح المبقاة وفي نفس الوقت تم استبعاد 24.2 ريال سعودي إلى الأرباح المبقاة من رصيد القرض المقدم إلى صندوق برنامج أسهم الموظفين.

(ب) خلال السنة تم أيضا منح كبار الإداريين والموظفين بنفس الشروط والأحكام للمنحة السابقة والتي ستستحق في مارس 2014. تم منح إجمالي 292,521 سهم بقيمة عادلة كما في تاريخ المنح مبلغ 8.7 مليون ريال سعودي.

إن حركة عدد الأسهم الممنوحة كما في 31 ديسمبر 2011 هي كما يلي :

2010	2011	بداية السنة
601,354	551,478	أسهم ممنوحة خلال السنة
-	292,521	أسهم مستحقة خلال السنة
-	(551,478)	أسهم ملغاة خلال السنة
(49,876)	(20,290)	الأسهم المتوقع منحها كما في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة
551,478	272,231	

39 - التغيرات المرتقبة في إطار إعداد التقارير المالية الدولية

قررت المجموعة عدم تبني في وقت مبكر التعديلات والمراجعات للمعايير التالية والتي تم نشرها وتعتبر مهمة لتوافي الالتزام في السنوات المحاسبية للمجموعة والتي تبدأ بعد يناير 2012.

عرض بنود الدخل الشامل الأخرى (التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1) وتتطلب التعديلات أن:

- تقوم المنشأة بعرض منفصل لبنود الدخل الشامل الأخرى والتي من الممكن أن يتم إعادة تصنيفها إلى ربح أو خسارة في المستقبل إذا تم استيفاء بعض الشروط و منها التي لن يعاد أبدا تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة .
- لا تغير الخيار الحالي لعرض الأرباح والخسائر وبنود الدخل الشامل الأخرى في قائمتين.
- تقوم بتغيير اسم قائمة الدخل إلى قائمة الدخل والدخل الشامل الأخرى.

علماً، أنه يحق للمنشأة باستخدام اسماء أخرى. لا تقوم التعديلات بطرح أي بنود معروضة ضمن المعاد تصنيفها الأخرى. أن الدخل الشامل أو البنود الأخرى والتي تتطلب أن تكون خاضعة لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية الأخرى يستمر تطبيقها في هذا المفهوم بتاريخ فعالية 1 يناير 2012.

أن معيار المحاسبة الدولي الخاص بإعداد التقارير المالية رقم 9 ، معيار الأدوات المالية الصادر في نوفمبر 2009 هو أول معيار تم إصداره كجزء من مشروع أوسع ليحل مكان معيار المحاسبة الدولي رقم 39. إن معيار المحاسبة الدولي الخاص بإعداد التقارير المالية رقم 9 يحتفظ ولكن يلخص نماذج القياس المختلطة ويقوم بإنشاء فئتين للقياس أساسيتين للموجودات المالية : التكلفة المطفأة والقيمة العادلة . يعتمد أساس إعادة التصنيف على نموذج عمل المنشأة و صفات التدفق النقدي التعاقدية للموجود المالي . يستمر تطبيق الإرشاد في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والخاص بالانخفاض في قيمة الموجودات المالية و محاسبة التحوط. يجب إعادة إدراج الفترات السابقة في حال تبني منشأة للمعيار لفترات الإفصاح قبل 1 يناير 2012. إن تاريخ فعالية المعيار هو 1 يناير 2015.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

يضيف معيار المحاسبة الدولي رقم 9 (2010) المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس المطلوبات المالية وإلغاء إثبات الموجودات والمطلوبات المالية إلى الإصدار بتاريخ نوفمبر 2009. كما وتتضمن أيضا الفقرات من معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والذي يتعامل مع كيفية قياس القيمة العادلة ومحاسبة المشتقات المدمجة في عقد يحتوي على مضيف والتي ليست موجود مالي كما وتتضمن أيضا متطلبات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 9 والخاصة بإعادة تقييم المشتقات المدمجة.

يقدم معيار المحاسبة الدولي الخاص بإعداد التقارير المالية رقم 10 والخاص بالقوائم المالية الموحدة منهج جديد في تحديد أي استثمارات يجب توحيدها ويقدم نموذج منفرد ليتم تطبيقه في تحليل التحكم لجميع الاستثمارات. يقوم المستثمر بالتحكم في استثمار عندما:

- يتعرض أو لديه الحق إلى عوائد متغيرة من مشاركته في الاستثمار.

- لديه القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال صلاحيته على ذلك الاستثمار.

- يوجد ربط بين الصلاحية والعوائد.

يتم إعادة تقييم التحكم حسب التغير في الوقائع والظروف. يحل معيار المحاسبة الدولي الخاص بإعداد التقارير المالية رقم 10 محل معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (2008) و معيار لجنة تفسير المعايير رقم 12 توحيد المنشآت لأغراض خاصة.

يحل معيار المحاسبة الدولي الخاص بإعداد التقارير المالية رقم 13 والخاص بقياس القيمة العادلة محل الإرشادات الخاصة بقياس القيمة العادلة والمتضمنة في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية المختلفة مع مصدر منفرد للإرشاد في قياس القيمة العادلة. يقوم المعيار بتعريف القيمة العادلة وإنشاء إطار عمل لقياس القيمة العادلة ويدرج متطلبات الإفصاح لقياس القيمة العادلة. كما ويفسر كيفية قياس القيمة العادلة عندما تتطلب أو يسمح باستخدامها من معايير المحاسبة الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية الأخرى. لا يقوم المعيار بتقديم متطلبات جديدة لقياس الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة ولا تزيل الاستثناءات العملية لقياس القيمة العادلة والتي تتوفر حاليا في بعض المعايير. إن تاريخ فعالية المعيار هو 1 يناير 2013.

معيار المحاسبة الدولي رقم 27 والخاص بالقوائم المالية المنفصلة (2011): الإصدار المراجع عن معيار المحاسبة الدولي رقم 27 والذي يطبق من تاريخ 1 يناير 2013 يتعامل حاليا فقط مع متطلبات القوائم المالية المنفصلة والتي تم إصدارها بدون تعديلات كبيرة على معيار المحاسبة الدولي رقم 27 والخاص بالقوائم المالية الموحدة والمنفصلة. أن متطلبات القوائم المالية الموحدة متضمنة الآن في معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 والخاص بالقوائم المالية الموحدة.

يحل معيار المحاسبة الدولي رقم 28 والخاص بالاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة محل معيار المحاسبة الدولي رقم 28 (2008) والذي يطبق من تاريخ 1 يناير 2013. إن معظم هذه المراجعات تعود من إدخال المشاريع المشتركة في معيار المحاسبة الدولي رقم 28 (2011) ولم يتغير المنهج الأساسي لمحاسبة الاستثمارات والمحاسبة بطريقة حقوق الملكية.

قررت المجموعة عدم تبني في وقت مبكر التعديلات على معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية الحالية والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتقوم حاليا بتقييم تأثيرها:

1. التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 والخاص بعرض القوائم المالية تقوم بمراجعة طريقة عرض بنود الدخل الشامل الأخرى والتي ستطبق بتاريخ 1 يناير 2013.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011 و 2010

بآلاف الريالات السعودية

2. التعديلات على معيار المحاسبة الدولي الخاص بإعداد التقارير المالية رقم 7 والخاص بالإفصاحات عن الأدوات المالية تقوم بتعديل متطلبات الإفصاح في معيار المحاسبة الدولي الخاص بإعداد التقارير المالية رقم 7 لتطلب معلومات عن جميع الأدوات المالية المثبتة رهنا بترتيبات واتفاقيات مقاصة أساسية حتى ولو لم تدرج تحت معيار المحاسبة الدولي رقم 32. يطبق هذا التعديل من تاريخ 1 يناير 2013.

3. التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 32 والخاص بعرض الأدوات المالية . تقوم بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 32 لتوضح بعض الجوانب المتعلقة لمتطلبات المقاصة وتطبق من تاريخ 1 يناير 2014.

40 - أرقام المقارنة

أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية كي تتماشى مع عرض السنة الحالية.

41 - موافقة مجلس الإدارة

اعتمدت القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 20 صفر 1433 هـ (الموافق 14 يناير 2012).

42 - بازل 2 الركيزة الثالثة

إن بازل 2 الركيزة الثالثة تتطلب بعض الإفصاحات الكمية والنوعية المحددة. إن هذه الإفصاحات سوف تكون متاحة على موقع المجموعة الإلكتروني www.shb.com.sa أو في التقرير السنوي وحسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. لا تخضع هذه الإفصاحات للفحص أو المراجعة من قبل المراجعين الخارجيين.